حوليات
كلية الآداب
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

الأعراض الاضطرابية المصاحبة لمشكلة الطلاق في الأسرة الكويتية بعد صدمة العدوان العراقي

د. بشير صالح الرشيدي
كلية التربية - جامعة الكويت

الحولية السادسة عشرة ١٤١٦ - ١٤١٧هـ
الرسالة الثامنة بعد المئة ١٩٩٥ - ١٩٩٦م

ثمن الرسالة

الكويت ٥٠٠ فلس - البحرين دينار واحد - قطر ١٠ ريالات - الإمارات ١٠ دراهم - السعودية ١٠ ريالات - عمان ريال واحد - اليمن ١٠ ريالات - مصر ٣ جنيهات - لبنان ١٥٠٠ ليرة - الأردن ٧٥٠ فلسا سوريا ٥٠ ليرة - السودان جنيه واحد - ليبيا ديناران - الجزائر ١٠ دنانير - تونس دينار واحد - المغرب ١٥ درهما

الاشتراك السنوي لعدد (٨) رسائل		الاشتراك	المجلد
الكويت	أفراد	٣,— د.ك	٦,— د.ك
	مؤسسات	١٥,—	١٨,—
الدول العربية	أفراد	٤,— د.ك	٧,— د.ك
	مؤسسات	١٥,—	٢٠,—
الدول الاجنبية	أفراد	١٥,— دولارا	٤٠,— دولارا
	مؤسسات	٦٠,—	٧٠,—

لأعضاء هيئة التدريس والطلاب خصم ٥٠٪

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشرة أو أية استفسارات أخرى بشأن الحوليات توجه إلى رئيس هيئة تحرير الحوليات - ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية - الكويت: 72454 ت: ٤٨١٠٣١٩ فاكس ٤٨١٠٣١٩

حوليات كلية الآداب

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

الحولية السادسة عشرة — الرسالة الثامنة بعد المئة

١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م

الهيئة الاستشارية

أ.د حسن حنفي
أ.د عبد السلام المسدي
أ.د غانم هنا
أ.د محمد الجراش
أ.د لطفية عاشور
أ.د مصطفى سويف
أ.د محمود عودة

هيئة التحرير

أ. د فتوح عبد المحسن الخترش
رئيسة التحرير

ا.د محمود اسماعيل
ا.د عبدالله الصالح العثيمين
أ.م.د. فاطمة العبدالرزاق
د. منيرة الشمّار

قواعد النشر في

حوليات كلية الآداب

١ ـ حوليات كلية الآداب دورية علمية محكمة تنشر مجموعة من الرسائل في الموضوعات التي تدخل في مجالات اختصاص الأقسام العلمية بكلية الآداب.

٢ ـ تنشر الحوليات البحوث والدراسات الأصيلة باللغتين العربية والإنجليزية ويراعى ألا يتجاوز عدد صفحات أي بحث ١٣٠ صفحة ولا يقل عن ٤٠ صفحة.

٣ ـ تقدم البحوث مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافتين من ثلاث نسخ على ورق مقاس ٢١×٢٩سم(A 4) وعلى وجه واحد فقط وترقم جميع الصفحات بما في ذلك الجداول والصور التوضيحية، وينبغي مراعاة التصحيح الدقيق للطباعة على الآلة الكاتبة في جميع النسخ.

٤ ـ يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية في حدود ٢٠٠ «مائتي» كلمة تتصدر البحث.

٥ ـ ترسم الخرائط والأشكال والرسم بالحبر الصيني على ورق «شفاف» حتى تكون صالحة للطباعة. أما الصور الفوتوغرافية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لماع، وإذا كانت ملونة فلابد من تقديم الشريحة الأصلية.

٦ ـ يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية، وكذلك الألفاظ والعبارات التي يراد طبعها ببنط ثقيل.

٧ ـ تكتب في قائمة المصادر كل التفاصيل المتعلقة بكل مصنف من حيث اسم المؤلف كاملاً مبتدأ بالكنية أو الاسم الأخير، وعنوان المصنف تحت خط متعرج وذكر الأجزاء أو المجلدات واسم المحقق أو المترجم ورقم الطبعة، ومكان النشر ثم اسم المطبعة أو دار النشر، ثم سنة النشر ويتبع في قائمة المصادر النظام الآتي: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير.

ـ تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، مصر، دار المعارف، د.ت.

ـ جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق محمد محمود شاكر، ط٢، دار المعارف بمصر. د.ت.

ـ الشايب، أحمد، تاريخ النقائض في الشعر العربي، ط٣، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦.

٨ ـ تثبت الهوامش على النحو التالي :

يذكر لقب المؤلف ثم الجزء ثم رقم الصفحة، وإذا كان للمؤلف أكثر من مصنف في البحث فيذكر لقب المؤلف ثم عنوان المصنف، ثم يليه الجزء، ثم رقم الصفحة، ويتبع في الحواشي النظام الآتي :

ـ الطبري ، تاريخ الرسل والملوك، ج٣، ص ٩١ .
ـ الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج٢، ص١٢٠ .
ـ الشايب، ص ٤٠ .

٩ ـ توضع أرقام التوثيق بين قوسين وترتب متسلسلة حتى نهاية البحث، فإذا انتهت أرقام التوثيق في الصفحة الأولى عند الرقم (٦) يبدأ التوثيق في الصفحة الثانية بالرقم (٧) وهكذا .

١٠ ـ أصول البحوث التي تصل للحوليات لا ترد ولا تسترجع سواء نشرت أو لم تنشر .

١١ ـ لا تقبل الحوليات البحوث التي سبق نشرها، كما لا يجوز نشر البحوث في مجلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في الحوليات إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس تحرير الحوليات .

١٢ ـ عند طباعة البحث المقبول للنشر على المؤلف أن يقوم بمراجعة تجربة الطبعة الأخيرة بمطابقتها على الأصل، مع مراعاة عدم إجراء أي تغييرات فيها تختلف عما ورد في الأصل، سواء بالإضافة أو الحذف .

١٣ ـ تمنح إدارة الحوليات لمؤلف كل بحث منشور ثلاثين نسخة مجانية من بحثه .

١٤ ـ ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالحوليات إلى :

رئيسة تحرير حوليات كلية الآداب
كلية الآداب ـ جامعة الكويت
ص . ب : ١٧٣٧٠ الخالدية
رمز بريدي : 72454
الكويت

الرسالة الثامنة بعد المئة

الأعراض الاضطرابية المصاحبة لمشكلة الطلاق في الأسرة الكويتية بعد صدمة العدوان العراقي

د. بشير صالح الرشيدي
كلية التربية - جامعة الكويت

حولية كلية الآداب - الحولية السادسة عشرة - ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م

المؤلف :

د . بشير صالح الرشيدي

الوظيفة الحالية : رئيس مجلس أمناء مكتب الإتماء الاجتماعي - الديوان الأميري .

العضوية في الجمعيات والمنظمات العلمية الدولية :

١ - عضو الجمعية الأمريكية لعلم النفس A.P.A الولايات المتحدة الأمريكية .
٢ - عضو المنظمة الدولية للصحة النفسية العقلية بالولايات المتحدة الأمريكية .
٣ - عضو مرخص لمدرسة علم النفس للعلاج الواقعي - بالولايات المتحدة الأمريكية .
٤ - عضو وممثل للمجموعة العربية عن المنظمة الدولية لبحوث PTSD بالولايات المتحدة الأمريكية .
٥ - عضو المنظمة الفيدرالية الدولية للضغوط النفسية الناتجة عن الإصابات البليغة .

أهم الأبحاث المنشورة :

١ - اتجاه طلبة جامعة الكويت نحو تلوث مياه الخليج (بقعة الزيت) :
مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت - العدد ٣١ «السنة العاشرة» إبريل ١٩٨٤ .(بالاشتراك مع الدكتور فتحي الديب) .
٢ - دراسة تحليلية لآراء نظار وناظرات المدارس حول الأهداف والإدارات التربوية في دولة الكويت .
المجلة التربوية - إصدار خاص رقم (١) سبتمبر ١٩٨٥ (بالإشتراك مع د . عمر خلف) .
٣ - المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف التربوية في المرحلة الإبتدائية في منطقة الجهراء التعليمية .
دراسة ميدانية - المجلة التربوية - كلية التربية - جامعة الكويت - العدد ١٢ مارس ١٩٨٧م .
٤ - أثر البيئة الاجتماعية والثقافية على قدرات التفكير الإبتكاري لطلبة وطالبات المدارس الثانوية بدولة الكويت .
دراسة ميدانية (بالإشتراك مع د . إبراهيم الخليفي) مجلة دراسات تربوية - المجلد الثاني - جزء ٥٤ لسنة ١٩٩٣ - القاهرة .
٥ - الأسس النفسية للتكامل الاجتماعي للمجتمع الكويتي أثناء فترة العدوان :
مجلة القاهرة للخدمات الاجتماعية - كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان - القاهرة ١٩٩٤ .

محتـوى البحث

* تعـريـــف بالدراســة ١٣

* الإطار النظري للدراسة ١٤

١ - الطلاق ودلالته للنظام الأسري ١٤

٢- نظرة عامة على مشكلة الطلاق في المجتمع الكويتي مرحلة ما بعد العدوان العراقي ٢٠

* مشكلة الدراسة الحالية وإجراءاتها المنهجية ٥٥

١ - الإستدلال على المشكلة وتحديدها ٥٥

٢ - الدراسات السابقة ٥٧

٣ - خطة الدراسة ٦١

* نتائـج الدراســة ٦٥

* الخلاصة وتعقيب ٨٧

* المصادر والمراجع ٩٤

ملخـــص

تعكس البيانات الخاصة بالزواج في المجتمع الكويتي اختلافاً ملحوظاً بين الأزواج والزوجات من حيث المستوى التعليمي والسن ، يضاف إلى ذلك اختلاف الخلفية الثقافية بين الطرفين إذا كان أحدهما كويتياً والآخر غير كويتي . هذا الاختلاف يعتبره الباحث من بين الأسباب الرئيسية للطلاق في بعض الحالات ، ولا يمكن فصله عن مشكلة الطلاق التي بدأت في التزايد التدريجي منذ الثمانينات ، وعندما وقع العدوان العراقي الغاشم تزايدت بشكل حاد .

تتفق الدراسات التي أجريت في المجتمع الكويتي على أن العدوان العراقي قد نتج عنه اضطرابات سلوكية وانفعالية ومعرفية وبدنية عميقة ، وقد انعكست هذه الاضطرابات في صورة مشكلات اجتماعية على الفرد والأسرة وبالتالي على المجتمع ككل ويعد الطلاق من أهم المشكلات التي اتخذت طابعاً متفاقماً في فترة ما بعد العدوان العراقي إذ تأثرت العلاقات وأنماط التفاعل بين أفراد الأسرة نتيجة المعاناة من الاضطرابات النفسية .وقد اهتمت هذه الدراسة بالاضطرابات المختلفة التي يعاني منها المطلقون والمطلقات ، باعتبارهم فئة ذات طبيعة خاصة على الخريطة النفسية الاجتماعية للمجتمع الكويتي ، تلك الخريطة التي أوجدتها ورسمتها يد العدوان الآثمة .

أجريت الدراسة على عينة تتكون من مائتي مفردة من المطلقين والمطلقات بواقع مائة مفردة للذكور ، ومائة مفردة للإناث ، وجميعهم من ذوي الأعمار ٢٥ سنة فأكثر ، والذين تم طلاقهم بعد العدوان . خلصت الدراسة إلى ارتفاع نسبة المعاناة من الاضطرابات بين هذه الفئة بصورة غير عادية نتيجة خبرة العدوان مضافاً إليها خبرة

الطلاق ، ففيما يتعلق بالاضطرابات المعرفية والسلوكية تراوحت نسبة المعاناة بين ٦٧٪ و٩٢٪ بين الذكور ، مقابل ٧٩٪ و٩٠٪ بين الأناث ، حيث يعاني الجنسان من قصور أو عجز الأداء الوظيفي/ الاجتماعي ، الميول العدوانية ، صعوبة التركيز الذهني والنسيان المتكرر وفقدان الأدوات الخاصة . أما الاضطرابات الانفعالية فقد تراوحت نسبة المعاناة بين ٦٠٪ إلى ٩٢٪ بين الذكور مقابل ٦٩٪ إلى ٩٢٪ بين الأناث .وتتمثل هذه الاضطرابات في المخاوف المرضية ، فقدان الشعور بالبهجة ، قصور المجال الوجداني بالإضافة إلى سرعة الانفعال ونوبات الغضب المتكررة والشعور بالألم النفسي عند التعرض لمواقف ترمز إلى الحدث الصدمي سواء كان يتعلق بخبرة العدوان أو بخبرة الطلاق .

على مستوى الاضطرابات البدنية تبين أن نسبة المعاناة بين الذكور تتراوح ما بين ٦٥٪ إلى ٩٠٪ مقابل ما يتراوح بين ٦٨٪ إلى ٨٠٪ بين الاناث ، وتتمثل هذه الاضطرابات في المعاناة من الأحلام المزعجة والمؤلمة وفقدان الشهية والإحساس بالارهاق وفقدان الطاقة بالإضافة إلى الشعور بالألم في أجزاء مختلفة من الجسم . وعند مقارنة هذه النتائج بنتائج دراسات أخرى أجريت على عينات مختلفة من الشعب الكويتي تبين أن المطلقين والمطلقات يعانون معاناة أشد قسوة وخطورة نتيجة الضغوط الانفعالية المضاعفة . ومن هنا يتضح أن العدوان العراقي إذا كان قد تسبب في معاناة الأسرة الكويتية من الاضطرابات النفسية والسلوكية ، فإنه في الوقت نفسه قد تسبب في حدوث المشكلات التي ضاعفت من هذه الاضطرابات .

* * *

تعريف بالدراسة :

تتناول هذه الدراسة الأعراض الاضطرابية المصاحبة لحالات الطلاق في المجتمع الكويتي بعد خبرة الضغوط المرتبطة بظروف العدوان العراقي ، وتتكون الدراسة من ثلاثة أقسام أساسية : **القسم الأول** يتضمن إطاراً نظرياً يتم من خلاله التعريف بالآثار النفسية والاجتماعية التي قد تترتب على حدوث الطلاق في بعض الأحيان ثم تتطرق الدراسة إلى رصد وتحليل ملامح التغير في المؤشرات الرقمية التي تعبر عن الطلاق في المجتمع الكويتي في سياقات زمنية مختلفة ، وتنتهي إلى التحليل الكمي الممزوج بالتفسير الكيفي لمشكلة الطلاق حسب الإحصائيات الرسمية لعام ١٩٩٢ . **القسم الثاني** يتناول مشكلة الدراسة وإجراءاتها المنهجية بما في ذلك تحديد المشكلة والدراسات السابقة وخطة الدراسة من حيث الهدف والتساؤلات والعينة والأدوات والمعالجة الإحصائية . **أما القسم الثالث** فيختص بعرض ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها بشأن الأعراض الاضطرابية التي تعاني منها حالات الطلاق عينة البحث سواء كانت أعراضاً إضطرابية ذات طبيعة انفعالية أو معرفية أو بدنية أو سلوكية ، وتختتم الدراسة بخلاصة مركزة وتعقيب حول ما يجب أن يكون عليه التعامل مع مشكلة الطلاق في المجتمع الكويتي فترة ما بعد العدوان . الدراسة في مجملها تمزج بين الجانب الوصفي والجانب الاستكشافي الذي يتطلبه التطبيق العملي لمفاهيم (الهندسة الاجتماعية) في المجتمعات المختلفة في أعقاب الحروب أو الكوارث أو الأزمات الحادة .

* * *

أولاً : الإطار النظري للدراسة

(الطلاق : إنعكاساته على الأسرة وأبعاده في المجتمع الكويتي)

١ - الطلاق ودلالته للنظام الأسري :

يعرف الطلاق بأنه إنهاء عقد الزواج بما تنتهي معه الحياة الزوجية ، وبهذا المعنى فإن الطلاق يتقوض معه عامل الترابط باعتباره أهم دعائم الأسرة كنظام إجتماعي حسبما تفصح عن ذلك معظم التعريفات التي وضعها العلماء الاجتماعيون لهذا النظام منذ المراحل الأولى في تطور الدراسات المعنية بالأسرة وحتى وقتنا هذا ، فالأسرة تجمع طبيعي لأشخاص انتظمتهم روابط الدم فألفوا وحدة مادية ومعنوية (Westermarch,1926) ، وتربط أفرادها روابط قوية نتيجة صلات الزواج والدم والتبني والمكان (Burgess & Lock,1945) فهذه الروابط ذات طبيعة دموية واجتماعية متماسكة (Davis,1967) ، كما أنها تجسد علاقات روحية متينة تربط بين الزوج والزوجة والأطفال والأقارب وتعبر عن دوافع غريزية ومصالح متبادلة وشعور مشترك يناسب أفراد الأسرة ومنتسبيها (Maciver & Page, 1964) . بمثل هذا الوضوح يؤكد هؤلاء العلماء وغيرهم أن الترابط وقوة العلاقات بين الأفراد هي السمات الأساسية التي تميز الأسرة كنظام اجتماعي ، غير أن «الطلاق» سواء كان متوقعاً أو غير متوقع يصبح في بعض الحالات بمثابة مصدر ضاغط شديد القوة على الروابط والعلاقات الأسرية (Joseph & Dean, 1990) ، إنه تغيير من الأسرة كوحدة وتتغير مع ذلك مقومات الأداء الوظيفي ومكوناته ، حيث تضطرب أهداف الأفراد سواء بالاختفاء أو التراجع أو التغير ، فالأهداف الأساسية تصبح ثانوية أو هامشية ، والأهداف الثابتة تصبح متغيرة أو العكس ، والأهداف الطموحة تصبح متواضعة وقد

تختفي ، ويرتبط بذلك اضطراب في الخطط والاستراتيجيات التي كانت محددة بصورة صريحة أو ضمنية للوصول إلى هذه الأهداف ، فلا يكون بوسع أفراد الأسرة استنباط الأساليب التي تمكنهم من تحقيق أهدافهم بعد أن تكون ظروف وملابسات قد داهمتها ، ومع انهيار وحدة الأسرة أو تصدعها وما يرتبط بذلك من مشكلات وضغوط وصراعات تقل القدرة على إتخاذ القرارات الصائبة ، كما تقل القدرة على إيجاد الحلول الفعالة لمشكلات معينة ، وتنشأ مشكلات من نوع جديد ، وقد تتضارب التوجهات وتسوء المقاصد ، وفي بعض ظروف الطلاق أيضاً تكون موارد الأسرة في حالة من التجمد أو التفتت والضعف والتنازع والإرتباك ، فالموارد الاجتماعية مثلاً - خاصة أعضاء الأسرة الحاليين والأسرة الممتدة ، تصبح إما في حالة من الصراع والانقسام أو في حالة من عدم الرضا النفسي على الأقل ، في الوقت الذي يرتبك التوظيف الفعال للموارد المالية والمادية لأن أساس ومنطلق «الفعالية» بشأن الأداء الوظيفي الجيد للأسرة قد تختلف مبرراته فيأخذ توجهاً آخر ، أو لا يأخذ أي توجه على الإطلاق ، وبالتالي تقل قدرة الأفراد على تشكيل بيئتهم المادية والاجتماعية إلا في حدود خاصة ، وينعكس الطلاق أيضاً على بعض محددات شخصية الطرفين (الآباء والأمهات) حيث يقل تمركز كل منهما حول الأسرة كوحدة بينما يتزايد تمركزه حول الذات وذلك قبيل وأثناء فترة المشاكل التي تصاحب الطلاق ، إن كلا منهما يركز انتباهه وجهده سواء في اجترار الأحزان أو في التفكير فيما حدث وماذا سيحدث أو حتى في الكيد للطرف الآخر وكيفية تحقيق مكاسب شخصية ، وقد تختل لديهما وجهة الضبط ، وينتابها الشعور بعدم القدرة على التحكم في الأمور ، وفي بعض الحالات تتشوه محددات الدور ، وتقل القدرة على السيطرة كما تقل مهارات التقمص الاجتماعي ، ويصبح المطلق أو المطلقة في حالة من الانطواء تقلل من القدرة على المرونة وتقلل من الاستعداد الشخصي للبحث عن أنماط الدعم الاجتماعي وتوظيفها .

(Eastman & Maran, 1991)

في بعض الحالات أيضاً تنعكس ظروف الطلاق الضاغطة على ردود الأفعال العاطفية والتأثيرية ويتأثر تقدير الشخص لذاته ، ويقل رضاه عن موقفه في الحياة ، وتتبلد استجاباته العاطفية تجاه المؤثرات الأخرى إلا فيما يخص ظروفه التي يمر بها مما يجعله يمر بحالة من عدم الاستقرار النفسي والتمزق العاطفي ويصبح أقل إشباعاً في العلاقة مع الذات والعلاقة مع الآخرين (Shabin, 1986) ، ولقد تبين في بعض الحالات التي تعامل معها الباحث ، أن تجربة الطلاق الأولى تولد ضغطاً عاطفياً ظهرت أثاره فيما بعد بما قلل من استعداد الشخص لبذل الجهود التي تتطلبها الحياة الأسرية (عند الزواج مرة أخرى أو المراجعة) ، كما أصبح أقل نزوعاً نحو المشاركة في اتخاذ قرارات تخص أفراد الأسرة ، وكذلك أقل حساسية وأكثر بطأ في الاستجابة حيال المشكلات .

والطلاق أيضاً قد ينتج عنه تعويق للقدرات العقلية والمعرفية للطرفين ، أو تتوجه هذه القدرات وجهة غير إيجابية ، إنه قد يعطل القدرة على الانغماس في التفكير المحدد والمجرد بشأن القضايا الخاصة بالمهنة أو المسؤوليات التي يجب أن يقوم بها ، وعلى ضوء المقابلات المتعمقة التي أجراها الباحث مع بعض الحالات تبين عدم الرضا الوظيفي والاجتماعي لبعض الأسباب أهمها أن «المهنة» كانت تتطلب تركيزاً ذهنياً من الشخص حالت دونه الظروف الخاصة التي يمر بها مما أوقعه في مشكلات أفضت به إلى التقاعد المبكر ، كما تبين أيضاً أن بعض حالات الطلاق قد انحصر نطاق تفكيرها على المستويين الموضوعي والزمني ، بحيث قلت الموضوعات مجال التفكير (دون تركيز) ، كما انصب التفكير المحدود - بصورة مشوشة وغامضة ومتضاربة - على الحاضر وليس على المستقبل ، أخيراً فإن محتوى «الاتجاه» وكذلك المعتقدات بشأن الأسرة تتأثر بصورة واضحة لدى بعض الذين خبروا تجربة الطلاق ، حيث تختلط المعايير حول ما يجب أن تكون عليه أدوار أفراد الأسرة ، كما تتشوش تفسيرات

السلوك المرتبط بهذه الأدوار ، ويختل «الاعتقاد» حيال العديد من الجوانب الخاصة بالأسرة والزواج ، لكل هذه العوامل نجد علماء الاجتماع ينظرون إلى الطلاق باعتباره مشكلة اجتماعية تهدد الأسرة كنظام اجتماعي بما ينعكس على المجتمع بوجه عام ، أما علماء النفس فإنهم كثيراً ما ينظرون إليه بصفته يشكل ضغوطاً واضطرابات نفسية ذات انعكاسات اجتماعية متعددة الجوانب عميقة الأبعاد . فعلى الرغم من أن الأنماط الثقافية المتصلة بالطلاق قد أصبحت أكثر اتساعاً ومرونة وتحرراً عن ذي قبل ، فإنها في الوقت نفسه مازالت تقرنه في أذهـــان الناس بمعاني الفشـــل والسلبيـة والأسف ، (Hetherington et al, 1977) وعادة ما يقترن بالمطلقين والمطلقات صورة نمطية سلبية على الرغم من التقبل القانوني والاجتماعي لمسألة الطلاق ، وإذا كانت الضغوط التي تنتج عن هذه المسألة تزداد في حالة وجود أطفال ، فإن هناك عوامل أخرى تدعم هذه الضغوط (Mendes, 1979) , (Brandwein et al,1979) من هذه العومل مثلاً وجود الرابطة بالطرف الآخر "attachement to former spouse" وإدراك الشخص لنفسه باعتباره فاشلاً ، وكذلك التغير في نمط حياته وعلاقاته بالآخرين (Miller, 1987) فالطلاق يغير أنماط صداقات الشخص بما يجعله يشعر بالوحدة الاجتماعية ، وعلى الرغم من أنه قد يتلقى الدعم الاجتماعي من المحيطين به ، فإن هذا الدعم يضعف تدريجياً (Raschke,1974,1977) فالأصدقاء والأقارب يكونون عادة متعاطفين مع المطلق أو المطلقة ، ويقدمون ما في وسعهم من دعم معنوي على الأقل ، ولكن ذلك يتأثر بمرور الوقت وبمدى تقييمهم للحالة الاجتماعية والنفسية للمطلق أو المطلقة (Spa-nier & Casto,1977) ويركز (Fisher,1979) على الطلاق من حيث كونه مصدراً للضغوط ، حين يجد الفرد نفسه في حالة من الهجر العاطفي (being emotionally abandoned) . أما (Brandwein et al,1974) فيركزون على فكرة أن الطلاق لا يمثل ضغوطاً على طرفية فقط ، وإنما يمثل ضغوطاً على أطراف أخرى كأهل الزوج ، وأهل

الزوجة ، أو على أسرة (التوجيه) حسب مفهوم علم الاجتماع . غير أن أشد الأطراف وقوعاً تحت طائلة ضغوط الطلاق هم الأطفال إذ يتصاعد مستوى الضغوط على الطفل ، دون أن تكون لديه معرفة بمدة أو معنى الطلاق ، ويخلق في ذهنه تفسيرات غير وظيفية تجسد معاني الشعور بالذنب . وترى بعض الدراسات أن حوالي ٦٠٪ من حالات الطلاق يكون فيها أطفال قصر (Minor Children) ويوضح كل من (Hether-ington& Cox & Cox 1977) و (Wallerstein & Kelley 1980) أن الآباء والأمهات يصابون بحالة من الإنزعاج من جراء الانعكاسات التي يخلفها الطلاق على أطفالهم فيتصرفون عادة بما يقلل من هذه الإنعكاسات سواء من خلال الإعالة ، أو من خلال دعم حياة الأطفال في مواجهة الضغوط ، وبصفة عامة ، فإن تكيف الأطفال بعد طلاق والديهم وانفصالهما ، يتحدد بعدة عوامل أهمها طبيعة ونوعية العلاقة بين الأطفال ومن يكفلونهم ، وكذلك نوعية العلاقة بين الوالدين الأصليين ثم التكيف النفسي للوالدين الكفيلين ، ومدى ثبات علاقة الأطفال بوالديهم والمصادر المالية ، وأخيراً طبيعة تقبل الأطفال لمسألة الطلاق وقدرتهم في السيطرة على المواقف المترتبة عليه (Imarged,1993) ، وهذه العوامل تتفاعل مع بعضها البعض بما يحدد الناتج النهائي ، ويتضح منها أن تكيف الأطفال يعتمد بصورة واضحة على الآخرين خاصة الوالدين باعتبارهما يحددان السياق النفسي والاجتماعي للعلاقة التي يوجدها الأطفال (Longfelow1979), (Bane,1976) ويؤدي الطلاق إلى آثار نفسية واجتماعية بعيدة المدى على شخصية الطفل ، فقد تبين أن الأحداث الجانحين يأتون من أسر مفككة أو متصدعة ، تتصف عادة بأنها تعاني ، إما من الإنهيار ، أو ضعف الولاء والانتماء لها ، أو الافتقار إلى إجماع الرأي فيها ، وكذلك نقص الرقابة الوالدية وضعف مكانة أحد الوالدين بها أو فساد الجو الخلقي فيها ، كما أن التوتر في جو الأسرة والخلافات التي تشيع بين أفرادها خاصة الوالدين (وهذا ما يحدث غالباً قبيل

الطلاق) تؤدي إلى التوتر النفسي المقترن بفقدان الأمن والانتماء ، وهذا يصاحبه أنماط غير سوية من السلوك بين الأطفال كالجنوح إلى الانحراف والعدوانية والغيرة والأنانية والخوف (شفيق ١٩٨٧) .

وهذه هي التوجهات الأساسية للبحوث والدراسات النظرية والتجريبية التي عبرت عنها الدراسات المعنية بالطلاق ،وهي توضح أن الطلاق في بعض الحالات يشكل خطراً لا يستهان به على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع ، ولعل هذا يفسر الجهود التي تبذل من جانب المجتمع والدولة في مختلف المجتمعات المتحضرة لحماية النظام الأسري من التفكك ،ونحن كمجتمع إسلامي نتبين حكمة ديننا الحنيف عندما جعل عقد الزواج عقداً أبدياً فلا ينعقد على وجه التوقيت إنه عقد شرع للبقاء والإستمرار (عبد الباقي ١٩٧٩) وأحاطه الإسلام بكافة الضمانات وسماه «بالمثياق الغليظ» تأكيداً لاستمرار الحياة الزوجية والمحافظة عليها ، كما أقر الإسلام ضرورة أن تكون « المودة والرحمة» قائمة بين الزوجين ، ويحث الإسلام على حسن المعاشرة ويدعو إلى الرفق والتآلف ، وجعل الإسلام عقد الزواج مبنياً على الإختيار دون إكراه . وعلى الرغم من أن الإسلام أباح الطلاق إلا أنه وضع ضوابط صارمة لهذه الإباحة ، من هذه الضوابط ، عقم أحد الطرفين أو إصابته بمرض معد أو مخيف أو منفر ، أو استحالة التفاهم والوفاق بين الزوجين بما تصبح معه الحياة الزوجية مصدر شقاء وخصام بدلاً من أن تكون منبعاً للود والسكينة والتفاهم والرحمة . وحرصاً على عدم انفكاك الحياة الزوجية يأمر الإسلام الزوجين بالصبر والتحمل ، ولقد أمر الله سبحانه وتعالى ببعث حكمين من أهل الزوج والزوجة ليعملا جهدهما بالإصلاح . كما قيد الإسلام عدد التطلقيات بحيث جعل الطلاق مرتين ، ويملك الزوج على زوجته ثلاث تطليقات ، ولا يجوز له أن يراجعها في المرة الثالثة حتى تنكح زوجاً غيره (العقيلي ، ١٩٩٠) ويتضح من ذلك أن الإسلام حافظ على وحدة الأسرة وتماسكها واستمرارها من خلال إحاطة الزواج بضمانات الاستمرارية وإحاطة الطلاق بتقييدات الإباحة .

٢ - نظرة عامة على مشكلة الطلاق في المجتمع الكويتي مرحلة ما بعد العدوان .

حسب التعداد الرسمي للسكان بدولة الكويت عام ١٩٨٨ ، كانت نسبة المتزوجين ٤ ,٥٤٪ مقابل ٧ ,٣٩٪ غير متزوجين ثم ١ ,٤٪ للأرامل وأخيراً ٨ ,١٪ للمطلقين ، وهذه النسبة الأخيرة تعادل ٥٦٢٨ نسمة من إجمالي المواطنين البالغ عددهم ٣١٦٢٦٠ نسمة (وزارة التخطيط ، ١٩٩٢ ، ص٤٦) ، وفي العام ١٩٨٩ ، تم توثيق ٢٠٤٦ حالة طلاق أي بمتوسط قدره حوالي ١٧١ حالة شهرياً ، وقد توزعت هذه الحالات بنسبة ٤ ,٦٥٪ للحالات التي كان فيها الطرفان كويتيين ، مقابل ٢ ,٢٣٪ للحالات التي كان فيها الزوج كويتياً والزوجة غير كويتية ، ثم ٥ ,١١٪ للحالات التي كانت فيها الزوجة كويتية والزوج غير كويتي (وزارة العدل ١٩٩١) . وعندما وقع العدوان العراقي الغاشم في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ، ارتبكت مؤسسات الدولة واضطربت الحياة بوجه عام ، ولم يعد الجهاز الإداري والآليات الخاصة بتنظيم الحياة المدنية قادرين على القيام بالوظائف المختلفة بما في ذلك الشؤون الاجتماعية بوجه عام ، واستمرت هذه الحياة المجتمعية المضطربة حتى تم التحرير وإلى نهاية عام ١٩٩١ ، فقد كانت مؤسسات الدولة في حاجة إلى إعادة تنظيم نفسها إدارياً وتكنولوجياً وبشرياً ، كما كانت الأسرة الكويتية أيضاً في حاجة إلى إعادة ترتيب حياتها بعد خبرة العدوان وبعد قسوة المعاناة سواء كانت داخل الكويت أو خارج الكويت ، لم يكن هناك إذن توثيق دقيق لحالات الزواج والطلاق ، لقد انشغل المواطنون في إعادة ترتيب حياتهم ، كما أن جانب «الإلزام القانوني» لم يكن صارماً إن لم يكن غير موجود ، ناهيك عن صعوبة تنفيذه بسبب الارتباك العام في مؤسسات الدولة ، وظل الوضع يتحسن شيئاً فشيئاً إلى أن استقرت الأمور تقريباً مع إنتهاء عام ١٩٩١ وبداية عام ١٩٩٢ . في إطار هذه الظروف يمكن التعامل (بحذر) مع

الإحصائيات الخاصة بعام ١٩٩١ بما في ذلك إحصائيات الزواج والطلاق ، وحسب تلك الاحصائيات يبلغ عدد حالات الطلاق التي كان طرفاها كويتيين ، أو أحدهما كويتياً - ١٥٠٩ حالات ، أي ما يعادل ٤ ,٨٧٪ من إجمالي حالات الطلاق في المجتمع الكويتي ، وتتضمن هذه الحالات ١١٧ زوجة تم طلاقها قبل الدخول ، كما أن هناك ٤٠٠ زوج بقي في عصمتهم زوجة أو أكثر (وزارة العدل ، ١٩٩١) مع ملاحظة أنه في بعض الحالات تكون الفكرة الثانية (تعدد الزوجات) عاملاً قوياً في الطلاق قبل الدخول .

أما عن شكل الطلاق ، فإن احصائيات عام ١٩٩١ ، توضح أن الحالات التي كان فيها الطرفان كويتيين كان غالبيتها (٥ ,٦٤٪) طلاقاً رجعياً مقابل (٥ ,٣٥٪) للطلاق البائن ، والنسبة الأكبر من حالات الطلاق (٨ ,٤٧٪) تمت بعد حياة زوجية استمرت من سنة إلى خمس سنوات و(٧ ,٢٠٪) تمت بعد ما يتراوح بين ٥ سنوات إلى عشر سنوات مقابل ٦ ,١٢ من الحالات حدث فيها الطلاق بعد ما يتراوح بين عشر سنوات لأقل من عشرين سنة ، بل إن هناك ١٠٩ حالات (٣ ,٦٪) كان فيها الطلاق بعد حياة زوجية استمرت عشرين سنة فأكثر ، بالأضافة إلى ٢١٨ حالة بعد مضي أقل من سنة على الزواج (وزارة العدل ، ١٩٩١) أي أنه تم زواج بعض تلك الحالات على الأقل أثناء العدوان العراقي وسرعان ما حدث الطلاق في نفس العام الذي تم فيه التحرير . ويذهب الباحثون الاجتماعيون إلى تأكيد فكرة أن العديد من حالات الزواج التي تمت أثناء فترة العدوان العراقي لم تكن قائمة على الإختيار الحر بقدر ما كانت تحت ضغوط وظروف معينة تجعلها أكثرعرضة للفشل ، وهناك عوامل أخرى تدعم احتمالات هذا الفشل أهمها التفاوت في المستوى التعليمي والمرحلة العمرية بين طرفي الزواج ، على سبيل المثال هناك (١٧) حالة زواج كان الزوج أمياً بينما تحمل الزوجة شهادة متوسطة أو ثانوية (الطرفان كويتيان) ، وهناك أيضاً (٢٢) حالة زواج كانت الزوجة أمية أو

تعرف القراءة والكتابة أو تحمل الابتدائية بينما كان الزوج جامعياً أو يحمل شهادة الماجستير . اضف إلى ذلك التفاوت بين طرفي الزواج في المستويات التعليمية الأخرى . أما من حيث السن فإن هناك إحدى عشرة حالة زواج كانت الزوجات (الكويتيات) أقل من ١٥ سنة بينما (الأزواج غير الكويتيين) تتراوح أعمارهم ما بين ٣٥ سنة إلى أكثر من ٣٥ سنة وفي بعض الحالات كان عمر الزوج ٤٥ سنة فأكثر بينما عمر الزوجة يتراوح ما بين ١٥ إلى ١٩ سنة .

فإذا نظرنا إلى احصائيات الطلاق عام ١٩٩١ نجد انعكاساً قوياً لنفس المنطلق ، فهناك (٣٠) حالة طلاق مثلاً كانت الزوجة أمية والزوج يحمل الشهادة المتوسطة أوالدبلوم أو الجامعية ، وهناك (٣٢) حالة طلاق كانت الزوجة تحمل الشهادة الجامعية أو الماجستير بينما كانت المستويات التعليمية للأزواج تتراوح بين الابتدائية والدبلوم وهناك (٧) حالات طلاق كان عمر الزوجة يتراوح ما بين ٢٠ إلى ٢٤ سنة بينما عمر الزوج ٤٥ سنة فأكثر ، ومن الغريب أن هناك بعض الحالات كان عمر الزوجة يزيد على ٤٥ سنة بينما عمر الزوج أقل من ٢٤ سنة (وزارة العدل ، ١٩٩٢) . إن التفاوت في المستوى التعليمي والسن بين الزوجين يكون في حالات كثيرة عاملاً رئيسياً ضمن العوامل التي تؤدي إلى الطلاق ، وسوف نلمس بوضوح أن هذه الفكرة (التفاوت في السن والمستوى التعليمي) تتجسد في غالبية حالات الزواج وبالتالي في غالبية حالات الطلاق ، وإذا كان ذلك ينطبق على المجتمع الكويتي ، فإنه ينطبق على أي تجمع بشري في ظروف مشابهة ،أي أن هناك عوامل موجودة بالفعل تلعب دوراً رئيسياً في زيادة معدلات الطلاق وإن كانت فعالية تلك العوامل تزداد ، وقد تظهر عوامل جديدة في أعقاب الكوارث المجتمعية الشاملة مثلما حدث في المجتمع الكويتي نتيجة العدوان العراقي ، وهذا ما توضحه إحصائيات الطلاق عام ١٩٩٢ .

فبنظرة عامة على تلك الإحصائيات يتضح أن حالات الطلاق التي كان الطرفان فيها كويتيين أو كان أحدهما كويتياً - يبلغ عددها ٢٥٠٣ حالات (وزارة العدل ، ١٩٩٢) وهذا العدد من حالات الطلاق لا يوجد له مثيل في أي من السنوات السابقة :

جدول رقم (١)

عدد حالات الطلاق الموثقة في السنوات من ١٩٧٧ حتى ١٩٩٢

السنوات	الزوج كويتي الزوجة كويتية	الزوج كويتي الزوجة غير كويتية	الزوج غير كويتي الزوجة كويتية	المجموع
١٩٧٧	٦٧٧	٤١٤	٦٦	١١٥٧
١٩٧٨	٦١٦	٣٨٤	٩٣	١٠٩٣
١٩٧٩	٦٨٩	٣٦٠	٨٧	١١٣٦
١٩٨٠	٨٣٢	٤٢٩	١٢٠	١٣٨١
١٩٨١	٩٣٦	٤٦٩	١٦٤	١٥٦٩
١٩٨٢	٩٩٤	٤٧٠	١٤٥	١٦٠٩
١٩٨٣	١٠٠٧	٤٨٢	١٧٩	١٦٦٨
١٩٨٤	١٠٢٩	٤٧٠	٢٠١	١٧٠٠
١٩٨٥	١١٢٠	٤٧٤	٢٢٤	١٨١٨
١٩٨٦	١١٩٨	٥١٥	٢١٦	١٩٢٩
١٩٨٧	١٢١٢	٣٨٠	٢٤٣	١٨٣٥
١٩٨٨	١٢٨٤	٣٩٢	٢٦٠	١٩٣٦
١٩٨٩	١٣٣٨	٤٧٣	٢٣٥	٢٠٤٦
١٩٩١	١٠٨٣	٢٦٢	١٦٤	١٥٠٩
١٩٩٢	١٧٦٩	٤٢٤	٣١٠	٢٥٠٣

ومع زيادة عدد حالات الطلاق عام ١٩٩٢ ، يصبح معدل الطلاق الخام ١٦ ,٤ في الألف (*) ويلاحظ أن هذا المعدل كان قد بلغ ٣ ,٣ في الألف عام ١٩٨٩ ، أما في السنوات السابقة على هذا التاريخ فقد كان معدل الطلاق يتأرجح بين الزيادة والنقصان وإن كان لم يتعد ٥ ,٣ في الألف وذلك عام ١٩٨٦ (وزارة التخطيط ، ١٩٩٢ ، ص ٥٤) ، إن زيادة حالات الطلاق الموثقة عام ١٩٩٢ يمكن تفسيرها في ضوء التفاعل بين الظروف الاضطرابية التي نتجت عن العدوان العراقي مع العوامل الأخرى التي كانت موجودة في المجتمع قبل العدوان بالإضافة إلى عوامل جديدة وليدة المرحلة الراهنة ، لقد نتج عن العدوان العراقي مثلاً اضطرابات بدنية ومعرفية وانفعالية وسلوكية يعاني منها الأفراد بصورة أو بأخرى سواء كانوا من الآباء أو الأمهات أو الأبناء الأمر الذي يلحق ضرراً بليغاً بتفاعلهم داخل الأسرة وبالتالي يؤثر سلبياً على العلاقات بين أفرادها ، كما أن خروج المرأة للعمل وكثرة السفر والتنقل أتاح فرصة واسعة للزواج غير المتكافىء ، ليس فقط من حيث الاختلاف بدرجة أو بأخرى في القيم والمعتقدات والمفاهيم الأسرية وغير الأسرية ولكن أيضاً من حيث المستوى التعليمي والمرحلة العمرية بين الزوجين الأمر الذي يزيد من احتمالات فشل الأسرة (الطلاق) .ونظراً لأهمية هذه الجزئية ، سوف نتعرض لتحليل الإحصائيات الخاصة

(*) لاحظ أن تقدير عدد المواطنين الكويتيين عام ١٩٩٢ هو (٦٠٢٠١٠) نسمة (وزارة التخطيط ، ١٩٩٢ ، ص ٢٧) ، ويتم حساب معدل الطلاق الخام بقسمة عدد حالات الطلاق على إجمالي عدد المواطنين ويضرب الناتج في ١٠٠٠ ، أما معدل الطلاق العام فهو :

$$\frac{\text{عدد حالات الطلاق}}{\text{عدد السكان} + ١٥} \times ١٠٠٠$$

بينما معدل الطلاق المعدل = $\frac{\text{عدد حالات الطلاق}}{\text{عدد السكان} + ١٥} \times ١٠٠٠$

وهذه المقاييس معتمدة من قبل منظمة الأمم المتحدة .

بها من حيث الزواج والطلاق ، إذ لا يوجد الطلاق أصلاً إلا بعد وجود الزواج ، وفيما يلي عرض تحليلي مختصر لإحصائيات الزواج والطلاق على مستويات ثلاثة ، الأول : الزواج والطلاق بين الكويتيين (الطرفان كويتيان) الثاني : الزواج والطلاق بين الكويتيين وغير الكويتات ، الثالث : الزواج والطلاق بين الكويتيات وغير الكويتيين ، وذلك على ضوء الإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارةالعدل (١٩٩٢) .

أ- الزواج والطلاق (الطرفان كويتيان) :

خلال عام ١٩٩٢ بلغ إجمالي حالات الزواج الموثقة وكان الزوج كويتياً والزوجة كويتية ٧٥٩٦ حالة ، أي ما يعادل ٦ ,٧٠٪ من إجمالي حالات الزواج في المجتمع الكويتي خلال ذلك العام والبالغ ١٠٨٠٣ حالات . من حيث الحالة الاجتماعية السابقة لحالات الزواج التي كان فيها الطرفان كويتيين ، توضح الاحصائيات الرسمية أنه فيما يتعلق بالاناث كان هناك ٦٧٣٨ (٨٩٪) لم يسبق لهن الزواج ، ٧٣٠ مطلقة (٦ ,٩٪) ، ٥١ أرملة (٦٧٪) و٣٨ مطلقة قبل الدخول (٥٪) ، أما النسبة الباقية من الإناث ، فإن بياناتها عن الحالة الاجتماعية السابقة لم توضح . وفيما يتعلق بالذكور الذين تزوجوا عام ١٩٩٢ كان هناك ٦٢٧١ أعزب أي لم يسبق له الزواج (٩ ,٨٢٪) ثم المطلقون ٧٢١ (٥ ,٩٪) فالمتزوجون ٥١٦ (٨٢ ,٦٪) فالأرمل ٥٠ (٧ ,٠٪) هذا بالاضافة إلى أحد عشر متزوجاً لم توضح البيانات حالتهم الاجتماعية السابقة (وزارة العدل ، ١٩٩٢) وهكذا يتضح أن الغالبية العظمى من اللاتي تزوجن والذين تزوجوا خلال عام ١٩٩٢ (٨٩٪) ، ٩ ,٨٢٪ على التوالي لم يسبق لهم / لهن الزواج ، وهذاهو الوضع الطبيعي في كل المجتمعات تقريباً وإذا ما انتقلنا إلى المستوى التعليمي باعتباره أحد عناصر التحليل السوسيولوجي للزواج ، سنجد أن الإحصائيات الرسمية تتضمن ما هو وارد بهذا الجدول .

جدول رقم (٢)

المستوى التعليمي لطرفي الزواج الموثق خلال عام ١٩٩٢

(الزوج كويتي والزوجة كويتية)

الحالة التعليمية للزوجة / الحالة التعليمية للزوج	أمية	تقرأ وتكتب	ابتدائية	متوسطة	ثانوية	دبلوم	جامعية فاعلي	غير مبين	المجموع
أمـــــــي	٣٥	٣	٨	١٧	٢	١	-	-	٦٦
يقـــرأ ويكتب	٦	٥	١	١٥	٢	٤	١	-	٣٤
إبتـــدائيـــة	٦٧	٧	٩٢	٢٥٠	١٢٧	٢١	١٥	٤	٥٨٣
مـــتـــوسطة	٦١	٢٠	٢٢٩	١٦٨٠	١٠٤٥	١٨٦	١٥٧	٢	٣٣٨٠
ثـــانـــويـــة	٢٢	١٢	٦٥	٦٤٢	٧٨٥	١٠٥	١١٨	٣	١٧٥٥
دبـــلـــوم	٤	١	١٥	٢١٢	٣٥١	١٠٩	١٢١	١	٨١٤
جامعي فأعلى	٤	٢	١٤	١٥٤	٤٢٥	٩٢	٢٢٧	١	٩١٩
غـــيـــر مـــبين	-	-	٥	٤	٢	٤	٢	١	١٨
المجـــمـــوع	١٩٩	٥٠	٤٢٩	٢٩٧٤	٢٧٣٩	٥٢٢	٦٣٤	١٢	٧٥٦٩

يتضح من هذا الجدول أن ٣٠,٣٪ من الأزواج الأميين قد اقترنوا بزوجات يحملن مؤهلات متوسطة أو ثانوية أو دبلوماً ، وتصل هذه النسبة إلى ٦٤,٧٪ للأزواج الذين يعرفون مجرد القراءة والكتابة ولا يحملون أية مؤهلات ، أما الأزواج الذين يحملون الابتدائية فإن ٢٨٪ منهم قد تزوج من سيدات يحملن شهادة الثانوية فما فوقها ، ويوجد (٦,٢٪) من هؤلاء الأزواج اقترن بزوجة جامعية ، وهناك ١٥٧ حالة زواج كان فيها الزوج يحمل شهادة متوسطة بينما كانت الزوجة تحمل شهادة جامعية فأعلى ، أما الأزواج الذين يحملون شهادة ثانوية أو دبلوماً فإن هناك (١١٨) ، (١٢١) منهم على التوالي قد اقترنوا بزوجات جامعيات وعلى الرغم من أن (٢٤,٧٪) من الزوجات الجامعيات تزوجن من جامعيين ، إلا أن النسبة الأكبر (٧٥,٣٪) تزوجن ممن هم دون ذلك سواء كانوا يحملون شهادة ثانوية أو متوسطة ، بل إن هناك من الجامعيات من تزوجن برجال أميين أو يعرفون مجرد القراءة والكتابة . وإذا نظرنا في الجدول السابق نلاحظ بوضوح أن ٢٥٣٣ حالة زواج (٣٨,٨٪) فقط هي التي كان فيها الزوجان من نفس المستوى التعليمي ، معنى ذلك أنه في (٦١,٢) من حالات الزواج كان هناك فجوة بين الزوجين في هذا الخصوص ، فعدم التكافؤ هنا يمثل القاعدة وليس الاستثناء علماً بأن الدراسات الاجتماعية والنفسية تكاد تجمع على أن العكس هو الذي يجب أن يكون . صحيح أن هناك بعض الزيجات الناجحة رغم عدم تقارب الزوجين في المستوى التعليمي ، ولكن في الوقت نفسه كثيراً ما تتحطم الزيجات على صخرة عدم التكافؤ بين الزوجين بما في ذلك عدم تقاربهما في المستوى التعليمي . الجانب الآخر من المتغيرات التي تؤثر في الحياة الأسرية (الزواج/ الطلاق) والذي توضحه الإحصائيات الرسمية يتمثل في مستوى التعليم لكل من الزوج والزوجة ، والجدول الآتي يوضح مستوى تعليم طرفي الزواج (الكويتيين) .

جدول رقم (٣)

الفئات العمرية لطرفي الزواج الموثق

خلال عام ١٩٩٢ (الزوج كويتي والزوجة كويتية)

فئات عمر الزوجة / فئات عمر الزوج	أقل من ١٥ سنة	١٥-١٩ سنة	٢٠-٢٤ سنة	٢٥-٢٩ سنة	٣٠-٣٤ سنة	٣٥-٤٤ سنة	٤٥ سنة	المجموع
١٥ : ١٩	١٨	٣٨٤	١١٤	١٤	٣	١	-	٥٣٤
٢٠ : ٢٤	٣١	١٨٥٠	١٦٩٢	١٩٣	١٨	٧	١	٣٧٩٢
٢٥ : ٢٩	١٠	٥٥٤	١٠٣٧	٤٧١	٥٩	٩	-	٢١٤٠
٣٠ : ٣٤	-	٥٦	٢١٢	١٩٨	٩٠	١٨	١	٥٧٥
٣٥ : ٤٤	٢	١٩	٥٠	٩٣	٨٨	٥٩	٥	٣١٦
٤٥ فأكثر	١	١١	١٣	٣٨	٤٤	٧٩	٢٦	٢١٢
المجموع	٦٢	٢٨٧٤	٣١١٨	١٠٠٧	٣٠٢	١٧٣	٣٣	٧٥٦٩

ويتضح من هذا الجدول أن هناك ٢٧٢٢ حالة زواج كان فيها الزوجان من نفس الفئة العمرية ، وتمثل هذه الحالات (٣٦٪) من إجمالي حالات الزواج التي كان الطرفان فيها كويتيين ، أي أن هناك ٦٤٪ من الزيجات كان فيها فارق في السن بدرجة أو بأخرى بين الزوج والزوجة . وإذا نظرنا إلى المؤشرات الرقمية من الجدول نلاحظ أن :

* الأزواج الذين تقل أعمارهم عن ١٩ سنة تزوج بعضهم (١٨) حالة من زوجات تزيد أعمارهن على ٢٥ سنة .

* الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ إلي ٢٤ سنة يوجد بينهم ثمان حالات كانت الزوجة فيها ذات عمر من ٣٥ سنة إلى ٤٥ سنة فأكثر .

* الأزواج الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٣٥ إلى ٤٤ سنة ، يوجد (٨ ,١١٪) منهم اقترن بزوجات تقل أعمارهن عن ١٩ سنة ، بل إن هناك ١٢ حالة زواج كان عمر الزوج ٤٥ سنة فأكثر بينما عمر الزوجة يقل عن ١٩ سنة ، المنطق نفسه بالنسبة للزوجات ، كما أن عدم التقارب في السن يظهر بصورة أشد وضوحاً ، فهناك فتيات أقل من ١٥ سنة تزوجن من رجال تزيد أعمارهم على خمسة وثلاثين وتتعدى خمسة وأربعين عاماً ، كما أن ثلاثين فتاة ممن تتراوح أعمارهن بين ١٥ إلى ١٩ سنة تزوجن من رجال في الفئة العمرية المشارإليها ، أضف إلى ذلك أن هناك بعض السيدات ذوات الأعمار من ٣٠ إلى ٣٤ سنة تزوجن بشباب يقل عمرهم عن ٢٤ سنة .

نستخلص مما سبق أن هناك فجوة أو تفاوتاً من نوع ما بين طرفي الزواج (الكويتيين) ، ومع تسليمنا بأن هناك بعض الجوانب الإيجابية فيما يتعلق بألا تكون فوارق السن أو التعليم أو غيرها عقبة أمام الزواج ، إلا أن هناك جوانب سلبية أيضاً يمكن أن تنتج عن ذلك بما يسهم في انهيار الزيجة (الطلاق) ، وإذا كان ذلك فيما يخص الزواج الذي طرفاه كويتيان ، فإن الإحصائيات الرسمية أيضاً تكشف عن مدلولات لا بأس بها فيما يتعلق بالطلاق في نفس الإطار فخلال عام ١٩٩٢ بلغت حالات الطلاق بين ذوي الجنسية الكويتية ١٧٦٩ حالة ، أي ما يعادل ٧ ,٦١٪ من إجمالي حالات الطلاق في المجتمع الكويتي والتي بلغت ٢٨٦٩ حالة . أما عن مدة الحياة الزوجية عند وقوع الطلاق ، فقد كانت أقل من سنة في ٤١٥ حالة (٩ ,٢٣٪) ، كما كانت من سنة إلى أقل من خمس سنوات في ٧٦٢ حالة (٠٧ ,٤٣٪) وهناك ٢٦٤ حالة (٩٢ ,١٢٪) تم الطلاق بعد حياة زوجية تراوحت ما بين خمس سنوات وأقل عن عشر سنوات ١٩٧ حالة (١٤ ,١١٪) استمرت الحياة الزوجية لها من عشر

سنوات لأقل من عشرين سنة ، وأخيراً وقع الطلاق لـ ١٣١ زيجة بعد حياة زوجية استمرت عشرين سنة فأكثر ، أي أن أكبر نسبة من حالات الطلاق التي كان طرفها كويتيين كانت بعد حياة زوجية تراوحت ما بين سنة لأقل من خمس سنوات ، الأمر الذي تزداد معه احتمالات تكون اتجاهات سلبية لدى الطرفين تجاه الأسرة والزواج فيما بعد . أما من حيث المستوى التعليمي لكل من المطلق والمطلقة فإنه يتلخص فيما يجمله الجدول الآتي :

جدول رقم (٤)
الحالة التعليمية لطرفي الطلاق الموثق خلال عام ١٩٩٢
(المطلق كويتي والمطلقة كويتية)

الحالة التعليمية للمطلقة / الحالة التعليمية للمطلق	أمية	تقرأ وتكتب	إبتدائية	متوسطة	ثانوية	دبلوم	جامعي فأعلى	غير مبين	المجموع
أمي	٥٧	٦	١٠	٩	–	١	٢	٢	٨٧
يقرأ ويكتب	١٨	٨	٤	١٠	٢	–	١	١	٤٤
إبتدائية	٣٧	٣	٢٧	٦٣	٢٢	١٤	٦	–	١٧٢
متوسطة	٤٩	٧	٦٩	٣٥٧	١٦٥	٤٧	٢١	٧	٧٢٢
ثانوية	١١	١	١٤	١٤٣	٩٣	٣١	٣١	–	٣٢٤
دبلوم	٤	–	١٠	٦٨	٦٠	٣٢	٢٧	١	٢٠٢
جامعي فأعلى	٢	١	٦	٤٩	٦٠	٣٤	٥٦	–	٢٠٨
غير مبين	٣	–	٢	٢	١	١	–	١	١٠
المجموع	١٨١	٢٦	١٤٢	٧٠١	٤٠٣	١٦٠	١٤٤	١٢	١٧٦٩

فالبنسبة للمطلقات ، نجد أن النسبة الأكبر منهن من ذوات الشهادات المتوسطة ، المنطق نفسه بالنسبة للمطلقين ، حيث تبلغ نسبة المطلقات من ذوات الشهادات المتوسطة (٦ ,٣٩٪) كما تبلغ نسبة المطلقين (٨ ,٤٠٪) وذلك من إجمالي حالات الطلاق حسب المستوى التعليمي وإذا رجعنا إلى الجدول الأسبق (جدول رقم٢) نتبين أن المتزوجات والمتزوجين من ذوي الشهادات المتوسطة عام ١٩٩٢ ، إنما يشكلون أكبر نسب في إجمالي حالات الزواج (٢ ,٣٩٪) (٧ ,٤٤٪) على التوالي ، أي إن حالات الطلاق ترتفع بين المستويات التعليمية التي ترتفع بها نسبة الزواج ، من جهة أخرى يوضح الجدول السابق أن حوالي ثلثي حالات الطلاق ، وبالتحديد (٤ ,٦٤٪) كان الزوجان ينتميان إلى مستويات تعليمية مختلفة أي إن (٦ ,٣٥٪) كان الزوجان من نفس المستوى التعليمي ، وهذا يؤكد أن تفاوت التعليم بين الزوج والزوجة يتفاعل من عوامل أخرى بما يساهم في كثرة حالات الطلاق .

الجانب الآخر الذي تعكسه الاحصائيات الرسمية ، والذي يعتبر ضرورياً لفهم مشكلة الطلاق ، يتمثل في المرحلة العمرية لكل من المطلق والمطلقة وقت حدوث الطلاق ، والجدول الآتي يلقي الضوء على مدى التفاوت بين الطرفين من حيث السن :

جدول رقم (٤)

الحالة التعليمية لطرفي الطلاق الموثق خلال عام ١٩٩٢

(المطلق كويتي والمطلقة كويتية)

فئات عمر المطلقة / فئات عمر المطلق	أقل من ١٥ سنة	١٥-١٩ سنة	٢٠-٢٤ سنة	٢٥-٢٩ سنة	٣٠-٣٤ سنة	٣٥-٤٤ سنة	٤٥ سنة فأكثر	المجموع
١٥-١٩	-	١٧	٤	-	-	-	-	٢١
٢٠-٢٤	١	١٣٨	٢٢٩	٤٠	٧	-	-	٤١٥
٢٥-٢٩	-	٦٩	٢٥٠	١٧٤	٢٧	١١	١	٥٣٢
٣٠-٣٤	-	١٧	٥٩	١١٠	٧٥	١٥	٢	٢٧٨
٣٥-٤٤	١	٢	١٧	٥١	٧٧	١١٥	٧	٢٧٠
٤٥ فأكثر	-	٣	١٣	١٨	٢٤	٨٠	١١٥	٢٥٣
المجموع	٢	٢٤٦	٥٧٢	٣٩٣	٢١٠	٢٢١	١٢٥	١٧٦٩

وهكذا نتبين أن ٥٤,٦٪ من المطلقات تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى ٢٩ سنة ، وتمثل هذه الفترة أنسب مراحل العمر للمرأة في الحمل والانجاب ورعاية الطفل سواء على المستوى النفسي أو الجسدي ، كما أن ٤٥,٨٪ من المطلقين (الذكور) تتراوح أعمارهم ما بين ٢٥ إلى ٣٤ سنة ، وهي فترة الشباب والحيوية والقوة الجسدية والنضوج الجسمي ، وربما يكون حدوث الطلاق بكثرة أثناء هذه المراحل العمرية سواء بالنسبة للذكور أو الإناث - أحد أسباب التقليل من المواليد ، رغم حاجة البلاد إلى المزيد من العنصر البشري . ويتضح من الجدول السابق أن ٤٦,٦٪ من المطلقين والمطلقات في مرحلة عمرية واحدة مقابل ٥٣,٤٪ كانوا ينتمون إلى مراحل عمرية مختلفة ، أي إن الاختلاف في السن بين الزوجين يرتبط - ضمن عوامل أخرى - بحدوث الطلاق ، فنلاحظ من الجدول مثلاً أن الزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ إلى ١٩ سنة ، يوجد (٩٪) منهن طلقن من أزواج لا تقل أعمارهم عن الثلاثين عاماً ، كما يوجد (٢,٥٪) من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ ، ٢٤ سنة تم طلاقهن من أزواج أعمارهم ٣٥ سنة فأكثر ، وعلى الرغم من ذلك يكشف الجدول عن أنه في بعض الحالات يحدث الطلاق رغم التقارب في السن بين الزوجين ، فكما سبقت الإشارة هناك (٤٦,٦٪) من المطلقين والمطلقات يقعون في نفس المرحلة العمرية ، ونضيف بأن ٩٢٪ من المطلقات اللاتي يبلغن من العمر ٤٥ سنة فأكثر تم طلاقهن من أزواج في نفس المرحلة . كما أن (٧٪) تقريباً من المطلقات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ١٥ إلى ١٩ سنة تم طلاقهن من أزواج في نفس السن ، ويفهم من ذلك أنه في بعض الأحيان تتخذ حالات الطلاق علاقة طردية مع العمر الزوجي ، بمعنى أن هذه الحالات تزيد كلما كان الزوج والزوجة في مرحلة عمرية متقدمة (بعد الخامسة والأربعين) مع التسليم بأن هناك عوامل متعددة تلعب دوراً كبيراً في هذا الخصوص .

ب - الزواج والطلاق بين الكويتيين والأجنبيات :

توضح إحصائيات وزارة العدل أن ٩٧٣ حالة زواج كان الزوج كويتياً والزوجة غير كويتية خلال عام ١٩٩٢ ، وهذه الحالات تمثل (٩٪) من إجمالي حالات الزواج الموثقة خلال ذلك العام فإذا استبعدنا حالات الزواج التي لم يكن أحد أطرافها على الأقل كويتياً ، نجد أن نسبة زواج الكويتيين من غير الكويتيات ترتفع إلى ١٠,٤٪ ، وهذه النسبة ليست بالقليلة خاصة وأن نسبة الإناث الكويتيات في منتصف عام ١٩٩٢ تقدر بـ ٤٨,٣٪ من إجمالي المواطنين (وزارة التخطيط ، ١٩٩٢ ص ٢٧) ، وعلى الرغم من تعدد عوامل إقبال بعض المواطنين الكويتيين على الزواج من غير الكويتيات إلا أن أهم هذه الأسباب يتمثل في التكاليف الباهظة التي يتعين على الشاب الكويتي أن يتحملها إذا تزوج من كويتية ، في الوقت الذي لا يتطلب زواجه من غير كويتية تكاليف لا تذكر ، بل إن غير الكويتيات كثيراً ما يرحبن بالزواج من كويتي لأنهن يجدن في ذلك تحقيقاً لطموحاتهن المادية والاجتماعية وبالتالي يصبح المتغير

جدول رقم (٦)

الفئات العمرية لطرفي الزواج الموثق

خلال عام ١٩٩٢ (الزوج كويتي والزوجة غير كويتية)

فئات عمر الزوجة / فئات عمر الزوج	أقل من ١٥ سنة	١٥-١٩ سنة	٢٠-٢٤ سنة	٢٥-٢٩ سنة	٣٠-٣٤ سنة	٣٥-٤٤ سنة	٤٥ سنة فأكثر	المجموع
١٥-١٩	٢	٣٨	١٠	١	١	-	-	٥٢
٢٠-٢٤	٥	١٧٨	١٥٥	٢٩	٤	١	١	٣٧٣
٢٥-٢٩	١	٧٠	٨٣	٥٠	٢٠	٢	-	٢٢٦
٣٠-٣٤	٢	١٣	٢٧	٢٨	١٤	٦	١	٩١
٣٥-٤٤	-	١٣	٢٩	٣٨	٢٢	١٢	٣	١١٧
٤٥ فأكثر	١	٧	١٧	٢٨	١٦	٢٣	٢٢	١١٤
المجموع	١١	٣١٩	٣٢١	١٧٤	٧٧	٤٤	٢٧	٩٧٣

الحاكم في الزواج هو متغير المصلحة ، وليس الاقتناع الشخصي مما يفضي إلى مشاكل أسرية فيما بعد خاصة في ضوء احتمالات عدم التوافق في بعض الجوانب بين شخصية الزوج (الكويتي) وشخصية الزوجة (غير الكويتية) لما بينهما من تفاوت في عوامل عديدة أبرزها عامل السن ، والمستوى التعليمي ، والجدول السابق رقم (٦) يوضح توزيع حالات زواج الكويتيين من غير الكويتيات حسب المرحلة العمرية :

فالأزواج الكويتيون الذين تزوجوا من غير كويتيات عام ١٩٩٢ - كانت النسبة الأكبر منهم (٣ ,٣٨٪) تقع في الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٢٤ سنة ، أما النسبة الأكبر من غير الكويتيات اللاتي تزوجن كويتيين خلال نفس العام فإنها تقع في نفس الفئة العمرية وتبلغ (٣٣٪) يليها من هن في الفئة العمرية من ١٥ إى ١٩ سنة (٧٨ ,٣٢٪) ، وهذا يشير إلى التقارب في السن بين الزوج والزوجة في الحالات الأصغر سناً ، ولكن إذا نظرنا إلى هذه المسألة على مستوى الحالات ككل سنجد أن إجمالي حالات الزواج التي كان فيها الطرفان من نفس الفئة العمرية هي ٢٩١ حالة ، أي ما يعادل (٣٠٪) تقريباً من إجمالي حالات زواج الكويتيين من غير الكويتيات ، وبالتالي هناك ٧٠٪ من حالات الزواج تباين فيها عمر الزوج عن عمر الزوجة زيادة أو نقصاً ، ومع التسليم بأن الزواج قد ينجح بصرف النظر عن فارق العمر بين الزوجين ، إلا أن هناك عوامل أخرى - بجانب العوامل الناتجة عن هذا الفارق - تجعل مثل هذا الزواج عرضة للفشل خاصة إذا كان فارق السن كبيراً ، ففي الجدول مثلاً هناك سبع حالات زواج كان عمر الزوج ٤٥ سنة أو أكثر وعمر الزوجة من ١٥ إلى ١٩ سنة ، وهناك ١٧ حالة زواج كان عمر الزوج أيضاً ٤٥ سنة فأكثر ، بينما عمر الزوجة يتراوح ما بين ٢٠ إلى ٢٤ سنة ، وهناك حالة زواج واحدة كان عمر الزوج من ٢٠ إلى ٢٤ سنة ، بينما عمر الزوجة (غير الكويتية) ٤٥ سنة فأكثر لا شك أن هذا التفاوت يزيد احتمالات الطلاق . إذا ما انتقلنا إلى مناقشة هذا التفاوت من منظور المستوى التعليمي

للزوج الكويتي ، والزوجة (غير الكويتية) ، نتبين من الإحصائيات الرسمية أن ٣٠٦ حالات زواج فقط كان فيها الزوجان من نفس المستوى التعليمي ، وتمثل هذه الحالات (٣١,٣٪) ، أما الحالات الباقية والتي تمثل (٦٨,٧٪) فقد كان طرفا الزواج مختلفين في المستوى التعليمي وذلك حسبما يفصح عنه الجدول الآتي :

جدول رقم (٧)
المستوى التعليمي لطرفي الزواج الموثق خلال عام ١٩٩٢
(الزوج كويتي والزوجة غير كويتية)

الحالة التعليمية للمطلقة / الحالة التعليمية للمطلق	أمية	تقرأ وتكتب	إبتدائية	متوسطة	ثانوية	دبلوم	جامعية فأعلى	غير مبين	المجموع
أمـــــي	٢٤	٦	٦	٨	٣	١	-	-	٤٨
يقـــرأ ويكتب	٩	٤	٢	٦	١	-	١	-	٢٣
إبتـــدائيـــة	٢٠	٥	٢١	٣٠	١١	٣	٢	-	٩٢
مـــتـــوسطة	٤٦	١٦	٧٨	١٥٠	٨٦	١٤	١٧	٢	٤٠٩
ثـــانـــويـــة	٩	٢	٢٦	٨٩	٦٨	١١	٩	-	٢١٤
دبـــلـــوم	٣	-	٧	٣٦	٢٩	١٠	٨	١	٩٤
جامعي فأعلى	١	-	٣	١٥	٣٢	٩	٢٩	-	٨٩
غـــيـــر مـــبين	٢	-	١	-	-	-	-	١	٤
المجـــمـــوع	١١٤	٣٣	١٤٤	٣٣٤	٢٣٠	٤٨	٦٦	٤	٩٧٣

واضح من هذا الجدول أن ٢٥٪ من الأزواج الأميين اقترنوا بزوجات (غير كويتيات) يحملن الشهادات المتوسطة أو الثانوية أو الدبلوم ، أما الزوجات الأميات (غير الكويتيات) فإن ٥١٪ منهن تزوجن من كويتين يحملون الشهادات المشار إليها ، وهناك حالة زواج كانت الزوجة أمية والزوج جامعي . أما الأزواج الكويتيون الذين يحملون شهادات متوسطة فإن حوالي ثلثهم تزوجوا من أميات أو يعرفن القراءة والكتابة أو يحملن الشهادة الابتدائية ، كما أن حوالي الربع من هؤلاء الأزواج اقترنوا بزوجات يحملن الشهادة الثانوية أوالدبلوم بالاضافة إلى ١٧ حالة زواج ، كان الزوج يحمل شهادة متوسطة والزوجة تحمل مؤهلاً جامعياً فأعلى . أما الزوجات اللاتي يحملن شهادات متوسطة فإن حوالي ١٤٪ منهن تزوجن من كويتيين يحملون مؤهلاً جامعياً مقابل ٦, ٥ من هؤلاء الزوجات تزوجن من كويتيين يحملون الشهادة الابتدائية ، أو يعرفون مجرد القراءة والكتابة أو أميين ، في الوقت نفسه يوضح الجدول السابق أن الجامعيين الكويتيين الذين اقترنوا بزوجات غير كويتيات ، يوجد ٦ ,٣٢٪ فقط منهم تزوجوا من جامعية بينما تزوج الباقون ونسبتهم (٤ ,٦٧٪) من زوجات غير كويتيات يحملن مؤهلات ثانوية أو متوسطة وبعضهن يحمل الابتدائية أو أميات . ومرة أخرى يتأكد لنا التباين الواضح بين الزوج الكويتي والزوجة غير الكويتية في جانب هام تنعكس أثاره على وظائف الأسرة واستمراريتها وهذا ما توضحه إحصائيات الطلاق بين الأزواج الكويتيين والزوجات غير الكويتيات ، تشير هذه الاحصائيات إلى أن هناك ٤٢٤ حالة طلاق خلال عام ١٩٩٢ كان الزوج فيها كويتياً والزوجة غير كويتية ، وتمثل هذه الحالات (١٧٪) من إجمالي حالات الطلاق التي كان فيها أحد الطرفين أو كلاهما كويتياً ، كما تمثل (٨ ,١٤٪) من إجمالي حالات الطلاق في المجتمع الكويتي ككل ، مخاطر الطلاق في تلك الحالات أعظم ضرراً وأشد خطراً على الأسرة وبالذات على الأطفال في حالة وجودهم ، لأنهم يصبحون مشتتين

بين الكويت والدولة التي تنتمي إليها الأم ، ومن اللافت للنظر أن ٩٤٪ من حالات الطلاق بين الأزواج الكويتيين والزوجات غير الكويتيات تمت بعد حياة زوجية تراوحت مدتها بين بضعة أشهر وأقل من عشرين عاماً ، بينما حدث الطلاق في ٦٪ من الحالات بعد حياة زوجية استمرت عشرين عاماً أو أكثر .

جدول رقم (٨)
مدة الحياة الزوجية بين المطلقين الكويتيين
والمطلقات غير الكويتيات خلال عام (١٩٩٢)

مدة الحياة الزوجية	عدد حالات الطلاق	٪
أقل من سنة	٦٣	١٤, ٩
من سنة لأقل من ٥ سنوات	٢٠٠	٤٧, ٢
من ٥ سنوات لأقل من عشر سنوات	٨٤	١٩, ٨
من عشر سنوات لأقل من عشرين سنة	٥١	١٢
عشرين سنة فأكثر	٢٦	٦, ١
المجموع	٤٢٤	١٠٠٪

إن هذه الأرقام قد تثير نوعاً من القلق لدى علماء النفس والاجتماع عندما يجدون أنفسهم في مواجهة الإجابة عن التساؤل الخاص بما إذا كان الفشل المحتوم هو مصير زواج الكويتي من غير كويتية .هل معنى أن مثل هل الزواج إذا لم تنفصم عراه بعد أشهر أو بعد بضع سنين ، فإنه سينتهي حتماً ولو بعد عشرين عاماً أو أكثر؟ وما شكل التفاعل الأسري ومستوى الأداء الوظيفي للأسرة أثناء الحياة الزوجية؟ وما حجم وطبيعة العواقب الاجتماعية بعيدة الأجل المترتبة على زواج الكويتي من غير كويتية؟ وهل العائد المتحقق من هذا الزواج يتناسب مع تلك العواقب؟ أم أنه لا يوجد عائد أصلاً؟ وإلى أي حد يشكل هذا الزواج خطراً على الثروة البشرية للأمة؟ وإذا كان

يشكل خطراً ، فهل هناك استراتيجيات أو وسائل يمكن الأخذ بها على المستويين الرسمي والشعبي للحد منه؟ تساؤلات مزعجة حقاً . إذا ما انتقلنا إلى خصائص المطلقين الكويتيين والمطلقات غير الكويتيات من حيث السن والمستوى التعليمي ، سنجد أنه أولاً من حيث السن يكاد منحنى الطلاق يأخذ الاتجاه التصاعدي بالنسبة للأزواج ، بمعنى ارتفاع عدد حالات الطلاق مع تزايد سن الزوج ، أما في حالة الزوجات فإن المنحنى يتخذ نفس الاتجاه حتى مرحلة عمرية معنية (٢٩) سنة ثم يبدأ في الهبوط .

جدول رقم (٩)

الفئات العمرية لطرفي الطلاق الموثق خلال عام ١٩٩٢

(المطلق كويتي والمطلقة غير كويتية)

فئات عمر المطلقة / فئات عمر المطلق	أقل من ١٥ سنة	١٥-١٩ سنة	٢٠-٢٤ سنة	٢٥-٢٩ سنة	٣٠-٣٤ سنة	٣٥-٤٤ سنة	٤٥ سنة فأكثر	المجموع
١٥-١٩	-	١	١	-	-	-	-	٢
٢٠-٢٤	١	١٩	٢٥	٧	٣	١	-	٥٦
٢٥-٢٩	-	١٣	٢٦	٢٧	١٠	٣	-	٧٩
٣٠-٣٤	١	٥	١٥	٢٠	١٤	١١	-	٦٦
٣٥-٤٤	-	٢	١٢	٢٨	٢٥	١٦	٢	٨٥
٤٥ فأكثر	-	٣	٩	٢٥	٢٥	٤٤	٣٠	١٣٦
المجموع	٢	٤٣	٨٨	١٠٧	٧٧	٧٥	٣٢	٤٢٤

فبالنسبة للمطلقين نلاحظ تزايد عددهم مع تقدم العمر بوجه عام ، أي بعد مضي فترة معينة طالت أم قصرت على الزواج ، أما المطلقات فتنطبق عليهن نفس الفكرة حتى سن الثلاثين تقريباً وتبلغ حالات الطلاق التي كان فيها الطرفان من نفس الفئة العمرية (١٢٧) حالة أي ما يعادل (٣٠٪) تقريباً من إجمالي حالات الطلاق بين الأزواج الكويتيين والزوجات غير الكويتيات ومما يدعم فكرة ارتباط الطلاق بالتفاوت في السن بين الزوج والزوجة ارتفاع نسبة الطلاق في حالة اختلاف المرحلة العمرية ، وينطبق ذلك على جميع المراحل سواء للمطلقين أو للمطلقات ، خذ مثلاً المطلقين (الرجال) الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ إلى ٢٤ سنة ستجد أن في ٤ ,٥٥٪ من الحالات كان أحد الطرفين يزيد أو يقل في السن عن الطرف الآخر ، فهناك عشرون حالة كانت الزوجة أصغر سناً (من ١٥ إلى ١٩ سنة) ، وهناك إحدى عشرة حالة كانت الزوجة أكبر سناً (من ٢٥ إلى ٤٤ سنة) في الوضع الأول يرجح أن صغر سن الزوجين صحبه عدم تقدير للمسؤولية والحياة الأسرية ومعنى الزواج من جانب الطرفين . وفي الوضع الثاني (الزوجة أكبر من الزوج) يرجح عدم التوافق بين الطرفين نتيجة فارق السن بجانب عوامل أخرى بما فيها عدم تقدير المسؤولية من جانب الزوج الذي كان في نموه الأنفعالي والبدني أب إلى مرحلة المراهقة بما فيها من مشاكل ويبدو أن النساء الأكبر سناً أسوأ حظاً في حياتهن الزوجية ، أو بمعنى أدق تزداد حالات الطلاق بين الزوجة غير الكويتية والزوج الكويتي ، كلما تقدم الزوجان في السن . الجزئية الأخيرة في حالات طلاق الكويتيين والأجنبيات تتمثل في المستوى التعليمي لكل من المطلق والمطلقة ، لقد تبين من الجدول الأسبق (جدول رقم ٧) أن حاملي وحاملات الشهادات المتوسطة من الكويتيين (الرجال) والأجنبيات (غير الكويتيات) تمت بينها أكبر نسبة من حالات الزواج ، في الوقت نفسه توضح الاحصائيات الرسمية نفس المنطق بالنسبة للطلاق إذ إن ٣٣٪ من إجمالي حالات الطلاق بين الكويتيين

والأجنبيات كان المطلق يحمل شهادة متوسطة ٢ ,٢٩٪ من هذه الحالات كانت المطلقة تحمل نفس المؤهل ، وهكذا تزداد حالات الطلاق بين المستويات التعليمية الأكثر إقبالاً على الزواج من أجنبيات .

جدول رقم (١٠)

المستوى التعليمي لطرفي الطلاق الموثق خلال عام ١٩٩٢

(المطلق كويتي والمطلقة غير كويتية)

الحالة التعليمية للمطلقة / الحالة التعليمية للمطلق	أمية	تقرأ وتكتب	إبتدائية	متوسطة	ثانوية	دبلوم	جامعي فأعلى	غير مبين	المجموع
أمـــــي	٤٣	١	٣	٥	٤	٢	–	٢	٦٠
يقـــرأ ويكتب	١١	٣	٢	٢	٢	–	–	١	٢١
إبتـــدائيـــة	١٥	٣	٩	٨	٧	١	–	٣	٤٦
مـــتـــوسطة	٢٤	٥	١٧	٦٣	٢١	٥	٥	–	١٤٠
ثـــانـــويـــة	٦	–	١	٢٤	٢٢	٤	٧	١	٦٥
دبـــلـــوم	٣	٢	٥	١٨	١١	٢	٣	١	٤٥
جـامـعي فـأعلى	٤	–	١	٤	١٥	٤	١٤	١	٤٣
غـيـر مـبين	–	٢	–	–	–	–	–	٢	٤
المجـمـــوع	١٠٦	١٦	٣٨	١٢٤	٨٢	١٨	٢٩	١١	٤٢٤

ومن هذا الجدول نتبين :

* حوالي ٥٠٪ من الأجنبيات اللاتي يحملن مؤهلات جامعية تم طلاقهن من كويتيين يحملون مؤهلات أقل ، كما أن ٤ ,٦٧٪ من المطلقين الكويتيين الذين يحملون مؤهلات جامعية فأعلى كانت مطلقاتهم ممن دون المستوى الجامعي .
* ٦ ,٤٠٪ من المطلقات (غير الكويتيات) الأميات تم طلاقهن من كويتيين أميين ، وإن كن في الوقت نفسه نلاحظ أن ٣٥٪ من هؤلاء المطلقات تم طلاقهن من كويتيين يحملون مؤهلات متوسطة فأعلى سواء كانت ثانوية أو دبلوماً أومؤهلاً جامعياً .
* حوالي ٥٠٪ من المطلقات (غير الكويتيات) اللاتي يحملن مؤهلات متوسطة كان أزواجهن (الكويتيون) يختلفون عنهن في المستوى التعليمي ، وترتفع هذه النسبة إلى حوالي ٧٥٪ في حالات المطلقات حاملات الشهادة الثانوية ، كما تصل إلى ٧٢٪ في حالات المطلقات اللاتي يحملن شهادة الدبلوم .
* إن عدد حالات - طلاق الكويتيين من غير الكويتيات ، والتي كان فيها الطرفان من نفس المستوى التعليمي هو ١٥٦ حالة أي ما يعادل ٨ ,٣٦ ٪ من مجمل الحالات الموضحة بالجدول السابق ، وبالتالي فإن ٢ ,٦٣٪ من حالات الطلاق بين الكويتيين وغير الكويتيات كان فيها الطرفان يختلفان من حيث المستوى التعليمي .

جـ - الزواج والطلاق بين الأجانب والكويتيات :

توضح إحصائيات وزارة العدل أن هناك ٨١٥ حالة زواج عام ١٩٩٢ كان الزوج فيها أجنبياً (غيركويتي) والزوجة كويتية ، وتمثل هذه الزيجات ٥ ,٧٪ من إجمالي حالات الزواج في المجتمع الكويتي خلال نفس العام ، كما تمثل ٧ ,٨٪ من حالات الزواج التي كان فيها أحد الطرفين أوكلاهما كويتياً . والزوجات الكويتيات اللاتي اقترن بأزواج غير كويتيين يتوزعن من حيث المستوى التعليمي بنسبة ٩ ,٥٪ حاصلات

على الشهادات الجامعية (٣٢,٧) حاصلات على الثانوية أو الدبلوم ، (٤٣٪) حاصلات على الشهادة المتوسطة ، (١١,٣٪) حاصلات على الابتدائية بالاضافة إلى ٥,٦ ٪ من الأميات ، أما عن المستوى التعليمي للأزواج (الأجانب) الذين اقترنوا بزوجات كويتيات ، فإنه يتوزع بين الجامعيين بنسبة (٩,٦٪) ثم الثانوية أوالدبلوم بنسبة (٣٠,٢٪) ثم الشهادة المتوسطة (٣١,٤٪) والابتدائية (١٩,٤٪) ويلاحظ أن عدد الأزواج الأميين يتساوى مع عدد الزوجات الأميات (٤٦ مفردة في الحالتين) . والجدول الآتي يوضح توزيع حالات الزواج بين الكويتيات والأجانب (غير الكويتيين) حسب المستوى التعليمي للزوج والزوجة .

جدول رقم (١١)

المستوى التعليمي لطرفي الزواج الموثق

خلال عام ١٩٩٢ (الزوج غير كويتي والزوجة كويتية)

الحالة التعليمية للزوجة / الحالة التعليمية للزوج	أمية	تقرأ وتكتب	إبتدائية	متوسطة	ثانوية	دبلوم	جامعية فأعلى	غير مبين	المجموع
أمي	١٤	١	١٠	١٥	٣	٣	-	-	٤٦
يقرأ ويكتب	١	٣	٨	٩	٣	-	٢	-	٢٦
إبتدائية	١٤	-	٣٠	٦٩	٣٢	٧	٦	-	١٥٨
متوسطة	٦	٢	٣٣	١٣٧	٦٠	١٤	٤	-	٢٥٦
ثانوية	٩	١	٧	٨٣	٦٩	١٢	١٦	-	١٩٧
دبلوم	٢	١	٢	١٩	١١	٧	٧	-	٤٩
جامعي فأعلى	-	-	٢	١٧	٣٢	١١	١٥	١	٧٨
غير مبين	-	-	-	١	٢	١	-	١	٥
المجموع	٤٦	٨	٩٢	٣٥٠	٢١٢	٥٥	٤٨	٢	٨١٥

يتضح من هذا الجدول مجموعة حقائق ذات دلالة نجملها فيما يلي :

* غالبية الزوجات الكويتيات (الأميات) (٤ ,٦٧٪) تزوجن من أجانب يحملون الابتدائية فما فوقها (المتوسطة ، الثانوية ، الدبلوم) أما النسبة الباقية من هؤلاء الزوجات الأميات فقد اقترنت بأزواج (أجانب) أميين أيضاً .

* ٨ ,٤٧٪ من الكويتيات حاملات الابتدائية تزوجن من أجانب يحملون الشهادة المتوسطة فما فوقها ، وبعضهن تزوج من جامعيين .

* رغم أن النسبة الأكبر من الكويتيات حاملات الشهادة المتوسطة (١ ,٣٩٪) تزوجن من أجانب يحملون نفس الشهادة ، إلا أن (٣ ,٣٤٪) منهن تزوجن من أجانب يحملون شهادات أعلى ، وهناك (١٧) حالة كان الزوج (الأجنبي) جامعياً . في الوقت نفسه هناك ٦ ,٢٦٪ من حاملات الشهادة المتوسطة (الكويتيات) تزوجن من أجانب يحملون الابتدائية بل إن هناك (١٥) حالة كانت الزوجة الكويتية تحمل شهادة متوسطة والزوج (الأجنبي) أمياً ، لا يعرف مجرد القراءة والكتابة .

* تتفق حالات الزواج التي كانت فيها الزوجة (الكويتية) تحمل شهادة ثانوية مع حالات الزواج التي كانت فيها تحمل شهادة متوسطة في أن النسبة الأكبر (٥ ,٣٢٪) من حاملات الشهادة الثانوية تزوجن من أجانب في نفس المستوى التعليمي ، ولكن هناك (٣٢) حالة كانت فيها الزوجة تحمل مؤهلاً ثانوياً والزوج (الأجنبي) يحمل مؤهلاً جامعياً ، كما نلاحظ من الجدول السابق أن هناك عدداً مماثلاً من الحالات (٣٢) حالة ، كانت فيها الزوجة الكويتية تحمل الشهادة الثانوية وتزوجت من أجنبي (غير كويتي) ، يحمل الشهادة الابتدائية .

* الكويتيات الجامعيات اللاتي تزوجن من غير الكويتيين غالبيتهن (٧٥ ,٦٨٪) اقترن بأزواج أجانب يقلون عنهن في المستوى التعليمي ، وهناك ٦ حالات كانت

الزوجة الكويتية تحمل مؤهلاً جامعياً والزوج (غير الكويتي) يحمل الابتدائية ، وهناك حالتان كانت الزوجة (الكـويتية) جامعية والزوج (الأجنبي) يعرف مجرد القراءة والكتابة .

* بوجه عام نستنتج من الجدول السابق ، أن حالات زواج الكويتيات من الأجانب ، التي كان فيها الطرفان من نفس المستوى التعليمي تبلغ ٢٧٥ حالة من إجمالي ٨١٥ حالة ، أي ما يعادل ٣٣,٧٪ أما النسبة الباقية وقدرها ٥٤٠ حالة (٦٦,٣٪) فقد كان الطرفان من مستويات تعليمية مختلفة على النحوالسابق توضيحه .

من حيث المرحلة العمرية للطرفين في حالات زواج الكويتيات بالأجانب (غير الكويتيين) تبين الاحصائيات أنه في ٦٨,٢٪ من الحالات كان عمر الزوجة يتراوح ما

جدول رقم (١٢)
الفئات العمرية لطرفي الطلاق الموثق خلال عام ١٩٩٢
(الزوج غير كويتي والزوجة كويتية)

فئات عمر الزوجة / فئات عمر الزوج	أقل من ١٥ سنة	١٥-١٩ سنة	٢٠-٢٤ سنة	٢٥-٢٩ سنة	٣٠-٣٤ سنة	٣٥-٤٤ سنة	٤٥ سنة فأكثر	المجموع
١٥-١٩	٢	٢٢	٩	١	-	-	-	٣٤
٢٠-٢٤	٣	١٢٣	٩٣	٢٣	٧	٢	-	٢٥١
٢٥-٢٩	٣	٨١	١٢٢	٥٦	١٣	٦	-	٢٨١
٣٠-٣٤	-	٢٢	٣٧	٢٦	١٧	١٥	٤	١٢١
٣٥-٤٤	١١	٢٤	١٥	٢٠	١٨	٥	-	٩٣
٤٥ فأكثر	-	٣	٥	٧	٨	٨	٤	٣٥
المجموع	١٩	٢٧٥	٢٨١	١٣٣	٦٣	٣٦	٨	٨١٥

بين ١٥ إلى ٢٤ سنة بواقع ٥٥٦ حالة ، كما كان الأزواج (الأجانب) في المرحلة العمرية من ٢٠ إلى ٢٩ سنة بواقع ٥٣٢ حالة (٣ ,٦٥٪) وفي (٣ ,٢٪) من الحالات (١٩ حالة) كان عمر الزوجة أقل من ١٥ إلى ١٩ سنة ، أما في المرحلة العمرية ، المتقدمة (٤٥ سنة فأكثر) فإن هناك ٣٥ حالة كان الزوج في هذه المرحلة ، مقابل ٨ حالات فقط للزوجات ، والجدول رقم (١٢) يوضح الفئات العمرية لكل من الزوجة (الكويتية) والزوج (غيرالكويتي) .

نتبين من جدول رقم (١٢) أن ٧٦٪ من حالات زواج الكويتيات من الأجانب (غيرالكويتيين) لم يكن طرفا الزواج في نفس المرحلة العمرية ، وهذه النسبة تعادل ٦١٨ حالة من إجمالي ٨١٥ حالة زواج ، ومن أمثلة التفاوت في السن بين الزوجين حسبما نتبين من الجدول السابق أن غالبية من الفتيات الكويتيات الأقل من ١٥ سنة تزوجن بأجانب تتراوح أعمارهم ما بين ٣٥ إلى ٤٤ سنة ، كما أن هناك حالات كان عمرالزوج من ٢٠ إلى ٢٤ سنة في حين كان عمر الزوجة من ٣٥ إلى ٤٤ سنة وحالات أخرى (خمس حالات) كان عمر الزوجة من ٢٠ إلى ٤٤ سنةبينما عمر الزوج ٤٥ سنة فأكثر ، إن هذه الجزئية تفصح عن حقيقة لم تكن في الحسبان ، لقد كان من المتوقع أنه في حالات زواج الكويتيات من غيرالكويتيين أن تكون الزوجة في معظم الأحوال أصغر سناً من الزوج ، ولكن الأرقام تنسف هذا التوقع ، فهناك زوجات كويتيات أقترن بأجانب أصغر منهن سناً والعكس صحيح ، ويرجح أن التغيرات المجتمعية خاصة مع كثرة السفر والتنقلات بسهولة قد دعمت ما يمكن أن نطلق عليه «الحراك الزواجي» ولم تعد المعاييرالتقليدية في اختيارات الزواج لها ذات الفاعلية التي كانت لها في السابق رغم ما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية ومجتمعية تنعكس ليس فقط على الأجيال الحاضرة ولكن على الأجيال المقبلة بصورة أشد خطراً .وتفيد الاحصائيات بأنه خلال ١٩٩٢ وقعت (٣١٠) حالة طلاق بين الأزواج غير الكويتيين والزوجات الكويتيات ، أي ما يعادل ٨ ,١٠٪ من إجمالي حالات الطلاق التي كان فيها أحد طرفي الطلاق أو كلاهما كويتياً ، وبصرف النظر

عن الثقل الكمي لحالات طلاق الكويتيات من الأجانب (غير الكويتيين) فإن خطورة هذه الحالات تنصب على الأم والأطفال في المقام الأول ، فالتكييف القانوني بدولة الكويت كما هو معروف يجرد المرأة الكويتية التي تتزوج أجنبياً من بعض الحقوق الأساسية للمواطنة CITIZENSHIP والأطفال في حالة وجودهم يحملون جنسية الأب ويشتتون بين الأب والأم ، وإجراءات الطلاق وملابساته وضغوطه يقع معظمها غالباً على الزوجة (الكويتية) وليس الزوج (الأجنبي) ،من جهة أخرى توضح إحصائيات حالات الطلاق لعام ١٩٩٢ ، أن مدة الحياة الزوجية بين المطلقات الكويتيات والمطلقين غير الكويتيين تأخذ تقريباً نفس الاتجاه النسبي الذي اتخذته مدة الحياة الزوجية بين المطلقات الأجنبيات والمطلقين الكويتيين ، وهذا ما نتبينه من الجدول التالي :

جدول رقم (١٣)
مدة الحياة الزوجية بين المطلقين غير الكويتيين
والمطلقات الكويتيات خلال عام (١٩٩٢)

مدة الحياة الزوجية	عدد حالات الطلاق	٪
أقل من سنة	٣٨	١٢,٣
من سنة لأقل من ٥ سنوات	١٢٦	٤٠,٦
من ٥ سنوات لأقل من عشر سنوات	٧٥	٢٤,٢
من عشر سنوات لأقل من عشرين سنة	٥٧	١٨,٤
عشرون سنة فأكثر	١٤	٤,٥
المجموع	٣١٠	١٠٠٪

ربما تكون حالات الطلاق بين الكويتيات وغير الكويتيين أقل خطراً إذا ما تم الطلاق بعد أقل من سنة من الزواج ، أو بعد عشرين عاماً فأكثر من الزواج ، ففي الحالة الأولى (حدوث الطلاق قبل مضي سنة على الزواج) تزداد احتمالات عدم وجود أطفال وبالتالي عدم معاناتهم من مشاكل الطلاق بين الوالدين ، كما أن قصر مدة الارتباط بالزوج غيرالكويتي ، لا يتيح للزوجة (الكويتية) فرصة كافية لاكتساب أنماط ثقافية مغايرة لثقافة المجتمع الكويتي وتزداد أهمية هذه الفكرة في حالة انتماء الزوج لثقافة ذات إختلاف واسع مع الثقافة الكويتية كأن يكون أمريكياً ، أو إنجليزياً أو فرنسياً مثلاً ، أضف إلى ذلك أن حدوث الطلاق بين الزوجة الكويتية والزوج غيرالكويتي بعد مضي فترة قصيرة من الزواج كثيراً ما يكون لدى الزوجة فرصة ثانية للزواج تفضل فيها الزواج من كويتي وليس من أجنبي ، بخلاف ما إذا كان قد مضى على الزواج فترة طويلة ١٠ سنوات أو ١٥ عاماً مثلاً - حيث تكون المطلقة قد تقدمت بها السن بما يقلل من فرصتها في الزواج والإنجاب مرة ثانية مع ملاحظة أن هذه الفكرة ترتبط بالسن وقت الزواج ، أما في الحالة الثانية ، وهي حدوث الطلاق بعد مضي عشرين سنة فأكثر على الزواج فإن الأطفال في حالة وجودهم يكونون غالباً قد أصبحوا شباباً وأكثر تبصراً بالأمور ، وأكثر قدرة على التعامل مع المشكلات التي نتجت عن طلاق والديهم ، كما تكون الزوجة المطلقة قد أصبحت أكثر قدرة على التكيف مع ملابسات الطلاق وظروفه . غير أن كل ذلك لا ينطبق على كل حالات الطلاق بين الزوجة الكويتية والزوج غيرالكويتي وإنما يعني أنه الاتجاه المتوقع الذي ينطبق على حالات الطلاق التي تمت بعد مضي فترة قصيرة (أقل من سنة) أو طويلة نسبياً (عشرين سنة فأكثر) من الزواج أضف إلى ذلك أن الطلاق في حد ذاته أمر غير مرغوب بصرف النظر عن طول أو قصر مدة الحياة الزوجية ، وأنه قد يترتب عليه مشكلات نفسية واجتماعية يعاني منها الأباء والأمهات والأبناء بصرف النظر عن جنسية الزوج والزوجة .

الجانب الآخر الذي توضحة البيانات الخاصة بالطلاق في المجتمع الكويتي بخصوص الطلاق بين الزوجات الكويتيات والأزواج الأجانب يتمثل في المستوى التعليمي للمطلق والمطلقة ، فهناك ٥ ,٦٤٪ من حالات الطلاق كان الطرفان يختلفان في المستوى التعليمي ، وإذا كان ذلك على مستوى حالات الطلاق ككل ، فإن النسبة تختلف في إطار المستويات التعليمية المختلفة ، ولتوضيح هذه الفكرة للمرأة الكويتية بوجه عام ، وكذلك للمهتمين بالإنماء الاجتماعي نقدم هذا الجدول الذي يتضمن حالات طلاق الكويتيات من غير الكويتيين حسب المستوى التعليمي للمطلق والمطلقة .

جدول رقم (١٤)

المستوى التعليمي لطرفي الطلاق والموثق

خلال عام ١٩٩٢ (المطلق غير كويتي والمطلقة كويتية)

الحالة التعليمية للمطلقة / الحالة التعليمية للمطلق	أمية	تقرأ وتكتب	إبتدائية	متوسطة	ثانوية	دبلوم	جامعية فأعلى	غير مبين	المجموع
أمـــــي	١٣	١	٥	٧	٢	–	١	٢	٣١
يقـــرأ ويكتب	٤	٣	–	٣	١	١	–	–	١٢
إبتـــدائيـــة	٦	–	١٤	١٨	٨	١	٢	–	٤٩
مـــتـــوسطة	٨	٣	٢٦	٥١	١٥	٥	١	١	١١٠
ثـــانـــويـــة	١	–	٥	١٣	١٨	٥	٥	–	٤٧
دبـــلـــوم	–	–	٣	٧	٣	٢	١	–	١٦
جـامـعي فـأعلى	–	–	–	٨	٥	٨	٩	–	٣٠
غـيـر مـبين	٧	–	٣	٣	٢	–	–	–	١٥
المجـــمـــوع	٣٩	٧	٥٦	١١٠	٥٤	٢٢	١٩	٣	٣١٠

فعلى مستوى الكويتيات الأميات اللاتي تم طلاقهن من الأجانب (غير الكويتيين) هناك ٦٧٪ (٢٦) حالة من إجمالي (٣٩) كان الأزواج يختلفون عن الزوجات في المستوى التعليمي ، وتصل نسبة هذا الأختلاف إلى ٧٥٪ في حالات المطلقات حاملات الابتدائية ٦ ,٥٣٪ في حالات المطلقات حاملات الشهادات المتوسطة ، ٦٧٪ لحاملات الشهادة الثانوية ، وترتفع هذه النسبة إلى ٩٠٪ لحاملات شهادة الدبلوم (حيث لا يوجد سوى حالتين فقط للطلاق كان الزوج والزوجة يحملان شهادة الدبلوم) أما المطلقات الحاصلات على مؤهل جامعي فأعلى ، فإن ٦ ,٥٢٪ منهن تم طلاقهن من أزواج أجانب يحملون مؤهلات ثانوية ، أو دبلوماً ، أو ابتدائية بالاضافة إلى حالة طلاق واحدة كان الزوج (الأجنبي) والزوجة (الكويتية) جامعيين . إن ارتفاع حالات الطلاق بين زوجات كويتيات وأزواج غير كويتيين يختلفون في المستوى التعليمي هو إنعكاس لزواج قام على هذاالأساس من عدم التكافؤ . التقارب بين الزوجين في المستوى التعليمي نراه مسألة ضرورية للغاية مع التأكد على فكرة هامة ، وهي أن التقارب لا يعني التماثل ، فمن المقبول مثلاً أن يتزوج الشاب الحاصل على الدكتوراه من زوجة جامعية ، ولكن يكون من غير المقبول أن يتزوج من فتاة أمية أو تحمل الابتدائية مثلاً ، وقد يكون من غيرالمقبول أن تكون الزوجة أعلى في المستوى التعليمي عن الزوج بينما يكون العكس هوالمقبول في حدود معينة وفي حالات معينة ، فهذه حقائق معطيات الثقافة العربية بوجه عام ، وقد تكون صعبة التغيير بكل أسف ، وتنعكس هذه المعطيات على الزواج والطلاق في المجتمع الكويتي وغيره من المجتمعات العربية بل والعديد من المجتمعات الأخرى . إن التفاوت الكبير في المستوى التعليمي بين طرفي الزواج يمكن أن يكون أحد أسباب الطلاق سواء كان الطرفان كويتيين ، أو كان أحدهما كويتياً والآخر غير كويتي ، وأعتقد أننا لا نجافي الحقيقة إذا قلنا بأن فشل الزواج يصبح مؤكداً إذا وجدت جوانب تباين أخرى بين الطرفين مع

اختلاف المستوى التعليمي . وهناك بالطبع حالات زواج ناجحة ظاهرياً على الأقل رغم وجود التباين بين الطرفين ، ولكن هذه الحالات تمثل الاستثناء الذي لا يلغي القاعدة بحال من الأحوال . وإذا نظرنا في الجدول السابق مثلاً سنجد أن هناك عشر حالات كانت المطلقة الكويتية تحمل الشهادة الثانوية في حين كان المطلق (غير الكويتي) يحمل الابتدائية أو أمياً لا يعرف حتى مجرد القراءة والكتابة ، وفي نفس الجدول نجد أن أغلبية الكويتييات الحاصلات على شهادة جامعية فأعلى تم طلاقهن من أزواج غير كويتيين يحملون مؤهلات أقل ، بل إن بعض هؤلاء الأزواج كان لا يحمل سوى الابتدائية أو كان أمياً ولاشك أن المتخصصين في علوم الاجتماع خاصة علم الاجتماع العائلي ، يتفقون معنا في أن العبرة ليست في المستوى التعليمي في حد ذاته وإنما فيما سيترتب عليه من أحاسيس ومشاعر من جانب أحد طرفي الزواج أو كليهما بما يتفاعل مع عوامل أخرى تصيب الأسرة بالتصدع أو الإنهيار . الفكرة الأخيرة التي نناقشها في هذه الجزئية الخاصة بالطلاق بين الزوجات الكويتيات والأزواج غير الكويتيين هي المرحلة العمرية ، في هذا الخصوص تشير إحصائيات وزارة العدل ، إلى أن ٢ ,٦٥٪ من الكويتيات اللاتي تم طلاقهن من أزواج غير كويتيين عام ١٩٩٢ - تتراوح أعمارهن ما بين ٢٠ إلى ٢٩ سنة أي في مرحلة عمرية تمثل قمة عطاء الأمومة والإنجاب ، ومثلما كان زواجهن في غير صالح الثروة البشرية للأمة ، فكذلك طلاقهن مضاف إليه الشعور بالفشل وربما الإحباط لدى هؤلاء المطلقات . أما المطلقون (غيرالكويتيين) فإن ٥ ,٧٤٪ منهم يقع في المرحلة العمرية من ٢٥ إلى ٤٤ سنة وقد يكون في عصمة بعضهم (على الأقل) زوجات أخريات ، الأمر الذي يجعل الجزء الأكبر من مشكلات الطلاق وضغوطه وآثاره من نصيب المطلقة (الكويتية) وليس المطلق (غير الكويتي) أما عن العلاقة بين المرحلة العمرية لطرفي الطلاق فإنها تتبلور فيما يتضمنه الجدول الآتي :

جدول رقم (١٥)
الفئات العمرية لطرفي الطلاق الموثق خلال عام ١٩٩٢
(المطلق غير كويتي والمطلقة كويتية)

فئات عمر المطلقة / فئات عمر المطلق	أقل من ١٥ سنة	١٥-١٩ سنة	٢٠-٢٤ سنة	٢٥-٢٩ سنة	٣٠-٣٤ سنة	٣٥-٤٤ سنة	٤٥ سنة فأكثر	المجموع
١٥-١٩	١	-	-	-	١	-	-	٢
٢٠-٢٤	-	٦	١٤	٦	-	-	-	٢٦
٢٥-٢٩	-	٤	٢٤	٢١	٧	٦	-	٦٢
٣٠-٣٤	-	١	٩	٢٧	١٥	٨	-	٦٠
٣٥-٤٤	-	٣	١١	٣١	٢٤	٣٢	٨	١٠٩
٤٥ فأكثر	-	١	٢	٤	٦	٢١	١٧	٥١
المجموع	١	١٥	٦٠	٨٩	٥٣	٦٧	٢٥	٣١٠

لقد تبين فيما سبق أنه في حوالي ٧٠٪ من حالات زواج غير الكويتي بكويتية ، كان عمر الزوجة (الكويتية) ٢٤ سنة فأقل (أنظر الجدول رقم ١٢) أي أن في غالبية الحالات تزوج الأجانب من كويتيات صغيرات السن ، لكننا في حالات الطلاق كما يوضح الجدول أعلاه نجد المسألة تتخذ مساراً آخر ، إذ إن ٣ ,٧٥٪ من حالات الطلاق كانت فيها الزوجة (الكويتية) قد تعدت الخامسة والعشرين فما فوقها ، فزواج الأجانب من الكويتيات إذن كان من زوجات صغيرات السن في أغلب الحالات أما الطلاق فكانت أغلب حالاته لكويتيات أكبر سناً ، وإذا كان في هذه المسألة ظلم للمرأة الكويتية ، فإنه أيضاً ظلم للمجتمع الكويتي بوجه عام لأنه في حالة وجود أبناء يصبحون غير كويتيين (جنسية الأب) وفي حالة عدم وجودهم تكون فرصة المرأة

الكويتية في الزواج والإنجاب قد أصبحت ضعيفة ، ولقد سبقت الإشارة إلى أن كل الاحصائيات تفيد بأن النساء الأكبر سناً أسوأ حظاً في مسألة الزواج والطلاق ويخرج عن ذلك بالطبع حالات الاستقرار الأسري القائمة على المودة والرحمة .

ويوضح الجدول السابق أن حوالي ٧١٪ من حالات الطلاق بين الزوجات الكويتيات والأزواج غير الكويتيين كان الطرفان من فئات عمرية مختلفة ، وهذا مرة أخرى إنعكاس لما سبقت الإشارة إليه من أن قرابة ثلاثة أرباع حالات تلك الزيجات كان فيها الزوج والزوجة من أعمار مختلفة ، ويظهر لنا الجدول أن في (١٣) حالة طلاق للسيدات الكويتيات ذوات الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٢٤ سنة كان الازواج غيرالكويتيين تتراوح أعمارهم ما بين ٣٥ سنة إلى ٤٥ سنة فأكثر ، أما السيدات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٣٠ إلى ٣٤ سنة ، فيوجد منهن ست حالات طلاق كان الازواج في عمر الخامسة والاربعين سنة فأكثر ، أما السيدات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٣٥ سنة إلى ٤٤ سنة ، فيوجد بينهن ست حالات أيضاً كان عمر الازواج من ٢٥ سنة إلى ٢٩ سنة .

ربما يكون في هذا التحليل المختصر ما يعمق الرؤية العلمية لمشكلة الطلاق في المجتمع الكويتي فترة ما بعد العدوان وبمعنى أكثر وضوحاً إذا كانت خبرة العدوان قد أدت إلى تفاقم المشكلة فإن هناك عوامل أخرى أوجدت هذه المشكلة وضخت في شرايينها دماء الحياة باستمرار ، وحتى تكتمل الرؤية العلمية يتعين الإشارة إلى جزئتين تتعلق الأولى بنوعية حالات الطلاق في المجتمع الكويتي عام ١٩٩٢ ، أما الثانية فتتعلق بشكل الطلاق لهذه الحالات خلال نفس العام ، بخصوص نوعية الطلاق ، تبين إحصائيات وزارة العدل أن حالات الطلاق توزعت بين أولى رجعية بواقع ١٢٧٣ حالة (٥٨٪) ثانية رجعية بواقع ١٥٣ حالة (٧٪) أولى بائنة بواقع ٦٦١ حالة (١ ,٣٠٪) ثم ثانية بائنة بواقع ٢٦ حالة (١٩ ,٢٪) وأخيراً ثالثة بائنة بينونة كبرى بواقع ٨٠ حالة

(٦٤ ,٣٪) أي إن إجمالي حالات الطلاق الرجعي ١٤٢٦ حالة بما يعادل (٦٥٪) بينما إجمالي حالات الطلاق البائن ٧٦٧ حالة بما يعادل (٣٥٪) . ومع التسليم بأن الطلاق يصحبه اضطراب العلاقة وتوترها بين الزوجين سواء كان رجعياً أو بائناً - فإن ارتفاع حالات الطلاق البائن بمثل هذه الصورة يفصح عن بعض جوانب شدة معاناة الطرفين وكذلك الأطفال (في حالة وجودهم) ويفصح في الوقت نفسه عن مدى التمزق ، النفسي الذي قد يصيب طرفي الزواج إذا ما قررا المراجعة ، فإذا كان الطلاق بائناً بينونة صغرى فليس بوسع المطلق أن يعيد مطلقته إلى عصمته إلا بإذنها ورضاها وبعقد ومهر جديدين وإذا كان الطلاق بائناً بينونة كبرى فإن المطلق لا يملك إعادة مطلقته إلا بعد زواجها من آخر زواجاً شرعياً وطلاقها منه وانقضاء العدة . أما حسب شكل الطلاق فإن الاحصائيات الرسمية لعام ١٩٩٢ توضح أن الحالات توزعت بواقع ١٤١٩ حالة إشهار طلاق ٣٠٥ حالات مخالعة ، ٤٦٩ حالة بناء على أحكام ، وتشير نفس الاحصائيات إلى دلالات أخرى هامة : إذ إن هناك ٨٨٣ زوجاً في عصمتهم زوجة أو أكثر ويلاحظ أن ٢ ,٧٦٪ من هؤلاء الأزواج كويتيون ، كما أن هناك ٣٩٩ زوجة تم طلاقهن قبل الدخول منهن ٢ ,٨٣٪ كويتيات ، و هكذا يتضح ، أنه بجانب ارتفاع معدل الطلاق بعد العدوان هناك بعض جوانب الاضطرابات/ الفشل العاطفي بصورة أو بأخرى مع ما يترتب على ذلك من تأثير/ اختلال النسق القيمي تجاه الأسرة والزواج كنظام إجتماعي ، أضف إلى ذلك تأثر العلاقات القرابية للأسرة الكويتية بصورة سلبية في حالات الطلاق قبل الدخول إذا كان الزوجة والزوج من الأقارب ، ومن واقع المقابلات مع بعض حالات الطلاق قبل الدخول كانت جميعها تشترك في توتر العلاقة بين أهل الزوجة وأهل الزوج كما أن عديداً من هذه الحالات عبرت عن آراء سلبية - إن لم يكن إتجاهاً سلبياً - تجاه الزواج وتكوين الأسرة ، الأمر الذي تزداد معه إحتمالات «العطب» في التفاعل الأسري فيمابعد . إن خلاصة تحليل خارطة الزواج والطلاق في

المجتمع الكويتي تكشف لنا أن هناك حالات زواج تقوم على اختيارات خاطئة وأساس الخطأ هنا عدم التكافؤ بين الزوجين سواء من حيث المستوى التعليمي أو من حيث المرحلة العمرية ويمثل ذلك من وجهة نظرنا أحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء حدوث الطلاق ، ويضاف إلى ذلك «الاختلاف الثقافي» بين الطرفين في حالة زواج الكويتي من غير الكويتية ، وزواج الكويتية من غير الكويتي ، والاختلاف هنا يقصد به الاختلاف في بعض القيم أو «المعايير» وكذلك الاتجاهات نحو القضايا والأفكار في الحياة بوجه عام وتلك المتعلقة بالأسرة والزواج بوجه خاص ، إننا لسنا ضد زواج الكويتي من غير الكويتية ولسنا ضد زواج الكويتية من غير الكويتي ، فهذه الزيجات أباحها الدين ووضع لها ضوابط معينة ، كما أباحها القانون الوضعي وأضفى عليها التكييف القانوني بصرف النظر عما يؤخذ عليه من تحفظات ، ولكننا في الوقت نفسه ضد عدم التكافؤ بين الزوجين بكافة صوره وأشكاله لأن عدم التكافؤ - كما سبقت الإشارة - ينعكس على جوانب عديدة في حياة الأسرة ويؤدي إلى الاختلاف والتصدع ثم إلى التداعي والأنهيار (الطلاق)في حالات كثيرة .

***

ثانياً : مشكلة الدراسة الحالية وإجراءاتها المنهجية

١ - الإستدلال على المشكلة وتحديدها :

شهدت فترة العدوان العراقي أقل معدلات الطلاق في تاريخ الكويت ، بل إن تلك الفترة شهدت عودة كثير من المطلقات إلى أزواجهن من منطلق الشعور بأهمية وجود الزوجة في منزل الزوجية ، كما وصلت المشاكل والخلافات الأسرية إلى أدنى مستوى لها (العمر ، ١٩٩٣) لقد أدرك الجميع أهمية التماسك الأسري ، حتى يمكن التعامل بكفاءة مع الظروف الناتجة عن العدوان ، بحيث تتمكن الأسرة من الحفاظ على أفرادها في ظل تلك الظروف المهددة ، ولكن ما أن تم التحرير ، حتى وجدنا الخريطة النفسية الاجتماعية للمجتمع الكويتي قد تغيرت بصورة ملحوظة ، فقد كشفت الدراسات العلمية التي أجريت على عينات متعددة من الشعب الكويتي بعد التحرير عن عمق وتنوع الأعراض الاضطرابية من سلوكية ومعرفية وانفعالية وبدنية الأمر الذي لابد وأن ينعكس بصورة أو بأخرى على التفاعل داخل الأسرة ، ذلك أن الأسرة كنظام (System) يتكون من مجموعة أجزاء يعتمد كل منها على الآخر وتتفاعل فيما بينها وتشكل كلا موحداً وتنتظم هذه الأجزاء في علاقات متسقة ومستمرة (تركي ،١٩٩٤) وعلى هذا الأساس فإن الأسرة الكويتية أصبحت عرضة لأن يتأثر وجودها سلباً نتيجة العدوان ، فهناك بعض الأسر التي وقعت فيها حالات أسر أو اعتقال أو اغتصاب أو قتل أو فقدان أو اضطرابات نفسية شديدة لأحد أو بعض أفرادها في مثل تلك الحالات يكون النظام الاجتماعي والنفسي للأسرة قد تأثر نتيجة خلل أو عطب في أحد أو بعض أجزائه ، ونظراً لأن أخطر ما يمكن أن يفضي إليه هذا الخلل هو الطلاق ، فقد قام الباحث بممارسة بحثية استطلاعية ذات شقين ، الأول : إضافة بعض البنود على استراتيجية المقابلات التشخيصية لحالات الإرشاد النفسي التي يتعامل معها

الباحث بحكم العمل ، استهدفت هذه الممارسة بلورة فكرة واضحة عن الاختلافات في نمط العلاقات الأسرية بعد العدوان عما كان عليه قبل العدوان أما الشق الثاني : فهو استقراء المؤشرات الرقمية الخاصة بالطلاق في مرحلة ما بعد العدوان مقارنة بما كانت عليه قبل العدوان بهدف رصد ملامح التغير في هذه المؤشرات ، بالنسبة للشق الأول - وبدون الدخول في التفاصيل خلصت الممارسة البحثية إلى أن هناك اضطرابات انفعالية وسلوكية ومعرفية أفضت إلي إيجاد وتفاقم سوء العلاقة بين أفراد بعض الأسر الكويتية خاصة الأزواج والزوجات ، وترتبط هذه الاضطرابات ارتباطاً مباشراً بخبرة العدوان التي عاشتها الأسرة الكويتية خلال الفترة من أغسطس ١٩٩٠ حتى فبراير ١٩٩١ ، فالعدوان العراقي إذن تسبب في وجود حقل نفسي مضطرب ، من شأنه أن يؤدي إلى التصدع داخل الأسرة الكويتية . أما بالنسبة للشق الثاني ، والخاص بعدد حالات الطلاق في المجتمع الكويتي ، فقد سبقت الإشارة إلى أن حالات الطلاق سجلت تزايداً عام ١٩٩٢ بصورة غير مسبوقة ، وإذا كانت هذه الحالات قد انخفضت بعض الشيء عام ١٩٩١ ، فقد سبقت الإشارة أيضاً إلي أن ذلك لا يرجع إلى قلة حالات الطلاق وإنما يرجع إلى ظروف مجتمعية معينة ، ونضيف هنا أن الأسرة الكويتية بعد التحرير مباشرة كانت في مرحلة إعادة البناء ، وفي هذه المرحلة - حسبما ترى الدراسات الاجتماعية - يعود أفراد الأسرة ويقتربون بعضهم من بعض ويرتبطون بعلاقات حميمة ويعاهدون أنفسهم على مواجهة التهديد ، وتسود الثقة المتبادلة بينهم ، بعد ذلك تدخل الأسرة في مرحلة إعادة التنظيم وهذه المرحلة تبدأ بعد أن يستقر الوضع قليلاً بعد الكارثة ، وفيها تعود الانماط القديمة من الإتصال والصراعات وعلاقات الأدوار إلى الظهور في مواجهة الضغوط التي تتسبب فيها الكارثة (تركي ، ١٩٩٤) ، وهكذا يكون الوجود الأسري أمام احتمالين : إما الاستقرار على الوضع العلائقي الذي نتج عن الأزمة بما فيه من تدهور وتفكك ، أو أن تكون لديهم المقدرة

على إعادة التنظيم بحيث تزداد الثقة فيما بينهم ويتدعم الوجود الأسري على العلاقات الحميمة والتعاون والتعاطف ، وهذا ما حدث لدى غالبية الأسر الكويتية ، ولكن في الوقت نفسه كان هناك بعض الأسر لم تتمكن - بسبب ضغوط الأزمة - من إجتياز عمليات إعادة البناء والتنظيم على هذا النحو ، وانتهى بها الأمر إلى أن تظل على وضع مضطرب سواء على مستوى الفرد - معرفياً وانفعالياً وسلوكياً وبدنياً - أو على مستوى العلاقات بين أفراد الأسرة ، الأمر الذي تزداد معه احتمالات حدوث الطلاق في مثل هذه الأسر فيزداد أفرادها اضطراباً (تفاعل خبرة العدوان مع خبرة الطلاق) ، وهنا تصبح معاناة هؤلاء مضاعفة ، لأن الضغوط الجاثمة عليهم أثقل حملاً وأشد قسوة ومرارة ، وقد ظلت هذه الفئة حتى وقت قريب بعيدة عن التناول البحثي الجاد لأسباب معروفة . من هنا تأتي ضرورة رصد وتحليل الأعراض الإضطرابية التي يعاني منها المطلقون والمطلقات في المجتمع الكويتي ، إذ إن ذلك بجانب قيمته العالية للمعرفة الأكاديمية فإن قيمته أشد أهمية لوضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط الإرشاد والعلاج النفسي ، ولعل هذه المسألة يجب أن تتصدر أولويات البحوث والدراسات التي تجري في المجتمع الكويتي فترة ما بعد العدوان .

٢ - الدراسات السابقة :

اهتمت الدراسات النفسية والاجتماعية بالأزمات والضغوط التي تواجه الأسرة وانعكاسات ذلك على التوافق النفسي والاجتماعي لدى أفرادها ، وقبل أن نقدم خطة الدراسة الحالية نعرض خلاصة لأهم نتائج الدراسات السابقة ذات الدلالة المباشرة للموضوع . ففي دراسات (Tonoy,1985) و (Molinica 1987) على عينات من الحالات المرضية من لاجئي جنوب شرق آسيا من المترددين على العيادة النفسية بمدينة بوسطن الأمريكية تبين أن النساء كن أشد اضطراباً من الرجال ، حيث تعرضت النساء

لممارسات اغتصابية وجنسية قاسية ، وتم تجريدهن من الإمكانات والقدرات التي تمكنهن من رعاية الأطفال والمشاركة الاجتماعية ، أما الرجال فقد أفاد معظم الحالات أنهم يعانون من مشكلات خاصة وبالتحديد مشكلات زوجية ، كما تبين أن خبرة المحاربين للحرب جعلتهم أكثر عنفاً وعدوانية ، وجعلتهم يجدون صعوبة في كبت مشاعر العدوان والعنف مما خلق لديهم صراعاً نفسياً انعكس على من حولهم خاصة الزوجات مما جعلهن يشعرن بالاحباط والألم النفسي وفي دراسة على عينة من الأسر اللبنانية التي مرت بخبرة الحرب (الاجتياح الإسرائيلي لبيروت عام ١٩٨٢) تبين أن هذه الأسر تعاني من الأعراض الاضطرابية مثل القلق والخوف والتشتت الذهني ، وأن هذه الأعراض ترتفع بين الاناث عن الذكور . وهناك بعض الدراسات التي تطرقت إلى الآثار النفسية لدى الأسر التي فقدت الأب في ظروف الحرب ومن هذه الدراسات دراسة (الديب ،١٩٩٣) التي أجريت عن التوافق النفسي لدى عينة من الأرامل والأيتام المصريين الذين فقدوا عائلهم نتيجة استشهاده في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وتبين النتائج أن الأرامل كن أكثر انعزالاً وانطواء وشعوراً بالاجهاد العصبي والتوتر ، وبالتالي فإنهن أقل في توافقهن الشخصي والاجتماعي عن الزوجات اللاتي لم يفقدن أزواجهن . كما أن بعض الأرامل يعاني صراعات ناتجة عن عدم إشباع الحاجة إلى تكوين أسرة مما نتج عنه شعور بالقلق الزائد خاصة القلق من الحرمان والقلق من المستقبل .

أما الدراسات التي أجريت في المجتمع الكويتي بعد العدوان ، فإنها توصلت إلى نتائج هامة بشأن الأعراض الإضطرابية التي خلفها العدوان ا لعراقي على أفراد المجتمع الذين هم أولاً وأخيراً أعضاء الأسرة الكويتية سواء كانوا آباء أو أمهات أو أبناء ، من هنا تصبح نتائج تلك الدراسات ذات دلالة هامة حتى ولو لم تأخذ في اعتبارها الإنعكاسات المحتملة على الأسرة كوحدة اجتماعية ، لأن الأسرة كما سبقت الإشارة

تتأثر بالخصائص المتفاعلة لمكوناتها وهم الأفراد . بعد هذا التنويه يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسات ذات الدلالة لموضوع البحث الحالي . ففي دراسة على الشباب (عينة من طلاب الجامعة) تبين ارتفاع الاصابة بالاضطرابات النفسية خاصة الاضطرابات العصبية والإكتئابية ، وأن الأناث أشد اضطرابات من الذكور (الديب ،١٩٩٣) ، كما بينت دراسة أخرى على طلاب الجامعة أن الاناث أكثر اكتئاباً من الذكور ، وأنهن أكثر استعداداً للإضطراب العصابي ، وإن كانت النتائج توضح عدم وجود فروق معنوية بين الجنسين فيما يتعلق بالعدوانية (المشعان ،١٩٩٣) أما المراهقون ، فقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن الإناث كن أكثر اضطراباً من الذكور قبل وأثناء وبعد العدوان ، وأن الذكور أكثر معاناة نتيجة العدوان مقارنة بالاناث (بارون ، ١٩٩٣) ، ومن الدراسات الأخرى التي أجريت على المجتمع الكويتي تلك الدراسة التي قام بها (الفقي ،١٩٩٣) على عينة قوامها ٦٠٠ مفردة تتنوع من حيث الجنس والمرحلة العمرية والمستوى التعليمي والوجود أثناء فترة العدوان (داخل الكويت - خارج الكويت) ، وتوصلت إلى أن مفردات البحث تعاني أعراضاً اضطرابية بدرجات متفاوتة أهمها فقد القدرة على ضبط النفس ، التصرفات والميول العدوانية ، كثرة التوتر وسرعة الاستثارة ، الميل إلى العنف ، التساهل الشديد مع الأطفال ، صعوبة التركيز الذهني والعقلي ، القلق وعدم الأستقرار ، الملل وفقد الحماس ، سرعة النسيان ، التردد في اتخاذ القرار ، سرعة الشعور بالتعب ، الخوف من الخروج ليلاً ، الأرق وعدم الاستغراق في النوم ، بعض أعراض الحساسية ، الآلام والأعراض البدنية فقد الشعور بالسعادة ، الفزع عند سماع أصوات الانفجارات ، القلق وعدم الاطمئنان على المستقبل ، تناول الأدوية والمهدئات بكثرة ، كما كشفت نتائج الدراسة عن أن توقعات غالبية أفراد العينة كانت تنطوي على الخوف والشعور بالعجز واحتمالات القتل أو الطرد أو التشرد أو التعذيب أو انتهاك الأعراض وسلب الأموال وغير ذلك مما

يعتبر خبرات صادمة تؤدي إلى أعراض ضغوط ما بعد الصدمة ، بالإضافة إلى الآلام النفسية الممزقة والأحزان الدفينة ، كما أن القلق كان أكثر الأعراض شيوعاً بين مختلف فئات العينة ، ومن أكثر الأعراض العصابية والسلوكية شيوعاً بين مجموعة الضغط المرتفع من الذكور ، هو فقد الإحساس بالسعادة والبهجة في الحياة (٣ ,٧٣٪) ، وبين مجموعة الإناث التعرض كثيراً لنوبات الصداع بالإضافة إلى فقد الإحساس بالسعادة .

يتضح من ذلك أن الدراسات التي أجريت في المجتمع الكويتي لمعرفة الآثار الاضطرابية الناتجة عن العدوان العراقي ، لم تتناول المطلقين والمطلقات كشريحة اجتماعية ذات طابع خاص تزداد الاحتمالات بأن تكون هذه الشريحة أكثر عرضة للمعاناة النفسية ، كما أن هذه الدراسات لم تأخذ في اعتبارها متغير الحالة الاجتماعية حتى يمكننا معرفة اختلاف الأعراض الاضطرابية وفق حالات هذا المتغير ، مع ملاحظة أن الدراسات التي لم نشر إليها هنا تنطبق عليها نفس الفكرة وذلك في حدود ما وقع تحت أيدينا من دراسات يتضح أيضاً من البحوث التي أجريت في مجتمعات أخرى ، أن خبرة الحرب والصدمات تنعكس بصورة واضحة على الحياة الزوجية والأسرية ، ولعل هذه المسألة جديرة بالبحث في المجتمع الكويتي بعد خبرة العدوان العراقي . الجزئية الأساسية الأخرى التي نستخلصها من الدراسات السابقة تشير إلى اختلاف غالبية الأعراض الاضطرابية لدى الذكور عن الإناث ، وهذا يرسى التوقع بأن هذه الأعراض تختلف لدى المطلق عن المطلقة ، وأخيراً فإن الدراسات التي أجريت في المجتمع الكويتي بعد العدوان العراقي تفصح عن فداحة الآثار النفسية التي نتجت عنه بما يرشح التوقع أيضاً بأن الأعراض الاضطرابية لدى المطلقين والمطلقات ترتفع بصورة واضحة عن الفئات الأخرى التي تتقارب معها في الخصائص ولكنها تختلف عنها في أنها لم تخبر تجربة الطلاق .

٣ - خطة الدراسة :

(أ) الهدف والتساؤلات : لما كانت حالات الطلاق التي وقعت في المجتمع الكويتي فترة ما بعد العدوان قد خبرت ضغوطاً مضاعفة (ضغوط العدوان متفاعلة مع ضغوط الطلاق) فإن هذه الدراسة تستهدف حصر وتحديد الأعراض الإضطرابية التي تعانيها حالات الطلاق وما إذا كان هناك فروق بين الجنسين في هذا الشأن ، وللوصول إلى هذا الهدف تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية :

(١) ما أهم الأعراض الاضطرابية الأكثر وضوحاً لدى المطلقين والمطلقات؟

(٢) إلى أي مدى وبأي شدة توجد الأعراض الاضطرابية لدى المطلقين والمطلقات؟

(٣) هل تختلف الأعراض الاضطرابية وفق متغيرالجنسي؟ ما مظاهر هذا الاختلاف إن وجد؟

(٤) إلى أي حد يشكل المطلقون فئة ذات طابع خاص من حيث المعاناة من الأعراض الاضطرابية؟

(ب) أداة جمع البيانات : استشهاداً بالدراسات النفسية المعنية باضطرابات ما بعد الصدمة (PTSD) وبناء على الخبرة العملية ، قام الباحث بتصميم استبانة بسيطة تتضمن بنوداً خاصة بأربعة مجالات اضطرابية هي الاضطرابات المعرفية ، والاضطرابات السلوكية ، والاضطرابات الانفعالية ، والاضطرابات البدنية ، وقرين كل بند من هذه البنود يوجد ثلاث استجابات متدرجة توضح ما إذا كانت الأعراض بصورة مفرطة (بكثرة شديدة) أو متكررة (بكثرة) ، أو قليلة (نادرة) ، وتأخذ هذه الاستجابات أرقاماً تنازلية هي (٢) ، (١) ، (٠) على التوالي ، بحيث يختار المبحوث/ المبحوثة الاستجابة التي تعبر عن حالتها ، جاءت الصحيفة في صورتها

النهائية متضمنة ستين بنداً وإن كان التحليل قد اقتصر على البنود التي تعبر عن الأعراض الاضطرابية الأكثر وضوحاً ، أما عن تقنين الأداة فقد تم من خلال الإجراءات المتبعة في الصدق والثبات .

* الصدق "Validity" : تم اتباع أسلوب صدق المحتوى "Content Validity" حيث خضع محتوى الاستبانة لفحص دقيق ومنتظم عدة مرات من جانب الباحث مع عرض الاستبانة في كل مرة على خمسة من المحكمين المتخصصين في علم النفس أو الاجتماع بهدف التأكد من الأمور الأساسية التالية :

- شمول محتوى الاستبانة للأعراض الإضطرابية المطلوب قياسها وهي الاضطرابات المعرفية والسلوكية والبدنية والإنفعالية .
- كفاءة البنود في التعبير عن المجالات الاضطرابية التي تقيسها .
- دقة الصياغة اللغوية للبنود ، ووضوح التعليمات والإرشادات .
- ملاءمة الاستجابات للبنود وموضوع البحث وهدفه .

وعندما وصلت الاستبانة - عبر مراحل إعدادها - إلى اتفاق كامل من المحكمين بشأن هذه الأمور ، اعتبرت مستوفية لمتطلبات الصدق .

* الثبات Reliability بصرف النظر عن عدد مرات إجراء الثبات للاستبانة في صورها الأولية ، إلا أن ما يعنينا هنا هو إجراء الثبات على الاستبانة في صورتها النهائية بطريقة إعادة الاختبار واستخراج متوسطات معاملات الارتباط ومقابلاتها اللوغاريتمية . لقد طبقت الاستبانة على عينة قوامها ثمان وعشرون مفردة (من نفس المجتمع الأصلي للدراسة) ثم أعيد التطبيق على نفس المفردات بعد مضي ستة عشر يوماً ، وبحساب معامل الارتباط بين اجمالي الاستجابات الخاصة بكل مجال على حدة من المجالات المطلوبة قياسها في التطبيق الأول والثاني ، تبين أن قيم هذا المعامل

تتراوح ما بين (٧٧١)إلى (٩٢١) وبلغ متوسط هذه القيم (٨٧ ,٠) أما المقابلات اللوغاريتمية لتلك القيم فقد تراوحت ما بين (٠٢ ,١) إلى (٦٢ ,١) وذلك بمتوسط قدره (٤٠ ,١) ، وعند تحويل هذا المتوسط إلى مقابله الارتباطي تبين أن هذا المقابل (٨٩ ,٠) وهي قيمة الثبات ، وذلك وفق ما يوضحه هذا الجدول :

جدول رقم (١٦)
قيم معاملات الارتباط بين التطبيق الأول
والتطبيق الثاني والمقابلات اللوغاريتمية لهذه القيم

المجـــال	ر	ز
المعـــــرفي	٧٧١ ,٠	١, ٠٢
الســـلـــوكـــي	٨٨٣ ,٠	١, ٣٨
الانفـــعـــالي	٩١٨ ,٠	١, ٥٩
البـــــدني	٩٢١ ,٠	١, ٦٢
مجـر = ٣, ٤٩٣ م ر = ٨٧ ,٠		مجـ ز = ٥, ٦١ م ز = ١, ٤٠

م ز = متوسط المقابلات اللوغاريتمية لمعاملات الارتباط

(جـ) عينة الدراسة : أجريت هذه الدراسة على عينة عشوائية منتظمة قوامها ٢٠٠ مفردة ، نصفهم من الذكور والنصف الآخر من الإناث ذوي الأعمار ٢٥ سنة فأكثر ، وهم جميعاً من المطلقين والمطلقات بعد العدوان العراقي ، تم اختيار العينة بعشوائية صارمة من واقع كشوف خاصة اتيحت للباحث بحكم العمل ، وتمثل هذه الكشوف إطار معاينة Sampeling frame معقول إلى حد كبير حيث تدون فيها كافة البيانات

العامة والتفصيلية عن الحالات ، روعى في اختيار العينة أن تكون مجموعة الذكور ومجموعة الأناث متقاربتين من حيث السن والمستوى التعليمي والخلفية الاقتصادية الاجتماعية بحيث تتزايد كفاءة التصميم التجريبي في إظهار تأثير متغير الجنس (كمتغير مستقل) على المتغير التابع (الأعراض الاضطرابية) .

(د) المعالجة الأحصائية : وفق حدود هذه الدراسة والهدف منها تم الاعتماد على بعض أساليب الإحصاء الوصفي ، وأبسط مستويات الاحصاء الاستدلالي ، لقد استخدمت التكرارات والنسب المئوية المعبرة عن الذين يعانون من الاضطرابات من المطلقين والمطلقات ، كما استخدم اختبار (T) لمعرفة معنوية الفروق بين متوسط درجة مفردات مجموعة الذكور ومتوسط درجة مفردات مجموعة الاناث ، وذلك في قوة الإستجابة على كل بند من البنود المعبرة عن الأعراض الإضطرابية ، مع ملاحظة أن اختبار (T) يلائم طبيعة هذه الدراسة ، حيث ن١ = ن٢ وهناك معادلة مختصرة لاختبار (T) في هذه الحالة وهي :

$$ت = \frac{م_1 - م_2}{\sqrt{\frac{ع_1^2 + ع_2^2}{ن - 1}}}$$

وتستخدم هذه المعادلة لحساب قيمة (T) لمتوسطين غير مرتبطين على أن تكون العينتان متساويتين في عدد المفردات (Hays, 1973) .

***

نتائج الدراسة

قبل عرض نتائج الدراسة يجدر التأكيد على فكرة أساسية وهي أنه إذا كانت ظروف العدوان العراقي قد نتج عنها العديد من الأزمات الاجتماعية والنفسية فإنها في الوقت نفسه ، نتج عنها حقل نفسي/ اجتماعي من الممكن أن يجعل من الأمور العادية مشكلات وأزمات مستعصية ، ومن هنا فإن حالات الطلاق التي وقعت في مرحلة ما بعد العدوان وحتى الآن ، كان من الممكن ألا تعاني من إضطرابات حادة لو لم يكن هذا العدوان قد وقع بالفعل ، فالطلاق أو ما يناظره موجود في كل المجتمعات البشرية دون استثناء ، وليس من الضروري أن يصحبه اضطرابات انفعالية حادة ، بل على العكس قد يكون الطلاق في بعض الأحيان حلاً للعديد من المشكلات والعقد النفسية ومن هنا تتضح لنا عظمة الدين الإسلامي عندما أباح الطلاق عند الضرورة وفي حالات محددة كما تمت الإشارة إلى ذلك في موضع سابق من الدراسة ، ومن جهة ثانية ، فإن ظروف العدوان تفرض على المهتمين بإعادة البناء الاجتماعي بل وعلى المجتمع كله ، أن يتعاملوا مع الاضطرابات التي تصاحب الطلاق بنوع من التقبل والكفاءة المعنوية والشجاعة الأدبية بما يقتضيه ذلك من تقديم المساندة والتدعم النفسي ، فهذا كله من أهم مستلزمات علاج الاضطرابات المختلفة التي صاحبت مشكلة الطلاق وغيرها من المشكلات الاجتماعية التي ضاعف من ضغوطها وتسبب فيها العدوان العراقي . بعد هذا التنويه ، نقدم النتائج العامة للدراسة من خلال الجدول الآتي الذي يوضح نسبة ظهور الأعراض الاضطرابية بين المطلقين والمطلقات عينة البحث :

جدول رقم (١٧)

الأعراض الاضطرابية التي يعاني منها المطلقون والمطلقات

الأعراض الاضطرابية	ك	٪
- سرعة الاستثارة والأنفعال .	١٧٩	٨٩, ٥
- الشعور النفسي بالألم عند التعرض لأحداث أو مواقف ترمز إلى الحدث الصدمي .	١٧٧	٨٨, ٥
- فقدان الأدوات الخاصة بصورة متكررة .	١٧٥	٨٧, ٥
- نوبات الغضب المتكررة .	١٧٣	٨٦, ٥
- الميول العدوانية .	١٧١	٨٥, ٥
- النسيان المتكرر .	١٦٨	٨٤
- صعوبة التركيز الذهني .	١٦٨	٨٤
- الاحساس بالإرهاق وفقدان الطاقة .	١٦٣	٨١, ٥
- كسر الأشياء عن غير عمد .	١٦٢	٨١
- قصور المجال الوجداني .	١٦١	٨٠, ٥
- الأحلام والكوابيس المزعجة .	١٦٠	٨٠
- فقدان الشعور بالبهجة .	١٥٩	٧٩, ٥
- عجز أو قصور الأداء الوظيفي والاجتماعي .	١٥٧	٧٨, ٥
- فقدان الشهية للطعام .	١٤٩	٧٤, ٥
- الشعور بالألم في أجزاء مختلفة من الجسم .	١٣٣	٦٦, ٥
- المخاوف المرضية / المعممة .	١٣٢	٦٦

أ - إن أول ما يتضح من هذا الجدول هو شدة الاضطرابات النفسية لدى المطلقين والمطلقات ، ومن واقع مراجعة الدراسات التي أجريت في المجتمع الكويتي بعد العدوان ، لم يتضح من أي منها أن الأعراض الاضطرابية منتشرة بهذه الصورة . على أية حال فإن ارتفاع المعاناة من الأعراض الاضطرابية لدى المطلقين والمطلقات يمكن تفسيره في أن هؤلاء وقعوا تحت طائلة صدمة الطلاق القاسية بالاضافة إلى صدمة العدوان الأشد قسوة مصدر الضغوط في الطلاق أو الانفصال ، إن الشخص يدرك نفسه وقد أصبح في حالة من الهجر العاطفي ، ويبدأ في خفض تقديره لذاته ، إنه يشعر بأنه مرفوض ولا قيمة له ، وتتزايد الضغوط أكثر إذا كانت الفترة السابقة على الطلاق أو الانفصال قد شهدت قدراً كبيراً من العداوة والغضب والمشاجرات وهذا يحدث في الغالب . المصدر الآخر للضغوط التي يخبرها الفرد في حالة الطلاق شعوره بأنه افتقد شيئاً ما ، كان يشكل له نوعاً من الحماية من الانتقاد الاجتماعي ، وتتفاقم ضغوط الطلاق أيضاً إذا ظهرت في حياة الشخص أحداث كارثية أو غير سارة ، وكذلك إذا كان الدخل المادي قليلاً والاشباع الوظيفي منخفضاً ، أو إذا انعدمت الفاعلية الخلاقة بمعنى عدم معرفة الفرد بطريقة الاستثمارالجيد للوقت والتكيف مع ظروف الطلاق . لاشك أن الأزواج والزوجات الكويتيين الذين تم طلاقهم بعد التحرير قد عانوا بعض هذه الضغوط بجانب خبرة العدوان العراقي ، فإذا وضعنا هذه الفكرة الأخيرة في إطار نتائج البحوث والدراسات الخاصة بتأثير الحروب على المدنيين نجد أنها تشير إلى تفاقم هذا التأثير على مستوى الأسرة حيث يجد الأفراد أنفسهم وقد أصبحوا مهددين في حياتهم سواء بالقتل أو بالتشويه ، وتنقص متطلبات الحياة اليومية للأسرة بصورة حادة وقد تتدمر البنية المادية كالمباني والطرق وخطوط السكك الحديدية ، كما تتهدد وتتحطم كل القيم والمعاني الجميلة التي كان يتذوقها المجتمع وتتوقف الأنشطة المدنية الحرة ، وكذلك الحقوق والحريات وتكرس كل الأمكانيات للمجهود الحربي ، هنا يشعر المدنيون

بفقدان القدرة على التحكم في الأحداث البيئية المحيطة أو حتى في السيطرة على السلوك الهادف إلى إشباع حاجاتهم الضرورية .

كما تتضمن العمليات العسكرية ممارسات أقل ما توصف به بأنها غير إنسانية من حيث تأثيرها على أفراد الأسرة ، وتمثل في الوقت نفسه خبرات صدمية ينتج عنها اضطرابات نفسية واجتماعية وتربوية ، من ذلك مثلاً موت أحد الآباء نتيجة للعنف ، مشاهدة قتل أحد أفراد الأسرة ، الفصل أو الإبعاد لبعض أفراد الأسرة ، الهجوم الخاطف ، والاعتقال والاختطاف ، التعرض للقصف المدفعي ، وعمليات الإجلاء القسري نتيجة تهدم المنازل . . هذه الممارسات وغيرها تؤثر على أفراد الأسرة فيما يعرف بإضطرابات ما بعد الصدمة ، وتختلف شدة هذه الاضطرابات وتأثيرها من فرد إلى آخر وفق عديد من العوامل يعرفها المتخصصون النفسيون . فإذا نظرنا إلى ذلك في ضوء ظروف العدوان العراقي على الكويت وجدناه أشد وأخطر بما يمكن أن يتسبب في حدوث الاضطراب النفسي والسلوكي لكل من خبره حتى ولو لم يكن هناك تجارب قاسية في حياته فما بالنا بالذين مروا واللاتي مررن بتجربة طلاق بجانب مرورهم بخبرات صادمة نتيجة العدوان ، لقد كان هناك القتل والتعذيب النفسي والبدني والاعتقال والأسر ، وتردى مقومات الحياة اليومية والتفتيش المفاجيء للمنازل والسرقات وأصوات الانفجارات . . . الخ . وتشير إحدى الدراسات إلى أن ٢ ,٩٤٪ من الكويتيين الذين أجريت عليهم الدراسة - أفادوا بأن القوات العراقية قد قامت بالاعتداء عليهم أو على أفراد أسرهم أو معارفهم (وزارة الاعلام ، ١٩٩٣ ، ص١٨) ، إن ارتفاع نسبة الأعراض العصابية بين المطلقين والمطلقات في المجتمع الكويتي إذا كان يفسر بظروف خبرة الطلاق وقسوة خبرة العدوان فإنه ينبهنا إلى ضرورة إجراء الدراسات التي تأخذ في اعتبارها أكبر عدد ممكن من المتغيرات التي يمكن أن تختلف

وفقاً لها الأعراض الاضطرابية التي خلفها العدوان ، وبمراجعة الدراسات التي أجريت بالفعل تبين أنها تركز غالباً على متغيرات معينة مثل النوع ، ومكان الوجود (داخل أو خارج الكويت أثناء العدوان) ، بعض المتغيرات النفسية - ولكنها لم تأخذ في اعتبارها العديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، إن دراسة علاقة هذه المتغيرات بالاضطرابات النفسية والاجتماعية والتربوية التي خلفها العدوان العراقي يمثل مطلباً أساسياً ليس فقط في إتجاه الوصول إلى الفئات والشرائح الأكثر معاناة من تلك الاضطرابات ، ولكن أيضاً لوضع خريطة نفسية/ اجتماعية متكاملة للمجتمع الكويتي الأمر الذي لابد منه لرسم السياسات وتنفيذ الخطط الانمائية الهادفة إلى مواجهة الآثار النفسية والاجتماعية التي خلفها العدوان .

ب - النتيجة الثانية التي يوضحها الجدول السابق هي أن المطلقين والمطلقات عينة البحث يعانون من اضطرابات معرفية وسلوكية وانفعالية وبدنية ، وتشمل الاضطرابات المعرفية والسلوكية : صعوبة التركيز الذهني - النسيان المتكرر - فقدان الأدوات الخاصة بصورة متكررة - كسر الأشياء عن غير عمد - الميول العدوانية - عجز الأداء الوظيفي والاجتماعي أو قصوره . أما الأضطرابات الانفعالية فتشمل :

المخاوف المرضية / المعممة - فقدان الشعور بالبهجة - قصور المجال الوجداني - سرعة الانفعال .

نوبات الغضب المتكررة - الألم النفسي عند العرض لأحداث ومواقف ثرمز إلى الحدث الصدمي .

وأخيراً فإن الاضطرابات البدنية تشمل : الشعور بالألم في أجزاء متفرقة من الجسم - الأحلام المزعجة والمؤلمة أثناء النوم - فقدان الشهية إلى الطعام - الإحساس بالإرهاق وفقدان الطاقة .

وفي الصفحات القادمة عرض تحليلي ومناقشة للنتائج التي توصلت إليها الدراسة بشأن هذه المجموعات الاضطرابية من خلال تصميم تجريبي لكل مجموعة .

أولاً : الاضطرابات المعرفية والسلوكية

الجدول الآتي يوضح الاضطرابات المعرفية والسلوكية التي يعاني منها المطلقون والمطلقات عينة البحث .

جدول رقم (١٨)

البنود المعبرة عن الأضطراب المعرفية والسلوكية	عينة الذكور				عينة الإناث				قيمة (T)
	نمط الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نمط الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
	مفرطة	متكررة	عادية/ نادرة			مفرطة	متكررة	عادية/ نادرة			
عجز الأداء الوظيفي / الاجتماعي	١١	٥٦	٣٣	٠,٧٨	٠,٦٣	٤٠	٥٠	١٠	١,٣	٠,٧٢	٥,٤*
الميول العدوانية	٤٢	٥٠	٨	١,٣٤	٠,٦٢	١٢	٦٧	٢١	٠,٩١	٠,٥٧	٥,٠٨*
صعوبة التركيز الذهني	٣٦	٥٠	١٤	١,٢٢	٠,٦٧	٤٥	٣٧	١٨	١,٣	٠,٧٥	٠,٧٩
فقدان الأدوات الخاصة	٣٥	٥٠	١٥	١,٢٠	٠,٦٨	٤٨	٤٢	١٠	١,٤	٠,٦٦	٢,٠٩**
النسيان المتكرر	٤٠	٤٠	١٨	١,٢٤	٠,٧٤	٤٢	٤٦	١٢	١,٣	٠,٦٧	٠,٥٩٨
كسر الأشياء بصورة غير متعمدة	٥٠	٣٧	١٣	١,٣٧	٠,٧	٣٨	٣٧	٢٥	١,١	٠,٧٨	٢,٥١**

* دالة عند مستوى ٠١ ,٠

** دالة عند مستوى ٠٥ ,٠

ويتضح من هذا الجدول :

أ - تبلغ نسبة الذين أفادوا بما يدل على عجز أو قصور الأداء الوظيفي والاجتماعي ٥ ,٧٨٪ على مستوى العينة ككل ، وترتفع هذه النسبة بين الإناث إلى ٩٠٪ بمتوسط شدة قدرة ٣ ,١ درجة بينما تصل بين الذكور إلى ٦٧٪ بمتوسط شدة قدرة (٧٨ ,٠) والفارق بين المتوسطين دال إحصائياً ، وهكذا نجد أن المطلقات أكثر تعبيراً عن رفض وإنكار أي مشاعر عاطفية وإنسانية مقدمة من أو إلى الآخرين أيا كانوا ، ولعل هذه النتيجة تدل على عمق وشدة معاناة المرأة الكويتية من صدمة الاحتلال وظروف الطلاق على السواء ، فالتفاعل بين هذين الجانبين جعلاها ترى مشاعر الاهتمام والتعاطف والحب من الآخرين خاصة الرجال - إنما هي مجرد حيل مزيفة وألاعيب مكشوفة ، وفي الوقت نفسه ترى أن هؤلاء الآخرين غير جديرين لأن توليهم أدنى اهتمام مهما أجهدوا أنفسهم في محاولات التزلف والتودد ، وإذا كان ٩٠٪ من المطلقات الكويتيات أفدن بأن إنجازهن الاجتماعي (الصداقات والزيارات) وكذلك إنجازهن المهني قد تأثر سلبياً في مرحلة ما بعد العدوان فإن الحقيقة التي لاشك فيها هي أن المرأة الكويتية ضربت أروع الأمثلة في الشجاعة الأدبية والتحمل وقوة الشخصية أثناء العدوان ، لقد اكتسبت دوراً لم يكن معروفاً عنها في السابق ، حيث أظهرت روحاً عالية من التحدي للقوات العراقية ، ولم تكن تخشى الاحتكاك بهم ، بل وإسماعهم بعض الألفاظ الفظة التي لا يحبون سماعها ، واستمرت في إدارة شؤون المنزل بروح عالية ، وكانت لا تخشى الذهاب لقضاء حاجات الأسرة مثل شراء المواد الغذائية من الجمعيات التعاونية ، بل وأكثر من ذلك دخلت مخافر الشرطة بحثاً عن أبنائها وساهمت في تسيير دفة بعض جوانب الحياة المدنية بجانب عملها في المنزل ، كما توجت روح الصمود لديها بالاشتراك مع أفراد المقاومة المسلحة حتى أن كثيراً من النساء استشهدن دفاعاً عن الوطن (العمر ، ١٩٩٣) .

على هذا الأساس ، فإن الأداء الوظيفي/ الاجتماعي للمرأة الكويتية أثناء فترة العدوان كان مثالياً ، إن لم يكن نموذجاً للمثالية ، ولكن الضغوط الانفعالية الهائلة على بعضهن نتيجة العدوان ونتيجة الطلاق ، أدت إلى اضطراب هذا الأداء بما يمكن أن يعوق تفاعلهن الاجتماعي إن لم يكن في المستقبل فعلى الأقل في الحاضر ، إلا إذا بذلت الجهود المخلصة لتدعيم البناء الاجتماعي الكويتي ، بحيث يقوم على تفاعل اجتماعي يرتكز على تدعيمات متبادلة قوية ويفضي إلى معطيات مجدية للداخلين فيه بما يحفزهم على استمراره وجعله عملية منظمة تتخذ طابع التلقائية .

ب - يوضح الجدول السابق أيضاً أن نسبة الذين أفادوا بأنهم ينتابهم ميل إلى العدوان والرغبة في الانتقام ٥ ,٨٥٪ على مستوى العينة ككل ، وترتفع هذه النسبة بين الذكور إلى ٩٢٪ بينما تصل بين الأناث إلى ٧٩٪ ، كما يرتفع متوسط شدة الميل للعدوان بين الذكور بفروق معنوية عن متوسط شدة الميل للعدوانية بين الإناث ، حيث يبلغ متوسط درجة الذكور (٣٤ ,١) درجة بين الذكور مقابل (٩ ,٠) درجة بين الإناث ، وتتفق هذه النتيجة مع الإتجاه الغالب في الدراسات النفسية وهو أن الميول العدوانية لدى الذكور أكثر من الإناث (لامبرت & لامبرت ، ١٩٩٣) وفي السياق الزمني والموضوعي الذي أجريت فيه دراستنا هذه يمكن تفسير ارتفاع نسبة من يميلون إلى العدوان بين المطلقين والمطلقات عينة البحث ، لقد مر هؤلاء المبحوثون بسلسلة من الإحباطات المتلاحقة ، إنهم شعروا بالإحباط في كثير من المواقف التي فرضها عليهم العدوان ، ولم تكن مواقف الطلاق أقل إحباطاً ، ولقد صاغ «ليونارد دوب» وزملاؤه مبدأ محدداً للسلوك يربط بين الإحباط والعدوان من منطلق أن شكلاً ما من أشكال الإحباط يسبق السلوك العدواني ، وعلى الرغم من أن الإحباطات لا تؤدي دائماً إلى العدوان ، إلا أنها لا تخلو من ذلك . وتختلف سرعة التعبير العدواني عن الإحباط ، فبعض الناس يعبرون عنه بصورة أسرع من البعض الآخر ، كما أن بعض

الناس عدوانيون بدون إثارة واضحة وللعدوانية منافذ كثيرة وغالباً ما تتعرض للنقل ، بمعنى أن الشخص إذا عجز عن ممارسة العدوانية على الطرف الأساسي الذي سبب له الإحباط فإن هذا الشخص يمارس العدوانية على طرف آخر ، كما أن العدوانية قد تخف درجتها كما يحدث عندما يرد الشخص على الهجوم بالسخرية أو بمجرد إضمار الرغبة في العدوان ، وهناك أيضاً عملية الإسقاط ، فالشخص العدواني قد يرى الآخرين فقط كمعتدين ولا يرى نفسه كذلك ، وقد يصف الآخرين بالعدوانية لتبرير سلوكياته العدوانية .

جـ - من حيث صعوبة التركيز الذهني ، يوضح الجدول السابق أن ٨٤٪ من المطلقين والمطلقات يجدون صعوبة في التركيز الذهني ، وبينما نجد هذه النسبة بين المطلقين هي ٨٦٪ ، نجدها بين المطلقات ٨٢٪ ويزيد متوسط درجة المطلقات زيادة طفيفة (غير جوهرية) عن متوسط درجة المطلقين ، وعلى هذا الأساس ، فإن كلا من المطلقين والمطلقات ترتفع بينهم نسبة المعاناة من التشوش وصعوبة التركيز الذهني ، فبالاضافة إلى تجربة الطلاق نجد أن الضغوط النفسية التي عايشها المواطن الكويتي أثناء فترة الاحتلال أصابته بحالة من التشوش والكف مما أثر سلبياً في عمليات التفكير لدى هذا المواطن ، وكذلك أدى إلى تدني عمليات الذاكرة ، وهذا كله أدى إلى عدم صفاء الذهن والتهيؤ العقلي ، وقد توج إنحسار العمليات الفكرية في تدني القدرة على التذكر وزيادة في حالات النسيان ، وقد أدرك الأفراد ذلك فأخذوا يتبادلون مقولة أن الإحتلال أذهب عقولهم ، لقد كان مجال التفكير الأساسي للمواطن الكويتي أثناء العدوان ينحصر ويتركز في كيفية التكيف مع الظروف الصعبة ، وخبر تجارب نفسية جعلت هذه الكيفية محفورة في أعماق شعوره وذاكرته ، ولا يمكن أن تمحي بسهولة ، إنها لا تقع ضمن ما تعارف عليه النفسيون من أن الفرد ينسى الذكريات المؤلمة والمواقف

المؤسفة لأنها ببساطة تسبب له الألم عندما يتذكرها ، لكن فداحة تجربة العدوان تجعلها تخرج عن ذلك ، إنها - رغم مرورالوقت - تطل برأسها وتفرض نفسها على من كابدها في الماضي (أثناء العدوان) بما يجعل من الصعب عليه أن يركز في محتوى الحاضر ، فإذا أضفنا إلى ذلك الظروف الاجتماعية المضطربة للمطلق/ المطلقة وما يغلفها من قلق ومتاعب نجد أنه/ أنها في حالة من تشتت الانتباه وعدم القدرة على تركيز الذهن وحصره في موضوع معين وإنما تشتت القوى الفكرية في أكثر من إتجاه ، فيكثر النسيان بصورة متكررة ، وتظهر بعض الاضطرابات السلوكية . ولعل هذه الفكرة تفسر بقية الأعراض الدالة على الاضطرابات المعرفية والسلوكية لدى المطلقين والمطلقات حسبما يوضحها الجدول السابق ، الذي يشير إلى أن ٨٤٪ من المطلقين والمطلقات يعانون من النسيان المتكرر ، أي بما يجعل ظاهرة النسيان تسبب لهم بعض المشكلات ، وتصل هذه النسبة بين المطلقات إلى ٨٨٪ بمتوسط شدة قدره (٣ ,١) درجة مقابل ٨٠٪ بين المطلقين بمتوسط شدة قدره (٢٤ ,١) درجة ، مع عدم وجود فارق معنوي بين الجنسين . أما من حيث فقدان الأدوات الخاصة بصورة متكررة ، فإن نسبة الذين أفادوا بذلك من المطلقين والمطلقات عينة البحث تبلغ ٥ ,٨٧٪ وتصل النسبة إلى ٩٠٪ بين الأناث بمتوسط قدره (٤ ,١) درجة بينما تصل إلى ٨٥٪ بين الذكور بمتوسط قدره (٢ ,١) درجة ، والفارق بين المتوسطين ذو دلالة إحصائية . أخيراً من حيث ما أفاد به المطلقون والمطلقات بشأن كسر الأشياء بصورة عير متعمدة باعتبار أن ذلك من اضطرابات السلوك - فإن الجدول السابق يوضح أن النسبة العامة على مستوى العينة ككل ٨١٪ وتصل بين الذكور إلى ٨٧٪ بينما تصل بين الإناث إلى ٧٥٪ ويرتفع المتوسط بين الذكور بدلالة إحصائية عن الإناث ، وكثيراً ما يرتبط هذا العرض بالشرود الذهني وعدم القدرة على التركيز والذي كثيراً ما يرتبط بالوهن العصبي في حالات الفشل العاطفي .

ثانياً : الاضطرابات الانفعالية

الجدول الآتي يوضح الاضطرابات الانفعالية التي يعاني منها المطلقون والمطلقات عينة البحث :

جدول رقم (١٩)

البنود المعبرة عن الإضطرابات الإنفعالية	عينة الذكور				عينة الإناث				قيمة (T)
	نمط الاستجابة			الإنحراف المعياري	نمط الاستجابة			الإنحراف المعياري	
	مفرطة	متكررة	عادية/ نادرة	المتوسط الحسابي	مفرطة	متكررة	عادية/ نادرة	المتوسط الحسابي	
المخاوف المرضية/ المعممة	١٠	٥٠	٤٠	٠,٧	٢٥	٤٧	٢٨	١	٠,٧٣	٣,٠٧*
فقدان الشعور بالبهجة	٤٥	٤٠	١٠	١,٣٥	١٤	٦٥	٣١	٠,٧٣	٠,٥٣	٧,٣٦*
قصور المجال الوجداني	٧٠	٣٠	١٠	١,٧	٨	٥٣	٣٩	٠,٦٩	٠,٤١	١٢,٨*
سرعة الانفعال	٥٢	٤٠	٨	١,٤٤	٢٥	٦٢	١٣	١,١٢	٠,٦	٣,٧*
نوبات الغضب المتكررة	٤٢	٥٠	٨	١,٣٤	٣٠	٤٥	١٩	١,١٧	٠,٧٢	١,٧٨
الألم النفسي عند التعرض لأحداث أو مواقف ترمز إلى الحدث الصدمي	٢٣	٦٢	١٥	١,٠٨	٦٠	٣٢	٨	١,٢٥	٠,٦٤	١,٩١

* دالة عند مستوى ٠١ ,٠

ويتضح من هذا الجدول ما يلي :

أ - تبلغ نسبة الذين دلت استجابتهم على أنهم يعانون من المخاوف المرضية/ المعممة ٦٦٪ من إجمالي المطلقين والمطلقات عينة البحث ، وترتفع هذه النسبة بين الإناث إلى ٧٢٪ بمتوسط شدة قدره ٧ ,٠ بينما تصل بين الذكور إلى ٦٠٪

بمتوسط شدة قدره درجة واحدة والفارق بين المتوسطين دال إحصائياً بدرجة ثقة ٩٩ ,٠ وتبين إحدى الدرسات التي أجريت في المجتمع الكويتي بعد العدوان أن نسبة عدم الشعور بالأمن تصل إلى ٨ ,٧٤٪ بين الذكور مقابل ٤ ,٧٢٪ بين الإناث (وزارة الإعلام ، ١٩٩٣ ، ص٥٢) ، وهذه النتيجة تتفق مع ما تم التوصل بشأن ارتفاع نسبة المعاناة من المخاوف ، وإن كانت تختلف معها بشأن أي من الجنسين ترتفع بينه نسبة المعاناة أكثر من الجنس الآخر ، وفي دراسة أخرى تبين أن ما يتراوح بين ٥ ,٦٢٪ و٧٦٪ من الإناث في المرحلة العمرية ٢٥ عاماً فأكثر ينتابهم الفزع عند سماع أصوات الإنفجارات مقابل ما يتراوح بين ٣ ,٣٣٪ و٤و٤٦ للذكور في نفس المرحلة العمرية ، وأن نسبة الإناث اللاتي يخفن من الخروج ليلاً تصل إلى ٣ ,٥٦٪ بين مجموعة الضغط المرتفع مقابل ١ ,١١٪ الذكور (الفقي ،١٩٩٣) وهكذا يمكن بلورة الفكرة الرئيسية لتلك النتيجة ، فهي تختلف مع بعض الدراسات السابقة من حيث أي الجنسين تبدو عليه أعراض المخاوف أكثر من الجنس الآخر ، وإن كانت في الوقت نفسه تتفق مع بعض الدراسات الأخرى من حيث ارتفاع نسبة المخاوف بوجه عام وبين الإناث بوجه خاص ، ومن المعروف أن حدوث انفعال الخوف لأي سبب من الأسباب ، يرتبط ببعض الأشياء الخارجية التي كانت موجودة أثناء حدوث الإنفعال ، بحيث تكتسب هذه الأشياء القدرة على إثارة انفعال الخوف فيما بعد ، ولا يرتبط الخوف بالأشياء الخارجية فقط ، بل يرتبط ببعض العمليات النفسية الداخلية مثل الدوافع والرغبات والأفكار ، وهذا ما يجعل مهمة البحث عن سبب الخوف أكثر تعقيداً وأكثر صعوبة ، ومن الأمثلة على ذلك ما يشاهد أحياناً من ارتباط الخوف بالدفاع الجنسي ، وقد يؤدى ذلك إلى التخلي عن الرغبة الجنسية نهائياً للتخلص مما تثيره من خوف وقلق ، وهذا هو سبب لكثير من حالات ضعف المقدرة الجنسية عند الرجال وحالات البرود الجنسي عند النساء (نجاتي ، ١٩٩٣) الأمر الذي يؤثر بشكل أو بآخر على العلاقات الأسرية .

ب - أما بخصوص فقدان الشعور بالبهجة ، فإن الجدول السابق يوضح أن النسبة على مستوى العينة ككل هي ٥ ,٧٩٪ ويبدو أن الذكور أشد تعاسة حيث تصل نسبة من يفقدون الشعور بالبهجة إلى ٩٠٪ بمتوسط شدة (٣٥ ,١) درجة بينما تصل هذه النسبة بين الإناث إلى ٦٩٪ بمتوسط شدة قدره (٧٣ ,٠) درجة ، والفارق بين المتوسطين معنوي بدرجة ثقة ٩٩ ,٠ وتختلف هذه النتيجة مع النتيجة التي توصلت إليها دراسات الفقي (١٩٩٣) ، من زاويتيين : الأولى ، أنه بينما تراوحت نسبة فقدان الإحساس بالبهجة في دراستنا هذه ما بين ٦٩٪ إلى ٩٠٪ نجدها في دراسة الفقي تتراوح ما بين ٦ ,٣٦٪ إلى ٣ ,٤٥٪ بين الذكور والإناث من ذوي الأعمار ٢٥ سنة فأكثر ، وبالتالي فإن المطلقين والمطلقات ترتفع بينهم نسبة عدم الشعور بالبهجة ، فمتغير الحالة الاجتماعية هنا جعل النتائج تختلف إلى حد كبير ، أما الثانية فهي أن نتائج دراستنا هذه توضح ارتفاع نسبة فقدان البهجة بين الذكور (المطلقين) عن الإناث (المطلقات) بينما نجد العكس في دراسة (الفقى ١٩٩٣) والمشار إليها فيما يتعلق بالاختلاف الأول يمكن تفسيره في ضوء تفاعل على خبرة الطلاق مع خبرة العدوان ، أما الاختلاف الثاني فيمكن تفسيره ، في ضوء الاختلاف بين الجنسين في إدراك الظروف والمواقف التي أحاطت بمسألة الطلاق ، فقد يكون الذكور أشد تأثراً بموقف الطلاق كموقف إحباطي أثر في تفهم البيئة المحيطة بما في ذلك الأشخاص وغيرهم من العوامل التي تشبع الحاجات وتتيح المكانة والتقدير .

جـ - وبخصوص قصور المجال الوجداني باعتباره أحد مظاهر الاضطراب النفسي ، فإن الجدول السابق يوضح أن ٥ ,٨٠٪ من العينة أفادت استجاباتهم بما يدل على قصور في المجال الوجداني ، وتشير الأرقام أيضاً إلى أن الذكور أشد تعاسة (للمرة الثانية) حيث تصل نسبة الذين يعانون من قصور المجال الوجداني ٧٠٪ بمتوسط قدره (٧ ,١) درجة بينما تصل هذه النسبة بين الإناث إلى ٦١٪ بمتوسط قدره (٦٩ ,٠)

درجة والفارق بين المتوسطين دال إحصائياً ، وهكذا يتضح أنه إذا كان المطلقون ذكوراً أو إناثاً يعانون من قصور المجال الوجداني ، فإن الذكور أشد وأكثر معاناة من الإناث ، ويعتبر المدى الضيق للوجدان أحد مظاهر تجنب العالم الخارجي والحذر في الاستجابة باعتبارها من الأعراض الأساسية للإضطراب ، ويمكن تفسير هذه النسبة المرتفعة من قصور المجال الوجداني بين المطلقين والمطلقات بأن تجربة الطلاق في حد ذاتها تجربة قاسية ولكن من منظور المجتمع على وجه الخصوص يمكن القول بأن المطلق أوالمطلقة يجد/ تجد في المجتمع مصدراً ، إن لم يكن مصادر عديدة للضغوط ، وقد سبق التنويه إلى تلك الفكرة ، ونضيف هنا أن قصور المجال الوجداني يتضارب مع معيار المسايرة للتوافق ، ويكثف التمركز حول الذات في إتجاه عدم التوافق ، ويحجم إلى حد كبير جداً التمركز حول المجتمع إن لم يكن يلغيه ، لأنه كما سبقت الإشارة ، يرى المطلق أوالمطلقة المجتمع كأنه مصدر ضغوط خاصة في مجتمعات مثل المجتمع الكويتي (مجتمع عربي/ إسلامي/ محافظ) ، كما قد يكون تقييمه / تقييمها للجنس الآخر سلبياً أو مشوشاً ، وبالتالي فإن بعض (وليس كل) حالات الطلاق تتطلب علاجاً نفسياً إجتماعياً من نوع خاص يقوم أولاً على اجتثاث أو التقليل من الصراع الداخلي ، مع إيجاد وتدعيم المشاعر الداخلية للسعادة ، وثانياً على إيجاد وتدعيم الاتجاه نحو التمركز حول المجتمع بمعنى إتاحة الفرصة للمطلق/ المطلقة لأن يتأكد إسهامه/ إسهامها في خير الآخرين ، وخير المجتمع وافادته ،ولقد كان ذلك هو تأكيد «الفرد أدلر» في مفهومه عن الخير الاجتماعي حيث يرى أن مشكلة العلاج هي مشكلة بناء الخير الاجتماعي في المريض ، كما قبل كل ما «ساليفان» و «ماورر» ضمنياً نفس التصور القيمي حيث ربط ساليفان بين التوافق والقدرة على حب الآخرين بينما ربط مارورر التوافق بتقبل المسؤولية الاجتماعية (روتر ، ١٩٨٩) .

د - وإذا كانت سرعة الاستثارة والانفعال من أخطر مظاهر الاضطراب النفسي ، فإن دراستنا هذه حسبما يوضح الجدول السابق ، تكشف عن أن ٥ ,٨٩٪ من المطلقين والمطلقات أفادت استجاباتهم بأنهم سريعو الاستثارة والأنفعال ، مع ملاحظة ارتفاع متوسط استجابات الذكور بدلالة إحصائية عن الإناث ، كما ترتفع النسبة بين الذكور إلى ٩٢٪ مقابل ٨٧٪ بين الإناث ، وتوضح هذه المؤشرات ارتفاع نسبة المعاناة من سرعة الاستثارة بين المطلقين من الجنسين ، ومن المعروف أن الحياة الزوجية لا تستقيم دون قدرة الطرفين على ضبط النفس ، وإلا ساد جو الأسرة الشجار والتوتر ، وهذه الأمور تتفاقم بصورة حادة قبل الطلاق ، بل إنها في حالات كثيرة تكون سبباً رئيسياً له ، وتتفاقم فيما بعد كأحد النتائج المترتبة عليه . ومن الواضح أن ظروف العدوان بالإضافة إلى ظروف الطلاق تمثلان سبباً رئيسياً لإرتفاع نسبة المعاناة بين عينة البحث وتوضح نتائج إحدى الدراسات التي أجريت في المجتمع الكويتي بعد العدوان ، أن ما يتراوح بين ٧ ,٥٠٪ و٣ ,٥٦٪ من الإناث ذوات الفئة العمرية ٢٥ عاماً فأكثر يعانين من عدم القدرة على ضبط النفس ، وتتراوح هذه النسبة بين الذكور من نفس الفئة العمرية ما بين ٩ ,٣٨ و٩ ,٤٢٪ ، كما تكشف نفس الدراسة عن أن ما يتراوح بين ٧ ,٣٠٪ و ٨ ,٤٣٪ من الإناث لديهن أعراض التوتر وسرعة الاستثارة ، بينما تتراوح هذه النسبة في عينة الذكور ما بين ٧ ,٣٣٪ و ٦ ,٥٥٪ ، وهكذا يتضح أن نسبة عدم القدرة على ضبط النفس ترتفع بين الإناث بينما ترتفع نسبة التوتر وسرعة الاستثارة بين الذكور (الفقي ، ١٩٩٣) ، وفي هذه الحالة التوترية للأعصاب يفقد المصاب السيطرة الفعلية على أعصابه بسهولة لأتفه الأسباب ويكون شديد الحساسية لأي ضوضاء تصادفه ، وربما قفز من مكانه عند سماعه رنين التليفون أو الجرس ، وتشرع الأم في حالة إصابتها بهذا التوتر في ضرب الأبناء ومعاقبتهم على أقل سبب ثم تندم وتبكى بعدها ، ويثور الزوج على زوجته لأبسط الأسباب وربما اتهمها بأنها تعتدي على كرامته ، وتصبح هذه الإثارة العصبية مصدراً للنزعات العائلية وقد تحطم الحياة

الزوجية ، في بعض الأحيان ، أما إذا كان في الأسرة أحد أو بعض الأبناء الذين على وشك تأدية الإمتحان فإنهم كثيراً ما يصابون بالتوتر العصبي ، حيث يشكو الطالب من صراخ إخوته وشجار والديه ويطلب الانتقال من المنزل ، ويثور لأتفه الأسباب وكل هذه أعراض للقلق النفسي (غالب ، ١٩٨٩) .

هـ - أما بخصوص نوبات الغضب المتكررة ، فإن الجدول السابق يوضح أن ٨٦,٥٪ من المطلقين والمطلقات عينة البحث أفادوا بأنهم تنتابهم مثل هذه النوبات ، وتصل هذه النسبة إلى ٩٢٪ بين الذكور بمتوسط شدة قدرة (٣٤ ,١) درجة بينما تصل بين الإناث إلى ٨١٪ بمتوسط قدره (١٧ ,١) درجة والفرق بين متوسط درجة الجنسين غير ذي دلالة إحصائية ، وتوضح الدراسات النفسية أن الفترة التي تسبق الطلاق مباشرة حين تتأجج الخلافات ومظاهر الشجار بين الطرفين - ترتبط بنوعين من نوبات الغضب المتكررة . النوع الأول هو النوبات المفصح عنها أوالظاهرة وهي التي يعبر عنها بالقول أو بالفعل كلا الطرفين أمام بعضهما البعض ، أما النوع الثاني فهو نوبات الغضب المكتومة أو غير الظاهرة وتكون في صورة اتصال ذاتي "Interapersonal Communication" حيث يحدث كل طرف نفسه بالكيد للآخر أو الرد عليه بعنف أو الانتقام منه ، فالغضب هنا يرتبط برسم «صورة» في مخيلة الزوج/ الزوجة وقد تخرج هذه الصورة إلى حيز التنفيذ وقد لا تخرج حسب متطلبات الموقف وطبيعة الشخصية ، كما قد تخرج كما هي ، أو تخرج بمستوى أضعف أو أشد عما كانت عليه في محتوى الاتصال الذاتي ، وهي في كل الأحوال تتسبب في الانهاك النفسي والجسمي لكل من الزوج والزوجة ويخيم التوتر على جو الأسرة بدرجة تهدد وجودها خاصة إذا كانت تمر بظروف أزمة خارجية بما فيها من ضغوط ، هنا تفشل الأسرة في التعامل مع الأزمة لأنها لم تحتفظ بحالة من التوازن ولم يتحكم كلا الزوجين في مشاعر الغضب ، في الوقت الذي تؤكد الدراسات النفسية على أن التحكم في المشاعر والاحتفاظ بحالة من التوازن والتمكن المعرفي من المستلزمات الرئيسية لمواجهة

الأزمات بفعالية والعمل على حلها (Viney, 1979) ، وعلى الرغم من أن كارثة العدوان العراقي قد أوجدت قدراً هائلاً من الضغوط على الأسرة الكويتية ، إلا أن التماسك الأسرى والتعاون بين أفراد الأسرة قد مكنها من التعامل بكفاءة مع تلك الضغوط أثناء المحنة ، غير أنه بعد أن تم التحرير ، وزالت غمة العدوان ، ظهرت العديد من الاضطرابات النفسية التي هددت وجود بعض الأسر وعاش أفرادها ضحية ضغوط مضاعفة .

و - أخيراً من حيث الشعور بالألم النفسي عند المرور بتجربة أو موقف يرمز إلى الحدث الصدمي ، يوضح الجدول السابق أن ٥ ,٨٨٪ من المبحوثين أفادوا بأنهم ينتابهم هذا الشعور ، وترتفع النسبة بين الإناث إلى ٩٢٪ بمتوسط شدة قدرة (٢٥ ,١٪) درجة ، بينما تصل بين الذكور إلى ٨٥٪ بمتوسط شدة قدرة (٠٨ ,١) درجة ولا يوجد فارق دال إحصائياً بين المتوسطين ، ويمكن تفسير هذه النسبة المرتفعة من الشعور بالألم النفسي في ضوء عمق تجربة العدوان المحزنة من جهة وقسوة تجربة الطلاق بما انطوت عليه من الشعور بافتقاد المساندة الاجتماعية والعاطفية من جهة ثانية ، وقد بدأ وقع تأثير العدوان على نفوس المواطنين الكويتيين شديداً منذ الساعات الأولى ، حيث تبين إحدى الدراسات أن ٩٨٪ من الذكور ٩٦٪ من الإناث أحسوا بالمرارة للوجود المفاجيء للقوات العراقية (وزارة الإعلام ١٩٩٣ ص ٦) ولما كان حدوث العدوان جاء بصورة مفاجئة ، أو غير متوقعة لدى الغالبة العظمى ، إن لم يكن جميع الشعب الكويتي ، فإنه من الطبيعي أن تظل صورة العدوان بمكوناتها البغيضة عالقة في أذهان هذا الشعب وأن يربط بينها وبين ما يقابله من رموز بصرف النظر عن منطقية أو عدم منطقية هذا الربط ، سواء تجسدت هذه الرموز في مواقف أو أشخاص أو أفكار . . الخ ، وما أكثر هذه الرموز في الحياة العادية . وقد وجد الباحث بعض الحالات التي تشعر بالألم النفسي إذا ما انقطع التيار الكهربائي لأن هذا كان يتكرر باستمرار أثناء فترة العدوان ، وحالات أخرى تشعر بنفس الألم عندما يدق جرس

المنزل ، أو يطرق باب المسكن بشيء من العنف لأن فرق التفتيش العراقية كانت تفعل ذلك ، كما أن هناك حالات أخرى كثيراً ما عبرت عن عدم رغبتها في المرور ببعض الأماكن لأنها سبق أن تعرضت لمضايقات أو اعتداءات من جانب القوات العراقية في هذا المكان . . . وهكذا . هذه الفكرة تتضمن بعض الجوانب ذات الدلالة للحياة الأسرية ، ويكفي أن نعرف أن عديداً من حالات الاضطراب النفسي عبرت عن مدى الشعور بالألم النفسي لأن بعض سلوك ومواقف أحد أفراد الأسرة ارتبط في أذهانها بسلوك وموقف محدد أثناء فترة العدوان .

ثالثاً : الاضطرابات البدنية

الجدول الآتي يوضح الاضطرابات البدنية التي يعاني منها المطلقون والمطلقات عينة البحث .

جدول رقم (٢٠)

الأعراض المعبرة عن الاضطرابات البدنية	عينة الذكور					عينة الإناث					قيمة (T)
	نمط الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نمط الاستجابة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
	مفرطة	متكررة	عادية/ نادرة			مفرطة	متكررة	عادية/ نادرة			
الشعور بالألم في أجزاء متفرقة من الجسم	١١	٥٤	٣٥	٠,٧٦	٠,٦٣	١٢	٥٦	٣٢	٠,٨٠	٠,٣٦	٠,٥٤٩
الأحلام المزعجة والمؤلمة	١٨	٦٢	٢٠	٠,٩٨	٠,٦٢	١٩	٦١	٢٠	١	٠,٦٢	٠,٢٢٧
فقدان الشهية إلى الطعام	٣٠	٤٠	٣٠	١	٠,٧٨	٢٥	٥٤	٢١	١,٠٤	٠,٦٨	٠,٣٨٥
الإحساس بالإرهاق وفقدان الطاقة	٤٠	٥٠	١٠	١,٣	٠,٦٤	٣٤	٣٩	٢٧	١,٠٧	٠,٧٨	٢,٣*

* دالة عند مستوى ٠,٠٥

ويتضح من هذا الجدول :

أ - فيما يتعلق بالشعور بالألم في أجزاء مختلفة بالجسم يوضح الجدول السابق أن ٥ ,٦٦٪ من المطلقين والمطلقات عينة البحث أفادوا بأنهم يعانون من ذلك ، وترتفع تلك النسبة بين الإناث ٦٨٪ مقابل ٦٥٪ بين الذكور ، ولا يوجد فارق دال إحصائياً بين متوسط شدة الشعور بهذا العرض بين الجنسين . وتربط الدراسات النفسية بين هذا المظهر الاضطرابي والخلافات الزوجية ، وترى أنه من الاضطرابات النفسية التي ليس لها سبب عضوي وإن كانت الأعراض كلها جسمية ، حيث يشكو المريض من أوجاع مختلفة في مواضع شتى من جسمه دون أن يدري متى بدأت معه ولا يستطيع تحديد زمن معين لإصابته بها ، وعلى ضوء المؤشرات الرقمية الدالة على ارتفاع نسبة الشكوى من الشعور بالآلام في أجزاء مختلفة من الجسم بين المطلقين والمطلقات كما يتضح من الجدول ، فإن المواقف الضاغطة التي تعرض لها هؤلاء سواء نتيجة تجربة الطلاق أو تجربة العدوان - هي التي زادت أعراضهم المرضية ، ذلك أن المواقف الضاغطة التي يتعرض لها الشخص من شأنها أن تجعله يعيش حالة توتر واضطراب نفسي ، وإذا كان الانفعال يستتبعه دائماً تغييرات في ضغط الدم والتنفس وتلحق المرء بسببه اضطرابات هضمية ويصفر وجهه أو يحمر جلده ويتوهج - فإن استمرار التوتر يجعل التغييرات الجسمية أو الفسيولوجية ذات طبيعة مزمنة وتؤدي إلى أعراض عضوية معينة هي التي يطلق عليها اسم الاضطرابات النفسية الفسيولوجية أو الاضطرابات النفسية البدنية ، ومنها التهاب المفاصل ، وصداع التوتر ، ووجع الظهر ، وعقال العضلات والروماتزم النفسي المنشأ ، وكذلك الاضطرابات الهضمية كالتهاب القولون والقرحة المعدية والإمساك والحموضة الزائدة والحرقة القلبية والضمور ، وفقد الشهية العصبي والاضطرابات التناسلية البولية . . . الخ ، وقد قام على الإقرار بدور العوامل النفسية في الاضطرابات العضوية منهج نفسي جسمي ووجهة نظر علمية تقول بشمولية التداعي نفسياً وجسمياً .

ب - أما الأحلام المزعجة والمؤلمة ، فإن ٨٠٪ من العينة أفادوا بأنهم يعانون من هذه الأحلام وتتساوى النسبة بين الذكور والإناث ، كما لا تختلف مفردات عينة الذكور عن مفردات عينة الإناث من حيث شدة الاستجابة ، وبالتالي لا يوجد فارق معنوي بين الجنسين ، وتختلف هذه النتيجة عما تقرر بعض الدراسات النفسية بشأن ارتفاع اضطرابات النوم بين النساء عن الرجال (بروبلي ، ١٩٩٢) ، ربما يرجع ذلك إلى أن تلك الدراسات انصب اهتمامها على الأرق بصفة أساسية ، فمن الممكن أن يختلف الذكور عن الإناث في بعض اضطرابات النوم ويتفقون في البعض الآخر ، وتشير نتائج إحدى الدراسات التي أجريت في المجتمع الكويتي أن نسبة من يعانون من الأرق وعدم الاستغراق في النوم تتراوح في مجموع الإناث ما بين ٨ ,٤٣٪ إلى ٣ ,٤٥٪ بينما تتراوح في مجموعة الذكور ما بين ٢ ,٢٢٪ إلى ٥ ,٣٧٪ (كلتا المجموعتين في فئة الأعمار ٢٥ سنة فأكثر) (الفقي ، ١٩٩٣) على أية حال فإن الأحلام المزعجة والمؤلمة التي تنتشر بين المطلقين والمطلقات عينة الدراسة لا تنفصل عن الضغوط الانفعالية سواء بسبب العدوان أو بسبب الطلاق فمن المعروف أن هذه الأحداث ترتبط بالضغوط الانفعالية وما يصاحبها من قلق واكتئاب وإذا كان الفشل العاطفي سبباً رئيساً للإكتئاب فإنه يؤدي إلى عدم الاتزان النفسي وفقدان الثقة ، فالزوجة التي تركها زوجهامثلاً تفقد الثقة في كل الرجال ، وقد تعتقد - لا شعورياً - أن زوجها قد تركها لأسباب تجعلها تفقد الثقة في ذاتها نفس المنطق بالنسبة للرجل الذي هجرته زوجته . إن هذه العمليات العقلية تحدث بالفعل دون إرادة وبدون شعور كثيرين من الأفراد الذين خاضوا تجارب عاطفية إنتهت بالفشل وما يحدث نتيجة للقتل أو الهجر يحدث كذلك نتيجة للطلاق ، بل إن الطلاق قد يعتبر أكثر شدة وأعمق ألماً ، ويزداد تأثيره السلبي على النساء أكثر من الرجال بسبب نظرة المجتمع القاسية للمرأة المطلقة واعتبارها خارجة على نطاق العرف والتقاليد والقيم الزوجية المتعارف عليها

اجتماعياً ، الأمر الذي يضيف عليها عبئاً نفسياً شديداً بالإضافة إلى العبء النفسي الناتج عن إحساسها بالفشل في الزواج (العفيفي ، ١٩٩٠) فإذا أضفنا إلى ذلك الضغوط الانفعالية نتيجة خبرة العدوان ، ندرك مدى شدة المعاناة التي تعرضت لها المرأة الكويتية .

جـ - بخصوص فقدان الشهية إلى الطعام يتضح من الجدول السابق أن النسبة على مستوى العينة ككل تبلغ ٥ ,٧٤٪ وترتفع بين الإناث ٧٩٪ عن الذكور ٧٠٪ ولا يوجد فروق دالة إحصائياً بين الجنسين فيما يتعلق بمتوسط الدرجة المعبرة عن شدة هذا العرض ، غير أن ارتفاع نسبة المعاناة بين الإناث عن الذكور تتفق مع ماتذهب إليه الدراسات النفسية من أن فقدان الشهية العصبى يصيب الإناث أكثر وغالباً ما تتوافق أعراضه واضطرابات الحيض ، وعندما تكون الأزمات والضغوط شديدة - كما في حالات الطلاق وظروف العدوان - فإنها تؤدي إلى فقدان الشهية ، وقد يعرض الشخص عن الطعام كلية وينتابه ما يسمى بالقهم أو فقد الشهية العصبي (Onorexia nervosa) فينعزل من الطعام ويعافه ، ويدركه الهزال ويصاب بسوء التغذية بما يهدد حياته ، وهناك من الشواهد ما يثبت أن لهذا المرض أعراضاً لا شعورية كمهرب من المشاكل أو كدفاع ضد الدوافع الخطيرة ، وعلى الرغم من أنه يصنف كاستجابة هيستيرية ، إلا أنه في الحقيقة اضطراب فسيولوجي ، من جهة أخرى فإن الضغوط الانفعالية قد تصيب البعض بفرط الشهية (Excessive Appetite) وترتبط السمنة أحياناً بالاكثار من الطعام لدوافع انفعالية ، وقد تكون للطعام قيمة رمزية أو دفاعية ، وقد يكون أيضاً وسيلة احتجاج ضد الزواج أو بديلاً عن الحب (الحفني ، ١٩٩٢) .

د) أخيراً من حيث الاحساس بالارهاق وفقدان الطاقة نتبين من ا لجدول السابق أن ٥ ,٨١٪ من عينة البحث يعانون من ذلك ، غير أن النسبة ترتفع بين الذكور ٩٠٪ عن الأناث ٧٣٪ وتوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في متوسط الدرجة

المعبرة عن مدى الإحساس بالإرهاق وفقدان الطاقة حيث يرتفع متوسط درجة الذكور عن متوسط درجة الإناث ومن المعروف أن الإحساس بالإرهاق وفقدان الطاقة يرتبط بما يعرف بالوهن العصبي أو النوراستينيا (Neurasthenia) والتي تأخذ هذا الأسم من المرضى الذي يغلب عليها وهو الشعور بالاعياء أو الانهاك أو الضعف أوالخوف ، ومصطلح «النوراستينيا» مصطلح قديم من مصطلحات الطب النفسي ومعناه الحرفي : هبوط الطاقة العصبية أو ضعف الأعصاب الذي يتسم بالعناء البدني والنفسي وبشدة التعب والاعياء وحالة عامة من الكلل والتعب المفرط وانعدام عام للحيوية وقلة النشاط بالاضافة إلى الاعياء العصبي ، وقد ارتبط هذا المرض منذ البداية بطول تعرض الجسم للضغوط الحضارية أو البيئية أو نحوها بما يؤدي إلى استجابات جسمية معينة تدفع بدورها إلى السعي وراء التكيف أمام هذه العوامل والضغوط فيقوم الجسم بتعبئة كل طاقاته وموارده حيث تستنفذ الدفاعات الفزيولوجية وتستدعى للعمل ، كما تقع بعض التغيرات الايضية ، ومع استمرار الضغوط تصبح الافرازات الغددية والهرمونية الزائدة عديمة الفائدة ثم تصبح ضارة بالفعل حيث تؤدي إلى تغيرات مرضية تؤثر على المخ والأعضاء الأخرى ثم يأتي دور المقاومة للضغوط التي يواجهها الفرد واختفاء الاستجابة للمميزات الأخرى بعدها يصل الفرد إلى مرحلة الانهاك والوهن الناتج عن الاستنفاذ العضوي لموارد التكيف عنده أثناء التعامل مع الضغوط الآلية ، وهنا يصبح الفرد غيرقادرعلى المقاومة بعد أن خارت دفاعاته (الحاج ، ص ٤) فالضغوط النفسية التي يتعرض لها الفرد ينتج عنها في النهاية نوع من الإحساس بالارهاق وفقدان الطاقة ، ولعل هذا يفسر لنا ارتفاع نسبة هذا الأحساس بين المطلقين والمطلقات الذين أجريت عليهم الدراسة ، لقد خبر هؤلاء تجربة الطلاق بما يمثله ضغوط عنيفة بجانب الضغوط التي وقعوا تحت طائلتها نتيجة العدوان العراقي .

***

خلاصة وتعقيب

إن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن الأعراض الاضطرابية التي عبرت عنها استجابات المبحوثين بصورة مفرطة أو متكررة تعكس ارتفاع وشدة المعاناة من الأعراض الاضطرابية الانفعالية والمعرفية والسلوكية والبدنية . لقد تراوحت نسبة ظهور هذه الأعراض ما بين ٦٦٪ إلى ٥ ,٨٩٪ ومن هنا نتبين أن التفاعل بين خبرة الضغوط الناتجة عن العدوان العراقي والضغوط المرتبطة بخبرة الطلاق قد ضاعفت من المأساة النفسية لدى فئة المبحوثين وهم المطلقون والمطلقات . وتختلف نسبة وشدة الأعراض الاضطرابية بين الجنسين . ففي ما يتعلق بالاضطرابات المعرفية والسلوكية وجدنا أن النسبة تتراوح ما بين ٦٧٪ إلى ٩٢٪ بين الذكور مقابل ما يتراوح بين ٧٩٪ إلى ٩٠٪ بين الإناث ، وترتفع شدة المعاناة بدلالة إحصائية بين الإناث عن الذكور في ما يتعلق بعجز الأداء الوظيفي الاجتماعي ، وفقدان الأدوات الخاصة ، في الوقت الذي ترتفع شدة الميول العدوانية وكسر الأشياء بصورة متعمدة بين الذكور مقارنة بالإناث بينما لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في ما يتعلق بصعوبة التركيز الذهني والنسيان المتكرر . أما في ما يخص الاضطرابات الانفعالية فقد تبين من الدراسة أن نسبة ظهورها تراوحت ما بين ٦٠٪ إلى ٩٢٪ بين الجنسين ، وترتفع شدة المعاناة بين الإناث في ما يتعلق بالمخاوف المرضية مقارنة بالذكور ، ولكن الذكور في الوقت نفسه ترتفع بينهم شدة الاستجابات الدالة على فقدان الشعور بالبهجة وقصور المجال الوجداني وسرعة الانفعال ، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في ما يتعلق بنوبات الغضب المتكررة والألم النفسي عند التعرض لأحداث أو

مواقف ترمز إلى الحدث الصدمي . أخيراً في ما يخص الاضطرابات البدنية بينت نتائج الدراسة ارتفاع نسبة المعاناة من بعض مظاهرها بصورة واضحة إذ إن ما يتراوح بين ٦٥٪ ، ٩٠٪ من الذكور مقابل ما يتراوح بين ٦٨٪ ، ٨٠٪ من الإناث دلت استجاباتهم على أنهم يخبرون بصورة متكررة أو مفرطة - الشعور بالآلام في أجزاء متفرقة من الجسم ، الإحساس بالإرهاق وفقدان الطاقة وكذلك فقدان الشهية إلى الطعام ، ويرتفع متوسط درجة الذكور بدلالة إحصائية عن متوسط درجة الإناث في ما يتعلق بالإحساس بالإرهاق وفقدان الطاقة ، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في متوسطات الإستجابات الدالة على بقية الأعراض البدنية . وهكذا نتبين خاصية عامة تعكسها نتائج هذه الدراسة ألا وهي ارتفاع نسبة الأعراض الإضطرابية بين عينة البحث من الجنسين سواء وجدت فروق دالة إحصائياً أو لم توجد ، فإذا ربطنا هذه النتيجة بما سبق عرضه في الإطار النظري عند الحديث عن الآثار النفسية والاجتماعية الناجمة عن ضغوط الطلاق ، وإذا أخذنا في الاعتبار ما صاحب العدوان العراقي من ضغط انفعالي شديد ، فإننا ندرك مدى (التكثيف) في الضغوط النفسية التي خبرتها حالات الطلاق في المجتمع الكويتي فترة ما بعد العدوان . لقد ناقشت دراسة (Riessman,1990) أثر الطلاق على الزوج والزوجة وبينت أن تلك الآثار تكون أشد إذا ما صاحبها أزمة أخرى شكلت ضغوطاً نفسية عليهما ، فإذا نظرنا إلى نوعية المبحوثين في هذه الدراسة نجدهم خبروا ضغوطاً مضاعفة ناتجة عن الطلاق بجانب مأساة العدوان العراقي وما صاحبه من الاختلال الحاد والمفاجيء في الحياة اليومية ، وفقدان الأمن والأمان وانعدام مقومات الحياة الأساسية وفقدان الرعاية الصحية ، وفقدان القيمة الذاتية ، كما خبروا ضغوط الخوف

والإرهاب المفرط (العمر ، ١٩٩٣) ويتضح بعض جوانب هذا الإرهاب من واقع الدراسة التي قامت بها وزارة الإعلام (١٩٩٣ ، ص ٢٧ - ٢٨) حيث بينت ارتفاع نسبة المواطنين الذين طالتهم الممارسات الضاغطة سواء كانوا من الذكور أو من الإناث مع تقارب الفروق في النسب بين الجنسين ، وذلك وفق ما نتبيه من هذا الجدول :

جدول رقم (٢١)

بعض الاعتداءات التي مارستها قوات العدوان العراقي على الشعب الكويتي

أهم الاعتداءات	ذكور ٪	إناث ٪
- إهانة باللفظ	٧٩, ٨	٧٨, ٢
- الضرب	٥٣, ٩	٥٥, ٦
- الاقتحام المفاجيء للمنزل	٨٨, ٥	٨٦, ٣
- التجميع والاحتجاز .	٧٨, ٨	٨٢, ٩
- مراقبة التليفونات أو قطعها .	٧٤, ١	٧٦, ١
- قطع التيار الكهربائي	٧٣, ٧	٧٢, ٣
- مصادرة الممتلكات	٦٧, ٣	٦٥, ٥
- منع الصلاة	٥٥, ٩	٥١, ٥
- التعذيب النفسي	٤٩, ٥	٦٢, ٨

فباستثناء التعذيب النفسي حيث ترتفع النسبة بين الإناث بصورة واضحة عن الذكور - نجد تقارباً واضحاً بين الجنسين فيما يتعلق بالاعتداءات التي وقعت على كل منهما من جانب قوات العدوان . إن مشكلة بهذا التعقيد تتطلب بذل الجهود العملية

المنظمة ، وتقتضي أن نقتصد في القول وأن نبسط في العمل ، وإذا كانت العلوم النفسية والاجتماعية تتكامل مع بعضها البعض في التعامل الإيجابي مع مثل هذه المشكلة ، فإننا نقترح في ختام هذه الأطروحة أن يكون التعامل مع الضغوط الناجمة عن التفاعل بين خبرة العدوان وخبرة الطلاق مصحوباً بجهود اتصالية على المستوى الشخصي والجمعي والجماهيري بهدف التأثير في بعض المكونات المعرفية لدى المطلقين والمطلقات سواء بشأن الطلاق في حد ذاته أو بشأن الأحداث الصدمية التي أثرت فيهم أثناء العدوان ، إذ إن المكونات المعرفية تلعب دوراً أساسياً في كيفية إدراك الفرد أو الجماعة لإحداث الأزمة وظروفها وتفاعلاتها ، فالعمليات المعرفية إذن عوامل وسيطة (Mediating Factors) بين أحداث الأزمة والاستجابة لها ، وترى نظر العزو (Attribution Theory) أن النزوع إلى الاستجابة للبيئة بطرق معينة يعتمد عا طبيعة العزو وتفسيرات الفرد التي يستمدها من خبرته وإطاره المرجعي ، وعندما تب الجهود الرامية إلى تقوية إمكانيات الضبط الداخلي عند المطلق أو المطلقة يكون ذ بمثابة الأسلوب الفعال ليس فقط في التخفيف من وطأة الضغوط التي يعيشونها ، أيضاً في تحصينهم ضد أي خبرات مؤلمة قد يتعرضون لها فيما بعد ، ولهذه الاعتب تولى استراتيجيات وخطط الانماء الاجتماعي إهتماماً خاصاً بالفئات الجماهيري قد يكون تأثير صدمة العدوان عليها أشد ، ومن هذه الفئات حالات الطلاق وذل غمار اليقظة التامة من جانب الجهات المعنية برصد ومحاصرة الآثار الاضطراب نتجت عن العدوان العراقي .

بجانب الدعم النفسي والمعنوي لحالات الطلاق بما يخفف من الأث الاضطرابية ، هناك أيضاً ضرورة الدعم الاقتصادي خاصة للمطلقات ، فق أبحاث (Kitson & Raschke,1981) أن مستوى الضغوط الناجمة عن الطلا بالموارد الاقتصادية للشخص بما في ذلك المرتب والاشباع الوظيفي وتذه الأبحاث إلى أن هناك دليلاً إمبريقياً قوياً على أن كمية الدخل وانتظامه ترتبط على التكيف مع الطلاق بوجه عام ، فبافتراض تساوي العوامل الأخر

الشخص الذي يتمتع بالاستقلال الاقتصادي تكون الضغوط الناتجة عن الطلاق عليه أقل ، إنه يصبح أكثر شعوراً بالقدرة على التحكم في الأمور ويقل لديه الشعور بانعدام القوة (Powerlessness) في ظروف مجتمعنا نجد أن مستوى الدخول بوجه عام قد لا يجعل من الطلاق مصدراً للضغوط الناتجة عن قلة الموارد المالية ، ومن الواضح أن الدولة توفر قدراً معقولاً - إن لم يكن سخياً - من الأموال للمطلقات بما يحفظهن من غوائل الزمن ، بالإضافة إلى أشكال الرعاية الأخرى والتي لا تقل أهمية عن الدخل المادي ، ومع تسليمنا بأن بعض المطلقات قد لا يتسلمن مساعدات مالية ، فإن بيانات وزارة الشئون الاجتماعية (١٩٩٤) تفيد أن إجمالي عدد الحالات المستفيدة قد ارتفع من ٣٩٧٤ حالة خلال شهر يناير ١٩٩٤ إلى ٤٣٣٠ حالة خلال شهر ديسمبر من نفس العام وذلك حسب الجدول الآتي :

جدول رقم (٢٢)
حالات الطلاق المستفيدة من مساعدات وزارة الشئون الاجتماعية
يناير - ديسمبر ١٩٩٣

الشهر	عدد الحالات	عدد الأفراد	المبلغ بالدينار الكويتي
يناير	٣٩٧٤	٥١٣٨	٢٢٩٥٢٧, ٥٠
فبراير	٣٩٩٩	٥١٨١	٨٣٧٣٨٥, ٧٢٦
مارس	٤٠٦٤	٥٢٧٢	٨٤٥٢١١, ٥
ابريل	٤٠٩٤	٥٣٢٢	٨٥١٠٦٥
مايو	٤١٧٨	٥٤٣٩	٨٦٨٨٠٥
يونيو	٤٢١٤	٥٤٨٨	٨٧٧٠١٢, ٢٥٠
يوليو	٤٢٧٠	٥٥٦٦	٨٨٨٥٣٤, ٥
اغسطس	٤٢٥٤	٥٥٣٦	٨٨٣٩٨٠, ٥٠٠
سبتمبر	٤٢٧٧	٥٥٧٥	٨٨٩٠٥٧, ٥٧٠
اكتوبر	٤٣٠٠	٥٦١٦	٨٩٣٥٥٠
نوفمبر	٤٣٠٦	٥٦٢١	٨٩٤٤٢٠, ٢٥٠
ديسمبر	٤٣٣٠	٥٦٢٥	٩٠٠٨١٨, ٢٥٠

فالمبالغ التي تصرف شهرياً كمساعدات للمطلقات تقترب من المليون دينار ومن الواضح أن عدد المستفيدات يتزايد من شهر إلى آخر لدرجة أن حجم الزيادة بلغ ٨٤ حالة في شهر مايو عن شهر أبريل كما وصلت حالات الزيادة إلى ٦٥ حالة في شهر مارس عن شهر فبراير ، ٥٦ حالة في شهر يوليو عن شهر يونيو ، ومن الطريف أن يخرق شهر أغسطس هذه القاعدة حيث تنخفض فيه الحالات المستفيدة بمقدار ١٤ حالة مقارنة بشهر يوليو ، إنه على ضوء المقابلات التشخيصية المتعمقة التي أجراها الباحث مع بعض حالات الطلاق في مرحلة ما بعد العدوان العراقي على بلدنا كان هناك استنتاج واضح ، وهو أن جهود الدعم النفسي والمادي ذات أثر ملموس في التخفيف من الأعراض الاضطرابية لدى هذه الحالات ، وفي بعض الأسر الكويتية التي كانت تعاني من اختلال التفاعل العائلي نتيجة صدمة العدوان العراقي كان للدعم النفسي والاجتماعي (سواء المتخصص أو غير المتخصص) أثره في تصحيح التفاعل داخل الأسرة بما ساهم في عدم وقوع الطلاق حسبما عبر عن ذلك بعض الحالات التي تمت معها المقابلة ، وإذا كانت الجهود الرسمية تبذل دون انقطاع من أجل محاصرة وعلاج الآثار النفسية التي نتجت عن العدوان العراقي فإنها في ما يخص الطلاق ذات أهداف وقائية وعلاجية في نفس الوقت لأن ظروف مجتمعنا لا تتحمل أن يصبح الطلاق مشكلة تعوق الأداء الوظيفي للأسرة الكويتية على غرار ما سبق ذكره في مقدمة هذه الدراسة ، كما لا تتحمل أيضاً أن يصبح مشكلة تعوق التطور الديمجرافي الذي حققته البلاد منذ نهاية السبعينيات حين ارتفع معدل الولادات الخام خلال عقدين إلى ما يفوق ٤٨٪ للمواطنين الكويتيين وهو مستوى نادراً ما كان له مثيل في العالم آنذاك ، وكان توقع الحياة عند الولادة قد بلغ ٧١ سنة وهو مستوى لا ينخفض كثيراً عن ما هو كائن في أكثر بلدان العالم تقدماً ، كما انخفض معدل الوفيات الخام إلى ٦٪ مما جعل الزيادة الطبيعية ترتفع إلى معدل ٤,٢ (طبارة ١٩٨٠) ، غير أن الوضع قد اختلف فيما بعد ففي عام ١٩٨٨ أصبح معدل الزيادة

الطبيعية ٣ ,٣٦ في الألف ، وفي عام ١٩٨٩ أصبح ٨ ,٣٥ في الألف ، ثم انخفض عام ١٩٩٢ إلى ٣ ,٣٥ في الألف (وزارة التخطيط ، ١٩٩٢ ، ص ٥١) ، أي إن معدل الزيادة الطبيعية للمواطنين قد انخفض من ٢ ,٤٪ في نهاية السبعينيات إلى ٥٢ ,٣٪ عام ١٩٩٢ ، ومن الواضح أيضاً أن هذا الانخفاض صاحبه زيادة عدد حالات الطلاق ، وإذاكانت الاضطرابات النفسية داخل الأسرة تزيد احتمالات تصدعها فإن العدوان العراقي قد نتج عنه العديد من الأعراض الاضطرابية التي عانى منها أفراد الأسرة الكويتية سواء كانوا أباء أو أمهات أو أبناء ، أي إن خبرة العدوان ارتبطت بصورة مباشرة بزيادة حالات الطلاق وبالتالي ارتبطت بانخفاض معدل الزيادة الطبيعية للمواطنين ، وتؤكد هذه الفكرة التي اعتبرها مهمة جداً دراسة قائمة على نموذج رياضي قادرعلى محاكاة أداء الاقتصاد الكويتي ويتنبأ بمستقبله ، تقول إحدى نتائج تلك الدراسة إن حجم السكان يبقى أقل بكثير عن مثيله في الوضع الطبيعي عام ١٩٩٥ ، ففي ذلك العام يتوقع أن يصل عدد السكان إلى ٦١٢ ,١ مليون نسمة ولولا حدوث العدوان لوصل هذا العدد إلى ٤٥٢ ,٢ مليون نسمة (الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي ، ١٩٩٣) . هناك إذن حاجة ضرورية إلى التعامل الإيجابي مع الآثار النفسية التي خلفها العدوان العراقي ، وبدون هذا التعامل تتأثر الثروة البشرية للأمة ، كما تتفاقم الأعراض والآثار الاضطرابية لدى العديد من حالات الطلاق .

* * *

مصادر البحث ومراجعه

أ) المصادر والمراجع العربية :

- الحاج ، فايز محمد علي (د .ت) ، الوهن العصبي ، سلسلة الأمراض النفسية ١ ، وع .

- الحفني ، عبدالمنعم (١٩٩٢) ، موسوعة الطب النفسي ، المجلد الأول . القاهرة مكتبة مدبولي .
الديب ، أميرة عبدالعزيز (١٩٩٣) حرب الخليج وأثرها على بعض الجوانب النفسية والاجتماعية للطلبة الكويتيين . المؤتمر الدولي للآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت . إبريل ، ١٩٩٣ .

- العفيفي ، عبدالحكيم (١٩٩٠) ، الاكتئاب والانتحار : دراسة اجتماعية تحليلية . القاهرة . الدار المصرية اللبنانية .

- العقيلي ، خليفة أحمد (١٩٩٠) ، الزواج والطلاق في الشريعة الإسلامية . مصراطة ليبيا . الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام .

- العمر ، بدر عمر (١٩٩٣) ، الآثار النفسية والتربوية والاجتماعية للغزو العراقي على دولة الكويت ، المؤتمر الأول للآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت . إبريل . ١٩٩٣ .

- الفقي ، حامد عبدالعزيز (١٩٩٣) ، التأثيرات السلبية المعرفية والانفعالية والسلوكية التي يعاني منها الكويتيون نتيجة الاحتلال العراقي . مجلة عالم الفكر . المجلد الثاني . العدد الأول يوليو - اغسطس - سبتمبر . الكويت . وزارة الإعلام . ص٢٢-٧٩ .

- المشعان ، عويد سلطان (١٩٩٣) ، الشخصية وبعض اضطراباتها لدى طلاب جامعة الكويت أثناء العدوان العراقي : دراسة للفروق بين الصامدين والنازحين وبين الجنسين . مجلة عالم الفكر ، مجلد ٢٢ ، العدد الأول يوليو/ أغسطس/ سبتمبر . الكويت وزارة الإعلام . ص ١٢٤-١٥٢ .

- الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي (١٩٩٣) ، تقدير الأضرار الناتجة عن الغزو العراقي لدولة الكويت (الملخص) . تقرير غير منشور . الكويت .

- بارون . خضر عباس (١٩٩٣) ، الاضطرابات النفسية الجسمية الناجمة عن العدوان العراقي عند المراهقين الكويتيين . مجلة عالم الفكر . مصدر سابق . ص ١٩٨ - ٢٢٢ .

- بوربلي ، ألكسندر (١٩٩٢) ، أسرار النوم . ترجمة أحمد عبدالعزيز سلامة . عالم المعرفة رقم ١٦٣ الكويت . المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .

- تركي ، مصطفى (١٩٩٤) ، تدعيم التفاعل بين أفراد الأسرة الكويتية لمواجهة الآثار النفسية والاجتماعية للعدوان العراقي على دولة الكويت . مجموعة أبحاث الحلقة النقاشية السادسة . مكتب الانماء الاجتماعي . الكويت . مارس .

- روتر ، جوليان (١٩٨٩) علم النفس الاكلينيكي . ترجمة عطية محمود مهنا . مراجعة محمد عثمان نجاتي . ط٣ القاهرة . دار الشروق .

- شفيق ، محمد (١٩٨٧) السلوك الانساني : مدخل إلى علم النفس الاجتماعي . القاهرة الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع .

- طبارة ، رياض (١٩٨٠) ، السكان والموارد البشرية في العالم العربي . النشرة السكانية . العدد ٢٠ . اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

- عبدالباقي ، زيدان (١٩٧٩) ، الأسرة والطفولة . القاهرة . مكتبة وهبة .

- غالب ، مصطفى (١٩٨٩) ، في سبيل موسوعة نفسية . القاهرة . دار مكتبة الهلال .

- لامبرت وليم . & لامبرت ، وولاس . أ (١٩٩٣) ، علم النفس الاجتماعي ترجمة سلوى الملا . مراجعة محمد عثمان نجاتي . ط٢ القاهرة . دار الشروق .

- نجاتي ، محمد عثمان (١٩٩٣) علم النفس والحياة ، ط١٥ . الكويت دار القلم .

- وزارة الإعلام (١٩٩٣) ، استطلاع آراء المواطنين حول الآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت ودور وسائل الاعلام إبان الأزمة . مؤتمر الآثار النفسية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت . إبريل ١٩٩٣ .

- وزارة التخطيط (١٩٩٢) ، المجموعة الاحصائية السنوية ، العدد ، ٢٩ ، الإدارة المركزية للأحصاء .

- وزارة الشئون الاجتماعية (١٩٩٤) ملخص إجمالي مساعدات حالات الطلاق . تقرير غير منشور . مراقبة المساعدات والوحدات . الكويت .

- وزارة العدل (١٩٩١) حالات الطلاق الموثقة خلال عام ١٩٩١ . تقرير غير منشور . الكويت .

- وزارة العدل (١٩٩٢) حالات الطلاق الموثقة خلال عام ١٩٩٢ . تقرير غير منشور . الكويت .

***

ب) المصادر والمراجع الأجنبية :

- Bane,M. (1976), Martial disruption and the lives of children. Journal of social Issues.32.pp 103 - 117.
- Brandwein (et al) 1974), Women and Children Last: Social Situation of divorced Mother and their Families. Journal of Marriage and Family. 36,. PP 468 - 514.
- Burgess, Ernest & locke, Harvy, J (1945) The Family from Institution to Companionship. New york. American book.
- Davis, Kingsley (1967) , Human Society. New york. Macmillan Company, inc.
- Eastman, A. Margaret & Moran, Thomas, J. (1991) Multiple perspectives: Factors related to differential diagnosis of sex abuse and divorce trauma in children under six. child and youth services. Vol. 15 (2) PP 159 - 175.
- Fisher, B. (1979), When your Relationship ends: the divorce process Rebuilding plocks. Boulder, Co. the Family relation Learning Center.
- Hays, William, 1. (1973), Statistics for the social Sciences. second. Ed. New york. Holt, Rinehort & Winston. Inc. PP 407 - 410.
- Hetherington, E.M. (1976) , Divorce: A Child Perspective American Psychologist, October, 34,851 - 858
- Imarged, Thiessen (1993) , The impact of divorce in children. Special Issue: Enhancing young children's lives. Early child development and Care. Vol. 96. PP 19 - 26.
- Jaccoby, A. (1969) , Transiton to parenthood: Areassement. Journal of Marriage and the family, 31, pp 720 - 727.
- Joseph, D.Noshpitz & Dean, Coddington, R. (1990) , (eds)Stressors and the adjustment. New york. John Wiley & Sons.
- Kitson, G & Rasckhe, H. (1981) , Divorce research: what we know and what we need to know. Journal of divorce. vol.4.pp 1 - 37.
- Lock wood. lanrel & Haroutinc, A (1986) Apopulation basod Survery of loss and

psychological distress during war. Soc. Sei. Med. VOL. 23. NO.11.PP1147 – 1150.

- Longfelow, C. (et al) (1980), The role of support in moderating the effects of stress and depression. Paper presented at the Society for research in child development, Biennial Meeting. San Fransisco. March
- Maciver, R.M & Page, Ch. (1964) Soceiety: an introductory analysis. London. Macmillan & co. LTD.
- Mendes, H. (1976), Single Fatherhood, Social work, 21,pp.308 - 312.
- Miller, J.G. (1978), Living Systems. New york. Mc Grow _ Hill book Company.
- Molinica, Richard, F (1987) The Psychosocial impact of war trauma and torture on southeast Asia American Journal of psychiatry. VOL. 12. PP 144 – 147.
- Raschke, H.J (1974) Social and Psychological Foctors in Voluntary Post - Marital dissolution adjustment., in voluntary Post - Marital dissolution adjustment. University of Minnesota.
- Raschke, H.J (1977), Role of Social participation on post - separation and post divorce adjustment. Journal of divorce., PP 129 - 139.
- Rieşsman, Catherine, K. (1990) Divorce talk: women and men make Sense of personal Relationship. N.J. Rutgers University press.
- Shabin, Mark (1986) The Management of the trauma of divorce in psychoanalytic therapy. Issues in Egopsychology. Vol.9 (2) pp 61 - 64.
- Spanier, G.B. & Casta, R.F. (1978) adjustment to seperation and divorce: A quanitative analysis. The Pensylvania State University.
- Tanay, E. (1985) The Victnam veteran: victim of war in: W. Relly (ed.) PTSD and The war veleran patient. New york. Bruner, Mazel. PP 29 – 42.
- Viney L.L. (1976) The Concept of Crisis: a tool for clinical psychologists. Bulletin of BPS. Vol 29 - PP 378 - 395.
- Wallerstein, J.S. & Kelly, J.B. (1980) California's Children of divorce. Psychology today. 13. pp 67-76.
- Westermarch, E. (1926) A short history of Marriage and The family. London.

***

صدر من هذه الحوليات

الحولية الأولى لعام ١٩٨٠ :

١ - الجذور الفلسفية للبنائية	د. فؤاد زكريا
٢ - صفحات مجهولة من تاريخ ليبيا	د. محمد عيسى صالحية
٣ - ابن قلاقس، حياته وشعره	د. سهام الفريح
٤ - الأمير تنكز الحسامي	د. حياة ناصر الحجي
٥ - التدرج الطبقي الاجتماعي في بعض الأقطار العربية (باللغة الإنجليزية)	د. خلدون حسن النقيب

الحولية الثانية لعام ١٩٨١ :

٦ - علي أحمد باكثير	د. عبده بدوي
٧ - تحليل أخطاء الطلبة العرب في استعمال أدوات التعريف والتنكير الانجليزية (باللغة الانجليزية).	د. نايف خرما
٨ - دولة المماليك ودولة مغول القفجاق	د. حياة ناصر الحجي
٩ - المرآة والفلسفة	د. محمود رجب

الحولية الثالثة لعام ١٩٨٢ :

١٠ - الروابط العائلية القرابية في مجتمع الكويت المعاصر	د. فهد الثاقب الثاقب
١١ - البيئة والسلوك	د. طلعت منصور
١٢ - عالمية الحضارة الإسلامية ومظاهرها في الفنون	د. صلاح الدين البحيري
١٣ - لورنس ومحفوظ، دراسة أدبية سيكولوجية، مقارنة	د. محمد رجا الدريني
١٤ - آل قدامة والصالحية	د. شاكر مصطفى

الحولية الرابعة لعام ١٩٨٣ :

١٥ - أسلوب إذ في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية	د. عبدالعال سالم مكرم
١٦ - مفهوم التفسير في العلم من زاوية منطقية	د. عزمي موسى إسلام
١٧ - العمل الاجتماعي في المجال التربوي	د. جلال الدين الغزاوي
١٨ - وحدة ميتافيزيقيا أرسطو ومنزلة الرياضيات فيها	د. أبو يعرب المرزوقي
١٩ - مفهوم التهكم عند كير كجور	د. إمام عبدالفتاح

الحولية الخامسة لعام ١٩٨٤ :

٢٠ - نظرة في قرينة الأعراب، في الدراسات النحوية القديمة والحديثة	د. محمد صلاح الدين بكر
٢١ - الأخرويات الإسلامية في الكوميديا الإلهية (باللغة الإنجليزية)	د. رشا حمود الصباح

٢٢ - تسع وثائق في شئون الحسبة على المساجد في الأندلس — د. محمد عبدالوهاب خلاف
٢٣ - مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية — د. أحمد عبدالرحيم مصطفى
٢٤ - مفاهيم العلاج النفسي وأنماط التفاعل داخل الأسر المريضة (النشأة والتطور) — د. حامد عبدالعزيز الفقي

الحولية السادسة لعام ١٩٨٥ :

٢٥ - نحاة القيروان — د. يوسف أحمد المطوع
٢٦ - من وثائق الحرم القدسي الشريف المملوكية — د. محمد عيسى صالحية
٢٧ - الفصاحة : مفهومها وبم تتحقق قيمها الجمالية — د. توفيق علي الفيل
٢٨ - مشكلة التأويل العقلي عند مفكري الإسلام في الشرق العربي وخاصة عند ابن سينا. — الأستاذ/ سعيد زايد
٢٩ - واقع التاريخ في رواية وجوب العنف (باللغة الانجليزية) — د. رشا حمود الصباح
٣٠ - مكانة رواية روبنسون كروزو في القصص الايوطوبي (باللغة الانجليزية) — د. محمد رجا الدريني
٣١ - مفهوم المعنى «دراسة تحليلية» — عزمي موسى إسلام
٣٢ - الوصايا ومدى تطورها في العصر العباسي الأول — د. سهام الفريح

الحولية السابعة لعام ١٩٨٦ :

٣٣ - بردة البوصيري قراءة أدبية وفلكورية — د. محمد رجب النجار
٣٤ - الارشاد النفسي تطور مفهومه وتميزه — د. عبدالله محمود سليمان
٣٥ - اتجاهات الآباء والأمهات الكويتيين في تنشئة الأبناء وعلاقتها ببعض المتغيرات — د. عبدالفتاح القرشي
٣٦ - علم العمران الخلدوني وعلم الاجتماع الحديث (باللغة الانجليزية) — د. فؤاد البعلي
٣٧ - قبيلة تميم العربية بين الجاهلية والإسلام — د. عبدالجبار العبيدي
٣٨ - عيوب الكلام، دراسة لما يعاب في الكلام عند اللغويين العرب — د. وسمية المنصور
٣٩ - المواقع الإسلامية المندثرة في وادي حلي — د. أحمد بن عمر الزيلعي
٤٠ - البحر في شعر الأندلس والمغرب — د. منجد مصطفى بهجت

الحولية الثامنة لعام ١٩٨٧ :

٤١ - البيئة المائية في الأردن (باللغة الانجليزية) — د. عبدالرحيم مسعد
٤٢ - وثائق جديدة عن حملة سنان باشا إلى اليمن (سنة ٩٧٦هـ/ ٦٨ - ١٥٦٩م). — د. محمد عيسى صالحية
٤٣ - التوجيه والارشاد النفسي للأطفال غير العاديين (دراسة تحليلية) — د. محمد ماهر محمود
٤٤ ـ المراحل الارتقائية لمنهجية الفكر العربي الإسلامي — د. حسن عبدالحميد عبدالرحمن

٤٥ - عبدالله بن سبأ دراسة للروايات التاريخية عن دوره في الفتنة	د. عبدالعزيز الهلابي
٤٦ - ضمائر الغيبة أصولها وتطورها	د. فوزي حسن الشايب
٤٧ - قبيلة إياد منذ العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي	د. محمد إحسان النص
٤٨ - تاريخ العلاقات التجارية بين الهند ومنطقة الخليج العربي في العصري الحديث	د. عبدالملك خلف التميمي

الحولية التاسعة لعام ١٩٨٨ :

٤٩ - أضواء على ملكة سبأ	د. محمد إبراهيم مرسي
٥٠ - دراسة سوسيولوجية حول ظاهرة الشيخوخة ودور الخدمة الاجتماعية	د. جلال الدين الغزاوي
٥١ - هجرة الكفاءات العلمية العربية ودور مجلس التعاون في الإفادة منها	د. محمد رشيد الفيل
٥٢ - الفتح الإسلامي لبلاد وادي السند	د. سعد محمد حذيفة الغامدي
٥٣ - الدولة والتجارة في العصر البيزنطي الأوسط	د. وسام عبدالعزيز فرج
٥٤ - مدن التنمية في فلسطين المحتلة	د. محمد مدحت عبدالجليل
٥٥ - الغزو الفرنسي للجزائر في وثيقة أمريكية معاصرة	د. منصور أبو خمسين
٥٦ - رحلات جلفر الرحلة إلى ليليبوت	د. محمد رجا الدريني

الحولية العاشرة لعام ١٩٨٩ :

٥٧ - التغير الاجتماعي في المدن المنتجة للنفط (مجتمع الكويت)	د. نورة الفلاح
٥٨ - حركة مسيلمة الحنفي	د. إحسان صدقي العمد
٥٩ - الجاحظ والنقد الأدبي	د. وديعة طه النجم
٦٠ - التقليد والتحديث في تعليم اللغات الأجنبية	د. نايف عمر خرما
٦١ - الأحوال السياسية والدينية في بلاد العراق والمشرق الإسلامي في عهد الخليفة القائم بأمر الله العباسي (٤٢٢ - ٤٦٧هـ/ ١٠٣١ - ١٠٧٥م)	د. محمود عرفة محمود
٦٢ - تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي	د. فوزي حسن الشايب
٦٣ - نجاح الشيخ أحمد الجابر في الإفادة من التنافس الإنجليزية الأمريكي بشأن نفط الكويت	د. ميمونة خليفة العذبي الصباح
٦٤ - المدخل السلوكي لدراسة اللغة في ضوء الدراسات والاتجاهات الحديثة (في علم اللغة)	د. مصطفى زكي التوني
٦٥ - جغرافية الحضر	د. وليد عبدالله عبدالعزيز المنيس

الحولية الحادية عشرة لعام ١٩٩٠ :

٦٦ - النظرية الاستبدالية للاستعارة	د. يوسف مسلم أبو العدوس
٦٧ - النفط والنمو الحضري بدولة الكويت	د. أمل يوسف العذبي الصباح
٦٨ - نظرات في علم دلالة الألفاظ عند أحمد بن فارس اللغوي	د. غازي مختار طليمات
٦٩ - الاقطاع في العالم الإسلامي	د. محمود إسماعيل
٧٠ - الجوار في الشعر العربي حتى العصر الأموي	د. مرزوق بن صنيتان بن تنباك
٧١ - الحدود البيزنطية الإسلامية وتنظيماتها الثغرية (٤٠ - ٣٣٩هـ/ ٦٦٠ - ٩٥٠م)	د. عبدالرحمن محمد عبد الغني
٧٢ - خبرات الكويت: توزيعها، نشأتها، تصنيفها	د. عبدالحميد أحمد كليو

الحولية الثانية عشرة لعام ١٩٩٢ :

٧٣ - بنو سليمان : حكام المخلاف السليماني وعلاقاتهم بجيرانهم	د. أحمد بن عمر الزيلعي
٧٤ - نهاية الأرب في شرح لأمية العرب للشنفري بن مالك الأزدي	د. عبدالله محمد الغزالي
٧٥ - أفلاطون.. والمرأة	أ.د. إمام عبدالفتاح إمام
٧٦ - الخبز في الحضارة العربية الإسلامية	د. إحسان صدقي العمد
٧٧ - الاتجاه نحو الدين	د. نزار مهدي الطائي
٧٨ - دوار الشعب لم يعد موجوداً	د. شفيقة بستكي
٧٩ - الانثروبولوجيا السياسية	د. سليمان خلف
٨٠ - سدوس وتحصيناتها الدفاعية	د. محمد عبدالستار عثمان

الحولية الثالثة عشرة لعام ١٩٩٣ :

٨١ - الغاء الصفة القانونية للرق في سلطنة زنجبار العربية	د. بنيان سعود تركي
٨٢ - مشكلة الحدود الكويتية بين الدولتين العثمانية والبريطانية	د. ميمونة خليفة الصباح
٨٣ - جغرافية الحضر عند المدارس الغربية	د. وليد عبدالله عبدالعزيز المنيس
٨٤ - علل التغيير اللغوي	د. مصطفى زكي التوني
٨٥ - رحلات جلفر	د. محمد رجا عبدالرحمن الدريني
٨٦ - آداب الشعر العربي القديم	د. مرزوق بن صنيتان بن تنباك
٨٧ - المصريون النوبيون في الكويت	د. السيد أحمد حامد
٨٨ - النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت	د. عبدالغفار مكاوي

الحولية الرابعة عشرة لعام ١٩٩٤ :

٨٩ - الفجوة الزمنية بين الأشعة الشمسية والحرارة في المملكة العربية السعودية	أ. د. محمد بن عبدالله الجراش
٩٠ - الدراسة التطورية للقلق	د. أحمد محمد عبدالخالق
٩١ - اللباس في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم دراسة مستمدة من مصادر الحديث النبوي الشريف	د. محمد بن فارس الجميل
٩٢ - الأنماط الشائعة لأدوار الرجل والمرأة في الكتب المدرسية وأدب الأطفال	د. سهام الفريح
٩٣ - التحليل العاملي للسلوك الدراسي المرتبط بالتحصيل الأكاديمي	د. العادل أبو علام
٩٤ - الاغتراب في الشعر الكويتي	د. سعاد عبدالوهاب العبدالرحمن
٩٥ - فنومنولوجية الاتصال الوجاهي	د. عبدالله الطويرقي
٩٦ - سياسات الاتصال في دولة الكويت	د. نبيل عارف الجردي علي دشتي

الحولية الخامسة عشرة لعام ١٩٩٥ :

٩٧ ـ موقف البيزنطيين والفاطميين من ظهور الأتراك السلاجقة بمنطقة الشرق الأدنى الإسلامي	د. عبدالرحمن محمد العبدالغني
٩٨ ـ موقف المشاهدين في دولة الكويت من القناة الفضائية المصرية بعد التحرير	د. محمد معوض ابراهيم د. ياسين طه الياسين
٩٩ - تبني اللغة القومية	د. محمود الحبيب الذوادي
١٠٠ - شعر العدواني في مرايا بعض معاصريه	د. نسيمة راشد الغيث
١٠١ - المقدمة في تقنيات نظم المعلومات الجغرافية	د. عبدالله علي الصنيع
١٠٢ - رؤية الموت ودلالتها في عالم الطيب صالح الروائي من خلال روايتي «موسم الهجرة إلى الشمال» و«بندر شاه»	د. عبدالرحمن عبدالرؤوف الخانجي
١٠٣ - الشعر ولغة التضاد الرؤية - الميدان - التطبيق	د. مختار أبوغالي
١٠٤ ـ اتجاهات الكويتيين نحو ظاهرة الزواج من غير الكويتية	د. فهد عبد الرحمن الناصر

الحولية السادسة عشرة لعام ١٩٩٦ :

١٠٥ - انتخاب المجلس الوطني الكويتي لعام ١٩٩٠	د . جاسم محمد كرم
١٠٦ - الحسبة على المدن والعمران	د . وليد عبدالله عبد العزيز المنيس
١٠٧ ـ أهمية تعلم اللغة العربية	أ . د . عبده محمد بدوي

قسيمة تقييم آراء القارىء

عزيزي القاريء

أسرة تحرير الحوليات ترحب بك وتتقدم لك بأطيب التحيات شاكرين لك سلفا تعاونك من أجل تطوير هذه الحوليات وذلك من خلال اجابتك عن هذه الاسئلة: -

- عمر القاريء: - ٢٠ ☐ ٢٠ - ٣٥ ☐ ٣٦ - ٤٥ ☐ ٤٥ + ☐
- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐
- بلد الاقامة : الكويت ☐ خارج الكويت ☐
- التعليم : ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراة ☐
- طبيعة المهنة : اداري ☐ أكاديمي ☐ مهني ☐ أخرى ☐
- مواضيعك المفضلة : لغوية ☐ اجتماعية ☐ تاريخية ☐ ادبية ☐ متنوعة ☐

١ - كيف تحصل على الحوليات؟
شراء ☐ اشتراك ☐ استعارة ☐

٢ - هل تصلك الحوليات في الوقت المناسب؟
نعم ☐ لا ☐

٣ - ما رأيك بحجم الحوليات؟
مناسب ☐ كبير ☐ صغير ☐

٤ - كيف ترى مواضيع الحوليات؟
متنوعة ☐ غير متنوعة ☐

٥ - ما هو الطابع العام للحوليات؟
لغوي ☐ اجتماعي ☐ تاريخي ☐ جغرافي ☐ متنوع ☐

٦ - هل تقرأ الحوليات بانتظام؟
نعم ☐ لا ☐ احيانا ☐

٧ - هل تقرأ الحوليات فقط إذا كان موضوعها له علاقة بتخصصك؟
نعم ☐ لا ☐

٨ - هل تقرأ الحوليات فقط إذا كنت ستستعين بمادتها كمرجع لبحث؟
نعم ☐ لا ☐

٩ - هل تحتفظ بالحوليات بعد قراءتها؟
نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

١٠ - شعار الحوليات على الغلاف هل يتناسب وطبيعة الحوليات؟
نعم ☐ لا ☐

١١ - ما مقياسك لنوع طباعة الحوليات؟
جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

١٢ - ما رأيك بسعر الحوليات؟
مرتفع ☐ قليل ☐ مناسب ☐

١٣ - اقتراحات ترى أنها تساعد على تطوير الحوليات وخدماتها للقارىء؟

.....

.....

.....

.....

قسم الاشتراكات

حوليات كلية الآداب

ص.ب : ١٧٣٧٠ الخالدية

الكويت 72454

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ سنتان ☐ ثلاث سنوات ☐ أربع سنوات

بعدد ( ) نسخة

ارفق طية قيمة الاشتراك ..... نقداً/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و/ أو ☐ ارسال الفاتورة

الاســـــــم : .....

المهنة/ الوظيـــفـــة : .....

العنـــــــــوان : .....

.....

.....

التاريخ / / التوقيع

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

أنشىء مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بقرار من وزير التربية والتعليم العالي الرئيس الأعلى للجامعة بتاريخ ١٤١٤/١٢/١٩هـ الموافق ١٩٩٤/٥/٢٩م.

أهداف المركز

. يهدف المركز إلى رسم سياسة متكاملة للبحوث الخليجية التي تنبع من احتياجات أقطار المنطقة وتعكس تطلعاته.
. جمع الوثائق التاريخية والمعلومات عن المنطقة مع العناية بالتراث الخليجي بصفة خاصة.
. التعاون مع المؤسسات العلمية المماثلة وتنظيم الندوات العلمية أو الاشتراك بها على المستويين الإقليمي والعالمي.
. تشجيع الباحثين والمختصين بشؤون المنطقة على إعداد الدراسات عن قضايا المنطقة الحيوية.
. تقديم خدمات استشارية لحكومات الأقطار الخليجية والمؤسسات المعنية وذلك بإجراء بحوث علمية في الموضوعات التي تحددها هذه الهيئات.
. تشجيع الباحثين الشباب وحفزهم على التعمق في دراسة القضايا الخليجية بالإعلان عن جوائز رمزية تشجيعة للبارزين وإقامة المسابقات وتنظيمها.
. طباعة البحوث والدراسات العلمية التي تتناول القضايا الخليجية ونشرها على نحو موسع.
. ترجمة كتب التراث والتاريخ الخليجي، وتعريب الأعمال العلمية التي تجرى عن المنطقة وتنشر بلغات أجنبية.

جميع المراسلات
باسم مدير المركز د.ميمونة خليفة الصباح
ص.ب ١٧٠٧٣
الخالدية.
الكويت
الرمز البريدي
72451

أنشطة المركز:
. اصدار مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
. صدر من هذه المجلة ٧٧ عدداً ابتداء من عام ١٩٧٥.
. تنظيم ٥ ندوات في مختلف الشئون الخليجية ابتداء من عام ١٩٨١
. اصدار ٣٤ كتابا تتناول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .. الخ لمنطقة الخليج العربي.
. اصدار سلسلة وثائق الخليج والجزيرة العربية (صدر منها سبعة مجلدات) تغطي السنوات (١٩٧٥، ١٩٨٢)

الاشتراكات
أ. داخل الكويت
الأفراد ٣ د.ك.
للمؤسسات ١٥ د.ك.
ب. الدول العربية
الأفراد ٤,٠٠٠ د.ك.
المؤسسات ١٥ د.ك.
ج. الدول الاجنبية
الأفراد ١٥ دولار أمريكي
المؤسسات ٦٠ دولار أمريكي

المقر: كلية الآداب. الشويخ. جامعة الكويت

فصلية • محكمة •
تصدر عن مجلس النشر العلمي
جامعة الكويت
المجلة العربية
للعلوم الانسانية
رئيسة التحرير
د. وجيهة ناصر النجي
- صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١
- تلبي رغبة الأكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة إلى الأبواب الأخرى الندوات، المناقشات مراجعات الكتب، التقارير.
- تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والغربي، من خلال المشاركة الفعالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات.
الاشتراكات
الكويت
٣ دنانير للأفراد
ديناران للطلاب،
١٤ دينارا للمؤسسات.
• • •
الدول العربية،
٤,٥ دينار كويتي للأفراد،
١٦ ديناراً للمؤسسات.
• • •
الدول الأجنبية،
٣٠ دولاراً للأفراد،
٦٠ دولاراً
للمؤسسات.

المجلة التربوية

تصدر عن كلية التربية ـ جامعة الكويت

مجلة فصلية ـ تخصصية ـ محكمة

رئيس هيئة التحرير

د. عبد المحسن حمادة

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة
ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغة العربية

* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية

الاشتراكات :	للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب	١ د.ك
	للأفراد في الوطن العربي	٢,٥ د.ك	وللطلاب	١,٥ د.ك
	للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولارا أمريكيا بالبريد الجوي		
	للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٥ دولارا أمريكيا.		

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:
المجلة التربوية ـ ص. ب ١٣٢٨١ كيفان ـ الرمز البريدي 71953 الكويت
فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤ هاتف: (٤٤٠٣) ـ (٤٤٠٩) ٤٨٤٦٨٤٣

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات
السياسة - الاقتصاد - الاجتماع - علم النفس الاجتماعي
الانثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا الثقافية

رئيس التحرير: د. جعفر عباس حاجي

تأسست عام 1973

ثمن العدد

الكويت (500) فلس، السعودية (10) ريالات، قطر (10) ريالات، الامارات (10) دراهم، البحرين (-,1) دينار، عُمان (-,1) ريال، لبنان (2000) ليرة، الاردن (750) فلساً، تونس (1,5) دينار، الجزائر (15) دينار، اليمن الجنوبي (600) فلس، ليبيا (2) دينار، مصر (3) جنيه، السودان (1,5) جنيه، سوريا (50) ليرة، اليمن الشمالي (15) ريالاً، المغرب (20) درهماً، المملكة المتحدة (1) جنيه.

الاشتراكات

للافراد	سنة	للمؤسسات	سنة
الكويت	2 د.ك	الكويت والبلاد العربية	15 د.ك
الدول العربية	2,5 د.ك	في الخارج	60 دولاراً
البلاد الاخرى	15 دولاراً		

*تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً

(1) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.

(2) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101685) لدى بنك الخليج فرع العديلية.

*اشتراكك لأكثر من سنة يمنحك فرصة الحصول على أحد أعداد المجلة الخاصة بأزمة الخليج أو أحد أعداد المجلة القديمة.

توجه جميع المراسلات إلى: رئيس التحرير
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت
ص.ب.:27780 العدلة - الكويت 13055
فاكس: 4836026 - هاتف: 4836026
4810436

مجلة الحقوق

مجلة فصلية أكاديمية محكّمة تعنى بنشر الأبحاث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور مبارك عبدالعزيز النويبت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ديناران للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول العربية : ثلاثة دنانير للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ثلاثة دنانير ونصف للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة الحقوق - جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٤٦٨٤٣ / ٤٢٢٢ - فاكس : ٤٨٣٥٧٨٩

المجلة العربية للعلـــوم الاداريـــة

تصدر عن مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت – دولة الكويت
علمية محكمة تعنى بنشر الأبحاث الأصيلة في مجال العلوم الادارية

رئيس التحرير

أ. د. محمد أحمد العظمة

- صدر العدد الأول فى نوفمبر 1993 .
- تهدف المجلة الى المساهمة فى تطوير ونشر الفكر الادارى والممارسات الادارية على مستوى الوطن العربى .
- تقبل المجلة الأبحاث الأصيلة والمبتكرة في مجالات الادارة ، المحاسبة ، التمويل والاستثمار ، التسويق، نظم المعلومات الادارية ، الأساليب الكمية في الادارة ، الادارة الصناعية ، الاداره العامة ، الاقتصاد الادارى ، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية .

يسر المجلة دعوتكم للمساهمة في أحد أبوابها التالية :

- الأبحاث
- مراجعات الكتب
- ملخصات الرسائل الجامعية
- الحالات الادارية العملية
- تقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية .

الاشتراكات

الكويـــت : 2 دينار للأفراد – 15 دينار للمؤسسات
الدول العربية : 2.5 دينار للأفراد – 15 دينار للمؤسسات
الدول الأجنبية : 5 دينار للأفراد – 30 دينار للمؤسسات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

المجلة العربية للعلوم الادارية – جامعة الكويت
ص.ب : 28558 الصفاة – دولة الكويت
هاتف : 4817028 أو 4846843 داخلى 4415 ، 4416 فاكس 4817028

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

علمية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية
تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: محمود أحمد طحان

تشتمل على:

- ★ بحوث في مختلف العلوم الإسلامية.
- ★ دراسات قضايا إسلامية معاصرة.
- ★ مراجعات كتب شرعية معاصرة.
- ★ فتاوى شرعية.
- ★ تقارير وتعليقات على قضايا علمية.

قيمة الاشتراك داخل الكويت	٣ دنانير للأفراد ١٥ دينار للمؤسسات
قيمة الاشتراك في الوطن العربي	٤ دنانير للأفراد ١٥ دينارا للمؤسسات
قيمة الاشتراك في الدول الأجنبية	١٥ $ للأفراد ٦٠ $ للمؤسسات

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب: ٧٤٣٢ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية.
الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٢٥٠٤
برقية: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ : ٤٧٢٣ داخلي

Disorder Symptoms of the Divorce Problem at the Kuwaiti Family in the Post-Iraqi Aggression Trauma

Abstract

Marriage available data in Kuwait society reflect obvious differences in education standards and age among the married people. Cultural background differences are noted when one of the Couple is not Kuwaiti. These differences have been main reasons of the divorce since 1980's which increased due to the Iraqi Aggression on the State of Kuwait.

Most of the studies that treated with this problem agree that the Iraqi Aggression was to be blamed for the behavioral, cognitive and social disorders. These studies noted also the high rate of divorce in the Post-Aggression Trauma.

This study was performed on one hundred divorced couples in the post Aggression trauma who were 25 years older than that.

This study concluded that disorders in this group are high :-

Behavioral and cognitive rate was :

67% - 92% Males
79% - 90% Females

Rate of those who suffered from irritation disorder was :

60% - 92% Males
69% - 92% Females

Rate of those who suffered from physical disorders was :

65 - 90 Males
68 - 80 Females

It was clear that the sufferings were more severe on the divorced than on the undivorced.

Our study concluded easily that the psychological, cognitive and behavioral disorders were due to the Iraqi Aggression. It was to be blamed also for many problems that multiplied these disorders.

The Author :

Bashir Saleh Al-Rashidi (Ph. D.)
President of the Trustees Board of the Social Development Office : Amiri Diwan.

Academic Membership :-

- Member of A. P. A. (U.S.A)
- Member of I. O. P. and mental health (U.S.A)
- Authorised member : Psychology School for Effective Treatment (U.S.A)
- Member and representative of the Arab Group for PTSD. (U.S.A)
- Member of F.O.P , Psychology stress resulting of acute neuroses.

Main Published researches :-

- Tendency of Kuwait University students towards Gulf Pollution (Oil Spell).
- Analatic study of head masters and head mistress opinions concerning the objectives of the educational administration in State of Kuwait.
- Obstacles that impede realising the educational goals in the elementary school, Al Jahra, Kuwait.
- Impact of cultural and social environment on creative thinking of the secondary school students.
  (Field study with Dr. Ibrahim Al-Khulafi)
- Psychological principles of social integration during the Iraqi Aggression Trauma.

One Hundred eighth Monograph

Disorder Symptoms of the Divorce Problem at the Kuwaiti Family in the Post-Iraqi Aggression Trauma

Dr. Basheer Saleh Al Rasheedi (Ph. D.)
Faculty of Education - Kuwait University

Annals of the Faculty of Arts Volume XVI 1995

Edition board

Prof. Fatouh Al - Khatrash

(Chairman)

Prof. Mahmoud Ismail

Prof. Abdullah Saleh Al - U'thimeen

Assist. Prof. Fatma al Abdul Razaq

Dr. Munira Al-Thamar

Consultants:

Prof. Hassan Hanafi
Prof. Ghanim Hana
Prof. Lutfia A'Shour
Prof. A'bdul Salam Al Masdi
Prof. Mohammed Al - Jarrash
Prof. Mustafa Al - Souwaif

Prof. Mahmoud A'oudah.

ANNALS OF THE FACULTY OF ARTS

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

A REFEREED SCIENTIFIC PERIODICAL THAT PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELEVANT TO THE SCIENTIFIC CONCERNS OF THE VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTY OF ARTS

Volume XVI, 1995

ANNALS OF
THE FACULTY OF ARTS
Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

Disorder Symptoms of the Divorce Problem at the Kuwaiti Family in the Post-Iraqi Aggression Trauma

Dr. Basheer Saleh Al Rasheedi (Ph. D.)
Faculty of Education - Kuwait University

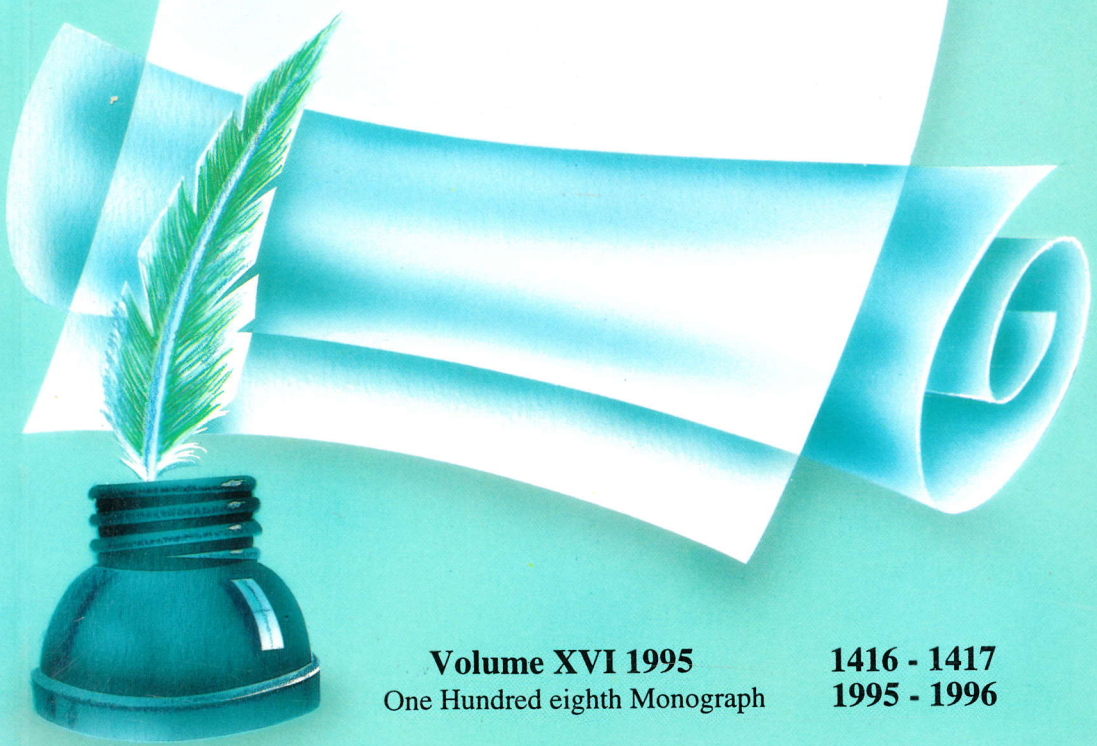

Volume XVI 1995
One Hundred eighth Monograph
1416 - 1417
1995 - 1996